# إلى الأمام

يا عمال العالم و يا شعوبه المضطهدة اتحدوا

إلى الامام - المجلة المغربية - السلسلة الجديدة - عدد - 3 - ابريل 82 - الثمن 6 فرنك

ILAL - AMAM - revue marocaine - parait tous les 2 mois - N°3 - avril - 1982 - prix - 6 francs -

## من اجل الوحدة النضالية للجماهير

# السيطرة الامبري

ان الحكم الكبرادوبي يرتمي أكثر فأكثر وبصفة مكشوفة في أحضان الامبريالية انه لا سبي من مخرج للأزمة الاقتصادية الداخلية، لتورطه في حرب الصحراء ولعزلته الداخلية والخارجية المتزايدة سعى الاعتماد على أسياده الامبرياليين والرجعيين العرب الذين يقدم لهم كمقابل خدمات سياسية كبرى ويعطيهم جميع مفاتيح البلاد ليتهبوا خيراتها ويستغلوا كادحيها وينهبوا كراسة شعبها، ان الحكم الرجعي أصبح يطعن صراحة في سياسة "عدم الانحياز" ويعلن انتمائه "للعالم الحر" الذي نصب نفسه كحديم للدفاع عن قيمه المهترئة ضد كل ما هو تحرري وتقدمي.

من جهة أخرى شاهد عام ١٩٨١ تغييرات سياسية هامة على مستوى الدول الامبريالية التي تربطها ببلادنا علاقات السيطرة والاستغلال: وصول الجناح الامبريالي الاكثر عدوانية بزعامة ريگان للسلطة في الولايات المتحدة، انتصار الحزب الاشتراكي الفرنسي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بفرنسا وتشكيل حكومة يقودها هذا الاخير بأحزاب تقوية الطابع الرجعي للنظام الاسباني الذي يوطد علاقاته مع الامبريالية الامريكية ويقوم بآخر الاجراءات للانظمام لمنظمة الحلف الاطلسي.

ان هذه التحولات في ظل المزيد من التبعية لبلادنا للامبريالية، تؤدي بالضرورة الى تغييرات هامة على مستوى علاقة بلادنا بمختلف الامبرياليات، وهذا ما يجسده بشكل ساطع تزايد التعسود السياسي والعسكري الامريكي لبلادنا.

## الى اين ؟

عرفت الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية بالموازاة مع الازمة الاقتصادية العالمية والتي تنخرها داخليا منذ ١٩٧٣ هزائم كبيرة على يد حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وكان آخر هذه الهزائم الكبرى سقوط نظام الشاه العميل في ايران وانتصار الثورة الشعبية في نكاراگوا سنة ٧٩. ومنذ ذلك الحين بدأت الامبريالية الامريكية تنتقل من الموقع الدفاعي الناتج عن هزائمها طيلة السبعينات الى موقع هجومي عدواني ضد كل ما هو تحرري. وقد جاء صعود ريگان لرئاسة الجمهورية نتيجة لهذا التحول ومن أجل تدعيم هذا التحول على الصعيد الخارجي وربطه داخليا بالهجوم على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للطبقة العاملة وللاقليات المضطهدة في الولايات المتحدة.

هكذا انتقلت الامبريالية الامريكية من سياسة الدفاع اللفظي عن "حقوق الانسان" والمساندة الخجولة للدكتاتوريات في عهد كارتر الى سياسة "مناهضة الارهاب" و"الخطر الشيوعي" في عهد ريغان المواجهة المكشوفة لحركات التحرر الوطني والاجتماعي، معادات الانظمة الوطنية الدعم السياسي والعسكري للانظمة الرجعية، تصعيد التوتر مع الاتحاد السوفياتي، ونهج سياسة الحرب الباردة مع التلويح بحرب نووية محدودة، تصعيد التسلح وانتشار القواعد العسكرية والاساطيل الامريكية عبر العالم، تقوية الاحلاف العسكرية التي تتزعمها الامبريالية الامريكية. هكذا فان الامبريالية الامريكية التي تخلصت من "عقدة الفيتنام" أصبحت من جديد توظف كامل طاقاتها لتدعيم عملائها عبر العالم ولم تعد تتردد أمام امكانية اشعال حرب نووية كونية تذهب ضحيتها البشرية جمعاء، علاوة على الشراسة التي تواجه بها طموحات الشعوب المشتغلة في الحصول على بعض المكتسبات الاقتصادية المتواضعة.

لا غرابة اذن أن تلتقي سياسة الامبريالية الامريكية الجديدة مقاومة شديدة لدى كافة القوى الحية الواقعة للتحرر الوطني، للديمقراطية الاشتراكية وللسلم.

في وطننا العربي تسعى الامبريالية الامريكية في تعزيز تحالفها مع الكيان

## في هذا العدد..


- من اجل الوحدة النضالية
- بناء الحزب الثوري
- احداث ٢٠ يونيو في حي البرنوصي و بنمسيك
- التشتت النقابي عرقلة في وجه وحدة الطبقة العاملة
- عن واقع المرأة في بعض المعامل الصغيرة
- عمال دار البراد في مواجهة ظروف العمل
- صمود عمال شركة تريانكل
- بيان المعتقلين السياسيين
- السيطرة الامبريالية الامريكية على المغرب
- مضمون الاتفاقيات الخيانية
- حول القانون المالي لسنة ٨١
- التصميم الخماسي الجديد
- الحركة الطلابية و القمع


## نقطة في الحريات

كما كان تضامننا مطلقا و لا مشروط مع كافة المناضلين المعتقلين، فانه لا يمكننا الا ان نهنئ قادة الاتحاد الاشتراكي الذين تم الافراج عنهم مؤكدين الدعوة الى جميع القوى الديمقراطية للمزيد من التلاحم النضالي من اجل اطلاق كافة المعتقلين وعودة جميع المنفيين.. و من اجل فرض حق المواطن المغربي في التعبير الحر عن رأيه.

ان سجون النظام لا زالت تضم اليوم اعداد كبيرة من المعتقلين السياسيين مدنيين و عسكريين (ما يقارب ١٥٠٠) اضافة الى المختطفين و العشرات من المنفيين الذين لا زالوا محرومين و ممنوعين من الدخول الى وطنهم.

# لية الامريكية على المغرب

الصهيوني ومع الرجعية العربية من أجل تصعيد مواجهتها لحركة التحرر العربي وطليعتها الصامدة الثورة الفلسطينية، ومن احكام سيطرتها السياسية والعسكرية والاقتصادية على أمتنا العربية. فبعد الضربة القاضية التي تلقتها الامبريالية في الشرق الاوسط بسقوط النظام الشاه العميل وعلى اثر الانتفاضات التي عرفتها المملكة السعودية في نفس السنة، دخلت الامبريالية الامريكية في خطة هجومية سياسية وعسكرية تمثلت بالخصوص في الاسراع بتنفيذ اتفاقية كامب ديفيد، في تعزيز القواعد العسكرية الامريكية في المنطقة، في احداث قوات عسكرية أمريكية - قوات التدخل السريع - على أهبة الاستعداد للتدخل لحماية مصالح الامبريالية في الشرق الاوسط. وقد عزز صعود ريغان هذا الاتجاه العدواني الهجومي وهذا ما تجلى بصفة خاصة في التطويق التام للمنطقة بالقواعد العسكرية الامريكية (مصر، الصومال، كينيا، عمان، جزيرة دييغو غارسيا بالمحيط الهندي، البحرين، تركيا .....) والاساطيل الامريكية، في تشجيع الكيان الصهيوني على الهجوم على جنوب لبنان وبيروت والمفاعل النووي العراقي، في المعاهدات الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية في الاستفزازات العسكرية ضد ليبيا في مناورات "النجم الساطع" (التي قامت بها القوات الامريكية للتدخل السريع فوق أراضي مصر والسودان والصومال وعمان في "بيغ" طائرات الاواكس للسعودية.

على صعيد بلادنا ان العلاقات بين الحكم الكمبرادوري والامبريالية الامريكية قد عرفت خلال سنة ١٩٨١ تلاحما لم يسبق له مثيل من قبل وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري زيارات متتالية لاكبر المسؤولين الامريكيين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين وكذا في جهاز المخابرات، زيارة وفد عسكري من مستوى عال للمغرب وللاراضي المحتلة من الصحراء الغربية، تزويد أو تأهب لتزويده بأحدث الاسلحة الفتاكة وأجهزة الاستكشاف المتطورة وبالخبراء العسكريين للسهر على استعمالها زيارة قطاع من البحرية الامريكية للموانئ المغربية، تعيين سفير أمريكي فوق العادة بالمغرب، الدعم السياسي والدبلوماسي من طرف الولايات المتحدة لموقف النظام من الصحراء الغربية، مساندة المغرب اقتصاديا والدفع بالمؤسسات الاقتصادية الامبريالية لمساندته رغم الاوضاع الخطيرة للاقتصاد المغربي. كل هذا سيتوج بزيارة الحسن للولايات المتحدة.

## تحولات خطيرة

## على بلادنا

ان اهتمام الامبريالية الامريكية بالمغرب ليس بمسألة جديدة، وقد طفت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية واقامة قواعد عسكرية أمريكية ببلادنا تشارك الامبريالية الامريكية في السيطرة على المغرب. ان النفوذ الامريكي ظل، حتى بعد ازالة القواعد العسكرية منذ بضع سنوات يتزايد باستمرار، وقد سجلت سنة ١٩٨١ وهي السنة الاولى لحكم ريغان تحولات نوعية في هذا الاطار. ان الاسباب الرئيسية لتوثيق الروابط بين بين الامبريالية الامريكية والحكم الكمبرادوري تكمن من جهة في الموقع الاستراتيجي للمغرب كبلد مطل على المحيط الاطلسي والبحر المتوسط وكبلد مشرف على مضيق جبل طارق، من جهة ثانية في الخدمات التي يقدمها النظام الملكي للامبريالية على صعيد الوطن العربي وفي افريقيا، من جهة ثانية في تخوف الامبريالية الامريكية من انتصار الثورة الصحراوية وما ينجم عنها من تطويق سياسي للمغرب ومن احتمال انهيار النظام الكمبرادوري وقيام نظام وطني. مما قد يهدد المصالح الامبريالية في منطقة غرب البحر المتوسط ومن جهة رابعة في عدم قدرة الامبريالية الفرنسية في الفترة الحالية بعد تكوين حكومة اشتراكية على القيام بدعم سياسي وعسكري فعال للنظام الكمبرادوري، وأخيرا تضيف أن تقديم الدعم العسكري للمغرب من شأنه أن يوطد العلاقات المباشرة بين الخبراء الامريكيين والاطر العليا في الجيش الملكي مما يسمح بتشكيل البديل الاحتياطي للنظام الملكي والذي يمكن للامبريالية الامريكية أن تلجأ اليه اذا دعته الضرورة لذلك.

ان بلادنا تعيش تحولات خطيرة على صعيد علاقاتها بالامبريالية الامريكية تحولات ناجمة عن رغبة النظام في الاحتماء بالامبريالية الامريكية وعن رغبة هذه الاخيرة في تعزيز تواجدها في منطقتنا.

مهما يكن من أمر فان التغلغل الامريكي يزداد تعاظما ببلادنا وان كافة الوطنيين المعاديين للامبريالية والصهيونية مطالبين بالانتباه لهذا الخطر الجديد وبالتصدي له بجميع الوسائل، اننا نلفت انتباه المناضلين التقدميين الذين أدت بهم الشوفينية الى تأييد النظام في غزوه للصحراء الى خطورة الصمت عن التغلغل الامبريالي الامريكي في بلادنا بدعوى دخوله في "اطار" تأييد الولايات المتحدة للقضية الوطنية". ان النضال ضد التغلغل الامبريالي الامريكي ببلادنا لا يهدف فقط الى حماية بلادنا من استغلال واضطهاد أشرس امبريالية في عصرنا ولكنه في ذات الوقت نضال من أجل السلم في المنطقة ونضال قوي موجه ضد الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني.

# مضمون ..

# الاتفاقيات الخيانية

قبيل انتهاء رئاسة كارتر، اقدمت امريكا على تسلم المغرب مجموعة من الطائرات المقاتلة، و طائرات الهيلكوبتير العصرية، مكسرة بذلك خرافة حيادها في حرب الصحراء.

ثلاثة اشهر بعد صعود ريكان (مارس ٨١) تسلم الحكم ١٠٨ دبابات م. ٦٠، و كميات اخرى من الاسلحة و المعدات الحربية الحديثة.

بين يونيو و دسمبر ٨١ اى منذ انتفاضة الدار البيضاء، و مقررات نايروبي ١، اعلنت الدبلوماسية الامريكية حالة الطوارئ اتجاه المغرب و تقاطرت على البلاد كل اصناف من البعثات و الشخصيات السياسية و الاقتصادية و العسكرية، من وزير الدفاع "كاسبار وينبرجر" الى مدير سيا (C.I.A) بالنيابة "بوبي اينمان" الى "الكسندر هيغ" مرورا بالوفود و اللجان المختصة، و ممثلي الشركات و الابناك الامريكية في خضم هذه التحركات المحمومة وافق النظام على :

١- منح قاعدتين عسكريتين للقوات الامريكية في القنيطرة و سيدى يحيى، و من الممكن ان تمنح قاعدة ثالثة في بنكرير.

٢- اعطاء تسهيلات امام القوات الامريكية للعبور من المغرب الى الشرق الاوسط و الخليج في حالات الطوارئ بهذه المنطقة. و الجدير بالانتباه ان هذه "التسهيلات" تشمل عموم الارض المغربية بما فيها الجنوب. و كما انها بصيغتها الغامضة "تسهيلات"، تعطي كل امكانيات التاويل حسب حاجيات الحكم المغربي و الادارة الامريكية.

٣- اقامة لجنة عسكرية مشتركة لتدارس اهتمامات و حاجيات الدفاع و الامن في المغرب و المنطقة.

٤- منح الحكم المغربي مليون دولار لتدريب ضباط الجيش الملكي مع العدد الكافي من العسكريين الامريكيين المدربين.

٥- و في مجال الدعم العام : سلمت الولايات المتحدة ٣٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية و ٢٠٠ مليون دولار كقرض لشراء القمح، كما انه في اواخر مارس الجاري اقيمت لجنة اقتصادية مشتركة لتسهيل المساعي الادارية امام رجال الاعمال الامريكيين. تشير بالمناسبة الى ان الحكومة المغربية قد اصدرت قوانين جديدة ترفع كل القيود امام حركة الرساميل الاجنبية متبنية في ذلك نظرية ريكان في العودة الى الليبرالية لحل ازمة النظام الراسمالي.

# بيان المعتقلين السياسيين

ان الحكم الرجعي المتسلط على ارقاب الشعب المغربي ما فتئ يعبر يوما عن يوم على تبعيته للامبريالية و عدائه لمطامح الشعب.

فبعد المذابح التي واجه بها في ٢٠ و ٢١ يونيو ٨١ مطالب الجماهير في الحفاظ على قدراتها الشرائية و تحسين مستوى معيشتها. ها هو اليوم يعرض بلادنا لفقدان استقلالها التام و ذلك بعزمه على تقديم تسهيلات للامبريالية الامريكية للمزيد من التغلغل في بلادنا و بعزمه على السماح لقواتها العدوانية باستعمال قواعد عسكرية فوق ترابنا الوطني و بناء تنسيق عسكري في المغرب العربي يكمل التحالف الاستراتيجي القائم بين العدو الصهيوني و الامبريالية الامريكية و ذلك بتبنين الاستراتيجية العدوانية للامبريالية الامريكية.

ان هذا التحالف يعد طعنة جديدة من الخلف للثورة الفلسطينية بضيفها الحكم الرجعي لطعناته المتكررة و المتمثلة في التمهيد لخيانة كامب دافيد و استقباله لعناصر صهيونية في بلادنا و تدعيمه لجميع المشاريع التصفوية و الاستسلامية و التي يريد بلادنا ان تصبح مرتعا لها.

اننا نحن المعتقلين السياسيين الموقعين اسفله المنتسبين بقضايا شعبنا المتمثلة في سيادة بلادنا و استقلالها السياسي و الاقتصادي و العسكري اذ ندين هذا التحالف المشين الذي يهدف منه ادلال شعبنا، نعبر عن استنكارنا و عن رفضنا الشديد بان تصبح بلادنا قاعدة لضرب قوى التحرر في افريقيا و في الوطن العربي و نؤكد رفضنا القاطع ان تصبح بلادنا احدى قواعد الانطلاق لتركيع الشعب الفلسطيني البطل و القوى المناضلة بجانبه.

اننا نحن المعتقلين السياسيين الموقعين اسفله اذ نعبر عن استنكارنا لتحالف الخزي و العار بين الحكم الرجعي و الامبريالية الامريكية نؤكد على عزمنا للمساهمة في افشال هذا المخطط بجانب جميع القوى الوطنية و الديمقراطية ببلادنا و التي جعلت من بين مهامها الرئيسية منذ ٥٦ جلاء جميع القواعد الاجنبية ببلادنا و اننا ندعوها لتوحيد مجهوداتها لافشال و مواجهة ما يحاك من مخططات ضد سيادة بلادنا و طموح شعبنا و طموحات الشعوب العربية و في مقدمتها الشعب الفلسطيني المكافح بقيادة منظمة تحرير فلسطين ممثله الشرعي الوحيد.

٨٢/٢/١٩

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| محمد حيسان | لحرف عبد الله | عبد القادر الشاوى | قادة محمد | الصديق لحرش |
| العيساوي محمد | كرطاط الغازى | فريد الحداد | علي فقير | مصطفى نغلوس |
| لبيار عبد الرحيم | المسفيوى عبد الله | راكز احمد | لحبابي عبد الحفيظ | زعزاع عبد الله |
| التمساني مصطفى | تيتي حبيب | ابراهيم مويس | عزيبو محمد | اللبناني محمد |
| فلوس محمد | اسيدون سيمون | امين عبد الحميد | عبد الرحمان نودا | احمد ايت بناصر |
| مصطفى كمال | عبد اللطيف زريكم | بلختير مختار | الزناكي محمد | الدرقاوى عبد اللطيف |
| السرفاتي ابراهام | السريفي محمد | عبد العزيز سيمون | سعيد اصغن | الهلالي فؤاد |
| | | | | الصافي حمادى |
| | | | | بنمالك الحبيب |
| | | | | معرف محمد |
| | | | | عبد الحي الزهراوى |
| | | | | بنسعيد احمد |
| | | | | الزايدى ادريس |
| | | | | ادريس بن زكرى |
| | | | | الوديي عبد العزيز |
| | | | | بوقرطاس مصطفى |

# تطورات المسألة الصحراوية

بينما تدخل الحرب بين النظام المغربي التوسعي والشعب الصحراوي سنتها السابعة وتستمر بكل ضراوة فان أهم التحولات التي عرفتها القضية الصحراوية خلال هذه السنة تكمن في اضطرار النظام الفاشي المغربي الى القبول باستفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، في احتداد وانفجار التناقضات الداخلية الاقتصادية والسياسية الناجمة عن استمرار الحرب وفي تورط الامبريالية الامريكية في الصراع الجاري في المنطقة وذلك بتصعيد دعمها السياسي وتكثيف مساعداتها العسكرية للحكم الرجعي ببلادنا.

## مسلسل نايروبي للسلام

منذ المسيرة الرجعية التي توجت سياسيا باتفاقية مدريد المشؤومة بين الحكم الفاشي الاستعماري الاسباني و النظام الكمبرادوري المغربي وعسكريا باحتلال أرض الصحراء من طرف الجيش الملكي وتقتيل وتشريد شعبها المكافح منذ ذلك الحين اعتبرت الرجعية المغربية والقوى الاصلاحية المساندة لمخططاتها التوسعية أن قضية الصحراء قد انتهت وأن ملفها قد طوي نهائيا. كما حاولت القوى الرجعية والاصلاحية الشوفينية تزييف طبيعة الصراع الجاري في المنطقة معتبرة أنه ليس صراعا بين النظام المغربي والشعب الصحراوي الذي يكافح من أجل استرجاع حقه في تقرير المصير والاستقلال وانما هو صراع حول الحدود بين المغرب والجزائر ومعتبرة جبهة البوليزاريو كمجرد "أداة لخدمة المصالح التوسعية للنظام التوسعي الجزائري".

وفي شهر يونيو الماضي وخلال مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية أعلن الحكم الرجعي المغربي لاول مرة بعد سنوات من التعنت والهجرقة قبوله لاجراء استفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وذلك باتفاقه على مقرر قمة نيروبي حول الصحراء. وهذا ما فتح الباب أمام مسلسل نيروبي للسلام، الذي قمة نيروبي في شهر يونيو، ثم تكوين لجنة التطبيق للاستفتاء وكذا مقرر قمة نيروبي الثانية في شهر غشت، حلقاته الاولى، تلك الحلقات التي حظيت رغم بعض التحفظات باتفاق طرفي النزاع، النظام المغربي وجبهة البوليزاريو وباجماع افريقي ودولي.

وقد سبق لنا أن اعتبرنا في بيان أصدرناه في حينه أن مقررات قمة نيروبي الاولى تشكل انتصارا سياسيا جديدا للشعب الصحراوي وذلك رغم بعض النواقص والغموضات، وهذه الحقيقة أكدتها التطورات اللاحقة، ذلك أن مسلسل نيروبي للسلام قد أسفر لحد الان عن اعتراف كافة دول العالم بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير وعن اتفاق الجميع عن تنظيم استفتاء لهذا الغرض تشرف على انجازه منظمة الوحدة الافريقية بتعاون مع منظمة الامم المتحدة، كما طالب مقرر قمة نيروبي الثانية باجراء مفاوضات بين طرفي النزاع من أجل الوصول الى اتفاق حول وقف اطلاق النار. لكن مسلسل نيروبي اكتفى لحد الان بالتحديد الغير المباشر لطرفي النزاع ولم يحدد بصراحة أن هذين الطرفين هما النظام المغربي والجبهة الشعبية كممثل للشعب الصحراوي. كما أن هذا المسلسل لم يوفق لحد الان الى المطالبة الجماعية من النظام المغربي لسحب قواته المسلحة وادارته من أرض الصحراء الغربية مما يشكل عرقلة أمام السلام العادل في المنطقة.

يتضح مما سبق أن الحلقات الاولى من مسلسل نيروبي لم تكن رغم نواقصها، لصالح النظام المغربي وهذا ما يؤدي الى التساؤل عن أسباب قبوله لهذا المسلسل. اننا نعتبر أن هناك سلسلتين من الاسباب، السلسلة الاولى تفسر اضطرار النظام الى التنازل وتغيير الخطة والسلسلة الثانية تتعلق بطموحه الى توظيف هذا التنازل نفسه للحصول على بعض المكتسبات.

أما الاسباب التي أرغمت النظام المغربي على التنازل فهي ترتبط بالوضعية في الصحراء، في المغرب، في المنطقة وعالميا حسب قمة نيروبي:

- فشل الحكم الرجعي بعد ما يقرب من ست سنوات من الحرب في فرض الحل العسكري واضطراره للتفوق فيما يسمى "بالصحراء النافعة" وذلك نتيجة للمقاومة البطولية للشعب الصحراوي الذي وقف سدا منيعا أمام كل الخطط العسكرية للنظام الفاشي.
- انعكاسات الحرب على الاوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ألم تندلع انتفاضة الدار البيضاء أربعة أيام فقط قبل سفر الحسن الى نيروبي للمشاركة في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية؟

العزلة والتطويق على صعيد المنطقة خصوصا بعد محاولة فشل انقلاب التي قامت بها العناصر الرجعية الموريطانية العميلة للنظام المغربي.

- العزلة السياسية على الصعيد الدولي خصوصا بعد فشل اليمين البرجوازي الرجعي بزعامة جيسكار في الانتخابات الفرنسية و نجاح الحزب الاشتراكي فيها. وقد اعترف النظام نفسه بأن العديد من "الدول الصديقة" ضغطت عليه للقبول بالاستفتاء.
- الاحتمال الكبير لقبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في حظيرة منظمة الوحدة الافريقية خلال مؤتمر نيروبي.

هذه هي سلسلة الاسباب التي دفعت بالنظام الى التنازل. لكن النظام كان يعتزم في نفس الوقت توظيف هذا التنازل لاسترجاع أنفاسه سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا وذلك عبر:

- محاولة كسب الصحراء الغربية سياسيا بعد أن فشل في كسبها عسكريا ونسف حق تقرير المصير من الداخل بعد أن فشل في نسفه من الخارج برفضه واتباع خطة "الملف المغلوق".
- الظهور أمام الجماهير الشعبية المعبأة من حرب الصحراء وأمام (بعض الفئات الطبقية الرجعية المتضررة من هذه الحرب بمظهر النظام الراغب في ابراز الطرف الاخر كمسؤول عن استمرار الحرب مما يشكل طريقة جهنمية للتنصل من مسؤولية الحرب التي تعاني الجماهير من ويلاتها منذ ست سنوات.
- عرقلة انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الى منظمة الوحدة الافريقية.
- فك عزلته الدبلوماسية والبروز كدولة ترغب في السلام أمام الرأي العام الدولي مما يوفر بعض الشروط للحصول على الدعم الاقتصادي والعسكري من طرف أصدقائه الامبرياليين والرجعيين العرب.

ان نية النظام في توظيف تنازلاته من من أجل تعزيز مواقعه قد تجسدت في الشهور الاخيرة في رفضه للمفاوضات المباشرة مع جبهة البوليزاريو من أجل وقف اطلاق النار، في محاولة تحويل طبيعة الاستفتاء من استفتاء لتقرير المصير الى "استفتاء لتأكيد البيعة للعرش"، في تشكيله للمجلس الاستشاري الخاص بالشؤون الصحراوية (الا يهام المواطنين الصحراويين ...

أن الحكم الرجعي قادر على أخذ خصوصياتهم بعين الاعتبار ولتعبئة الصحراويين عملاء النظام الملكي للدفاع عن مخططاته ) ، في استغلال سيالية الاسريكية ومحاولة تدويل الصراع عبر تحويله من صراع بينه وبين الشعب الصحراوي حول تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، الى صراع بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي الامبريالي .

## الحرب مستمرة

ان مسلسل تيروني للسلام لم يتمكن لحد الان من جعل حد لحرب الصحراء وذلك نظرا لاستمرار الحكم الرجعي ببلادنا في رفض المفاوضات المباشرة مع الجبهة الشعبية كممثل شرعي للشعب الصحراوي من أجل وقف اطلاق النار وتقديم مسلسل السلام . ان النظام الذي خلقت قواته المسلحة ضربات قاسية في كلتة زمور ونواحيها في أكتوبر المنصرم يريد ايهام (الرأي العام الوطني والدولي بأن جبهة البوليزاريو خرقت وقف اطلاق النار بينما وقف اطلاق النار لم يتم بعد الاتفاق المملي عليه وظل مشروطا "بالمفاوضات بين طرفي النزاع" . ان المسؤولية في استمرار الحرب يتحملها بالدرجة الاولى الحكم الرجعي ببلادنا كما يتحملها أسياده الامبرياليون والرجعيون العرب الذين يشجعونه على الاستمرار في خوضها رغم الفشل المتتالي لكل خططه العسكرية . ان النظام بعد فشل تكتيك الفرق المتحركة ( أحد الزلافة ، الارك ) ، لجأ الى خطة دفاعية محضة بالاستقرار فيما سماه بالمثلث النافع وبالتحصن وراء الحاجز الامني " ، ان قبول الحكم لمسلسل تيروني للسلام لم يمكنه من استرجاع زمام المبادرة التي ظلت بيد المقاتلين الصحراويين ، وان المعارك التي دارت رحاها في الشهور الاخيرة في جنوب المغرب وفي كلتة زمور وغيرهما من المناطق لخير دليل على ذلك اذ اضطر الحكم على اثرها الى الانسحاب من بلدتي كلتة زمور وبير انزران . وهكذا أصبح تواجد النظام المغربي في الصحراء محصورا في المثلث النافع ومدينتي بوجدور والداخلة . كما أصبح المقاتلون الصحراويون يتحكمون في حوالي ٨٠ ٪ من تراب الصحراء الغربية علاوة على هجوماتهم المتكررة على تحصينات الحاجز الامني وكذا مقاومة الجماهير الصحراوية بالمدن المحتلة كالعيون والداخلة ان الوضعية العسكرية خطيرة بالنسبة للقوات المسلحة الملكية وهذا ما أدى بالنظام الى طلب المزيد من الامبريالية الامريكية التي أوفدت خبرائها العسكريين برئاسة نائب وزير الدفاع الامريكي للاطلاع في عين المكان بالصحراء والمغرب على الاوضاع وتقييم خطورتها ومعرفة حاجيات النظام وتزويده بما يحتاج اليه من أسلحة ومعدات عسكرية وأجهزة استكشاف وكذا الخبراء العسكريين وهذا ما سيشجع النظام على الاستمرار في حربه العدوانية .

تابع صفحة 31

# آراء في قضايا النضال الثوري

تعرف نضالات الجماهير الشعبية منذ بداية عام ١٩٧٨ نضالات كبيرة لم تعرف بلادنا مثلها منذ حصولها على الاستقلال الشكلي سنة ١٩٥٦ . وقد توجت هذه الموجة النضالية بنضالات المغرب الشرقي ( بركان ، وجدة ، زايو ، بني شيكر ... ) في بداية شهر جوان الماضي ، بالاضراب العام ليوم ١٨ جوان ٨١ في البيضاء والمحمدية وبالانتفاضة المجيدة التي عرفتها الدار البيضاء الماضلة يومي ٢٠ و ٢١ جوان .

ان نضالات السنوات الاربعة الاخيرة مست كل الطبقات والفئات الشعبية الكادحة من عمال جميع القطاعات وجل المناطق ، نضالات طويلة النفس من اجل جعل حد لتدهور اوضاعها المعاشية ، الاقتصادية والاجتماعية ، من اجل فرض احترام الحريات النقابية ، وضد اغلاق المعامل او الطرد الذي يتعرض له العمال . كما ان نضالات الفلاحين ضد سطو الملاكين الكبار على اراضيهم وضد تعسفات اجهزة الدولة الاقتصادية والقمعية قد عرفت هي الاخرى تواصلا وست العديد من المناطق مثل نادلة الغرب ، حوز مراكش ، ناحية فاس ، ناحية اصيلا ... وقد ساهمت فئات البرجوازية الصغيرة المدينية بشكل واسع في هذه النضالات : مستخدمون ، موظفون ، تجار صغار ، طلبة ، تلاميذ ...

لكن ما يلفت الانتباه في هذه النضالات هو طابعها الدفاعي الاقتصادي حيث تكتفي الجماهير بالرد على هجمة اعدائها الطبقيين الذين يحملون من اجل تحميلها اعباء الازمة الاقتصادية بالنضال من اجل صيانة مستواها المعاشي دون ان تتصدى لما هو جوهري ، اي العلاقات الطبقية السياسية والاقتصادية التي تشكل السبب العميق لاوضاعها المزرية .

ان نضالات الجماهير تتسم بسلبية كبيرة جدا وهي التشتت وعزلة بعضها عن الاخر ، وان ظاهرة التضامن والتآزر رغم تناميها الملحوظ ، ما تزال ضعيفة وثانوية . هكذا فاننا لا نجد اي تنسيق بين نضالات الكادحين بالمدن والفلاحين وحتى على صعيد المدن فان التنسيق بين مختلف الفئات الكادحة منعدم اذا استثنينا المظاهرات العفوية خلال شهر جوان الاخير التي تحركت خلالها العديد من الفئات الشعبية بصفة موحدة نسبيا . وعلى صعيد الطبقة العاملة التي تتميز بوحدة مصالحها القريبة والبعيدة ، وبمعاناة مختلف قطاعاتها لنفس المشاكل فاننا لا نجد خلال السنوات الاخيرة اي تحرك نضالي مشترك على الصعيد الوطني ( اذا استثنينا الاضراب العام في ٣٠ مارس ١٩٧٩ مناسبة يوم الارض بفلسطين والذي كان له في الحقيقة طابعا شبه رسمي ) . اما التحرك النضالي المشترك للعمال على صعيد المدينة الواحدة او على صعيد القطاع الواحد فهو ما زال رغم اهميته يشكل ظاهرة ثانوية ( الاضراب العام لعمال البيضاء والمحمدية يوم ١٨ جوان ٨١ . النضال المشترك بين العمال في مدينتي المحمدية وتطوان في ١٩٧٩ ، الاضراب لقطاع التعدين بالدار البيضاء في ١٨ جوان ١٩٨٠ ، اضرابات عمال السكك والفسفاط على الصعيد الوطني ... ) كما ان ظاهرة التشتت تمس في بعض الاحيان عمال المؤسسة الواحدة ، وذلك بسبب التقسيم النقابي الذي ينعكس سلبيا على الوحدة النضالية للعمال . ان وضعية التجزئة والتشتت تمس الفئات الشعبية الاخرى كذلك . وان تفاوتت الدرجات من فئة الى اخرى ، فالتنسيق بين الفلاحين ( اذا استثنينا التنسيق المحلي ) منعدم نظرا لافتقادهم لاي تنظيم نقابي او سياسي يمكن ان يوطر نضالهم على الصعيد الجهوي والوطني لكننا نجد ان قطاع التعليم ( رجال التعليم الطلبة ، التلاميذ ) متقدم نسبيا على صعيد النضالات المشتركة .

## ضرورة الوحدة النضالية

...

# من اجل الوحدة النضالية للجماهير

ان تشتت و عزلة نضالات الجماهير بعضها عن الآخر بالاضافة الى طابعها الدفاعي الاقتصادي و كذلك اقتصارا ساليب النضال بصفة عامة على الاشكال التي الفتها القوى الرجعية و التي لا تمس كيانها ، ان هذه العوامل تشكل التفسير المباشر للحصيلة الهزيلة لنضالات الجماهير رغم قساوة هذه النضالات و طول نفسها و كثرتها ، فرغم التضحيات التي تقوم بها الجماهير المناضلة فهي لم تتمكن من انتزاع مكاسب اقتصادية و اجتماعية قارة و ثابتة . اذ تجد القوى الطبقية الرجعية السائدة تنتزع باليد اليمنى ما تضطر اعطائه باليد اليسرى . و غالبا ما تاخذ اكثر مما تعطي . كما ان الجماهير لم تتمكن لحد الآن من توظيف نضالاتها لانتزاع مكاسب سياسية ، وغالبا ما يكون المستفيد الرئيسي على الصعيد السياسي هي القوى الاصلاحية التي تركب على نضالاتها لتعزيز موقعها في صراعها مع القوى الرجعية . اما الفائدة الاساسية الثابتة التي تحصل عليها الجماهير من خلال نضالها و ان كانت غير مباشرة ، و ذات مردود بعيد المدى ، فهذه الفائدة تكمن في تراكمة الجماهير لتجربة غنية و دروس ثمينة حول هوية و طبيعة اعدائها ، حول القوى الاصلاحية و الانتهازية ، حول اصدقائها حول اساليب و ادوات النضال من اجل التحرر السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي .

ان السبب العميق للتفاوت الكبير بين النضال و التضحيات الجسيمة للجماهير من جهة و الحصيلة الهزيلة لهذه النضالات من جهة اخرى يكمن في افتقاد الجماهير الشعبية و الطبقة العاملة بصفة خاصة لحزبها الثوري الطليعي القادر على قيادة نضالها الاقتصادي و السياسي بما يخدم المصالح القريبة و البعيدة للجماهير الشعبية . لهذا فان المهمة المركزية لكافة الماركسيين اللينينيين المغاربة الذين تشكل خدمة مصالح و اهداف الطبقة العاملة المبرر الوحيد لوجودهم ستظل هي العمل المتواصل ، بدون ملل و يأس ، من اجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، الحزب الشيوعي المغربي .

ان بناء الحزب البروليتاري الذي يناضل من اجله الثوريون الشيوعيون ، اداة حاسمة لتوحيد كفاح الجماهير ضد اعدائها الطبقيين ، لكن هذا لا يمكن ان يبرر باي حال من الاحوال اهمال مسالة الوحدة النضالية للجماهير او ابعاد هذه المهمة الى ما بعد الانتهاء من بناء الحزب البروليتاري .

فمن جهة اولى ان الجماهير محتاجة فورا (كما تدل على ذلك تجربة ٢٠ يونيو التي لم تتحرك فيها الجماهير بشكل موحد نظرا لعدة عوامل منها بالخصوص التطاحن بين قيادتي التكتلين الاتحاد المغربي للشغل و الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ) الى تدعيم وحدتها النضالية لاعطاء فعاليتها اكبر لنضالاتها و لجني ثمارها ، و من جهة ثانية اذا كان الحزب البروليتاري يعزز الوحدة النضالية للجماهير و على راسها الطبقة العاملة فان الوحدة النضالية للطبقة العاملة بالخصوص ، من اجل مصالحها و اهدافها الخاصة تساهم في الاسراع بعملية بناء الحزب البروليتاري .

الوحدة النضالية هي اذن ضرورة لا تقبل التاجيل . فما هي المتطلبات الرئيسية لهذه الوحدة في الفترة الراهنة ؟

ليس المجال هنا للتطرق لاهم المتطلبات لبناء الوحدة النضالية للجماهير و التي تكمن في بناء حزب البروليتاريا و في بناء التنظيم الجبهوي للقوى الوطنية الشعبية و عمودها الفقري التحالف العمالي الفلاحي . كما لن نتعرض للخطوات التي تؤدي الى هذا البناء و سنكتفي هنا بالتطرق للمتطلبات المباشرة الرئيسية التي تهم جميع المناضلين المخلصين لقضايا الجماهير ، الثوريين منهم و غير الثوريين ، الشيوعيين منهم و غير الشيوعيين و يتعلق الامر بالنقط الثلاثة التالية :

- تحديد البرنامج النضالي المرحلي
- النضال القاعدي المشترك بين جميع المناضلين المخلصين لقضايا الجماهير
- التنسيق بين القوى الثورية .

## البرنامج النضالي المرحلي

## مضمون البرنامج

نشير الى ان المحاور و النقط الرئيسية المقترحة هنا مستمدة اساسا من البرنامج النضالي الذي طرحته مجلة الى الامام في عددها ٢٦ في المقال المعنون "الجديد في الوضع و البرنامج النضالي" ، و نؤكد على ان مناقشة هذا المقترح من طرف كافة المناضلين النقديين و الثوريين هي الكفيلة بتدقيقه و تصحيحه . اما المحاور الرئيسية لهذا البرنامج النضالي المرحلي فهي : ١ ) تحسين الاوضاع المعيشية الاقتصادية و الاجتماعية للجماهير ، الزيادة في الاجور و في التعويضات المختلفة بما يناسب غلاء المعيشة و تطبيق قانون السلم المتحرك للاثمان و الاجور ، رفع الحد الادنى للاجور الى ١٠٠٠ درهم شهريا و ضمان تطبيقه .

وضع حد لارتفاع الاثمان للمواد الغذائية و الكراء و الادوية و النقل العمومي ، ووسائل الانتاج التي يستعملها الفلاحون ( اسمدة بذور ، الماء للري الخ .. ) .

وضع حد لاعلاق العامل و لطرد العمال و للبطالة و منح تعويضات للعاطلين و ترسيم العمال المؤقتين .

تعميم التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي على جميع العمال بما فيهم العمال الزراعيين و ضمان التطبيق الفعلي لهذه التشريعات مساندة الكفاح العادل للفلاحين ضد انتزاع اراضيهم و من اجل استرجاع اراضيهم ضد تعسفات ملاكي الاراضي الكبار و اجهزة الدولة القمعية و الادارية و الاقتصادية .

مساندة المراة المغربية في كفاحها العادل من اجل انتزاع حقوقها الديمقراطية و من اجل المساواة مع الرجل .

مساندة الطلبة و التلاميذ من اجل تحسين اوضاعهم المادية و من اجل تحسين شروط الدراسة ، ضد "الاصلاحات" التخريبية و التصفوية للتعليم ، ضد التراجع عن مجانيته و من اجل تعليم وطني ديمقراطي شعبي و علمي .

٢ ) انتزاع الحريات الديمقراطية الرئيسية و على راسها : - اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و النقابيين مدنيين و عسكريين ،

...

وعودة المنفيين، ورفع المتابعات البوليسية ضد المناضلين في الداخل والخارج.

- ضمان الحريات النقابية وبالخصوص حق التنظيم النقابي، والاضراب والغاء التشريعات التي تمس بحق الاضراب كالتشريع الخاص بحرية العمل المزعومة. - ضمان الحريات العامة الاساسية وخاصة حق تشكيل المنظمات السياسية والنقابية بدون قيد وضمان حرية الصحافة والتجمع والتظاهر، ضمان الحريات الفردية الاساسية وعلى راسها حرية العقيدة والراي والتعبير والتنقل والمراسلة - حل الاجهزة القمعية الاجرامية.

٣) تحرير سبتة ومليلية والجزر المغربية الشمالية من قبضة الاستعمار الاسباني، ومناهضة كافة اشكال السيطرة الامبريالية على بلادنا.

٤) مساندة كفاح الشعب الفلسطيني من اجل القضاء على الكيان الصهيوني، من اجل العودة وتقرير المصير وتشكيل دولته الديمقراطية فوق كامل تراب فلسطين. مناهضة جميع الحلول الاستسلامية التصفوية. التضامن مع جميع القوى المناهضة للاستعمار والامبريالية والرجعية في الوطن العربي وعبر العالم.

٥) مناهضة الحرب التي تشنها النظام في الصحراء من اجل تخليص كافة الجماهير بالمنطقة من ويلاتها، مناهضة الشوفينية الهادفة الى استعداء الشعب المغربي ضد الشعب الجزائري الشقيق، ومناهضة خطر الحرب والاقتتال بين الشعبين الشقيقين.

## طبيعة البرنامج

ان البرنامج النضالي المرحلي يشكل تركيزا ملموسا لمطامح ومطالب الجماهير الاكثر استعجالا والتي تسعى الجماهير الشعبية من خلال نضالها اليوم، الى تحقيقها.

ان البرنامج النضالي المرحلي يختلف من فترة الى اخرى وهو يختلف عن برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية (انظر نموذجا لبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في مجلة الى الامام العدد ٢٦، مقال "الى الامام، نشاة واختيار") رغم انه يشكل جزءا منه اذ ان انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية سيمكن من تحقيق جميع بنود هذا البرنامج المرحلي من خلال برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

هل يمكن تحقيق هذا البرنامج في اطار النظام القائم؟ ان الجواب معقد، فالبرنامج يتضمن نقطا يمكن تحقيقها في اطار النظام القائم؟ ان الجواب معقد، فالبرنامج يتضمن نقطا يمكن تحقيقها في اطار النظام القائم ونقطا اخرى لا يمكن تحقيقها الا بعد القضاء عليه ونجاح الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية او على الاقل استبداله بنظام وطني ديمقراطي جذري. كما يتضمن نقطا يمكن ان تتحقق جزئيا. ان موازين القوى بين الجماهير الشعبية وقواها الثورية والديمقراطية من جهة والامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الاراضي الكبار والنظام الكمبرادوري الساهر على مصالحهم من جهة اخرى هي التي تحدد مدى قدرة الجماهير على تحقيق هذا البرنامج المرحلي. فعندما تختل موازين القوى لصالح الجماهير فهي تتمكن من تحقيق جزء كبير من هذا البرنامج، واذا كانت موازين القوى مختلة لصالح الحكم الرجعي، فان الجماهير لن تتمكن من تحقيق ولو جزء ضئيل من هذا البرنامج، بل ان الحكم يتراجع حتى عما سبق التنازل عنه محققا بذلك للامبريالية وللقوى الرجعية الداخلية مكتسبات جديدة على حساب الجماهير الشعبية.

واذا كان البرنامج النضالي المرحلي يطرح بعض النقط تكاد تكون مستحيلة التحقيق قبل التخلص من النظام الحالي، فان الجماهير تحس بحوبة تلك المطالب وتسعى لتحقيقها بطريقة او اخرى. كما ان نضال الجماهير من اجل تحقيق مطالب حيوية من هذا النوع سيعمق وعيها بضرورة رفع نضالها من دائرة النضال الاقتصادي والنقابي الى دائرة النضال السياسي، وكذا من دائرة النضال السياسي الديمقراطي الاصلاحي الى دائرة النضال الديمقراطي الثوري. ان نضال الجماهير حول البرنامج المرحلي يؤدي الى تحقيق بعض المكتسبات فيما يخص بعض النقط وهذا ما يعزز ثقتها في نفسها وفي نضالها ويشجعها على الاستمرار في النضال لتحقيق مكاسب اخرى ويؤدي كذلك الى فشل في تحقيق نقط اخرى وهذا ما يشكل قاعدة مادية لتعميق الوعي السياسي لطلائعها المناضلة بطبيعة اعدائها الطبقيين واصدقائها المزيفين واصدقائها الحقيقيين وبضرورة تكييف اساليب وادوات النضال لبلوغ الاهداف المنشودة.

## النضال القاعدي المشترك

ان توحيد نضالات الشعب ضد اعدائه الطبقيين يحتم على جميع المناضلين المخلصين لقضايا الجماهير ان يعملوا بدا في يد لمواجهة العدو وذلك رغم خلافاتهم السياسية والايديولوجية ورغم مواقفهم وانتماءاتهم التنظيمية المختلفة، ان الشعب يتكون من طبقات وفئات مختلفة (الطبقة العاملة، الفلاحين بمختلف فئاتهم، البرجوازية الصغيرة باشباه البروليتاريا، البرجوازية الوطنية) وتخترقه تناقضات سياسية وايديولوجية متعددة، ومن هنا فان تعدد الاتجاهات السياسية والتنظيمية مسالة طبيعية في صفوف الشعب، ان المناضلين التقدميين ينتمون الى اتجاهات ايديولوجية وسياسية مختلفة: فمنهم من ينتمي الى القوى الشيوعية ومنهم الثوريون غير الشيوعيين ومنهم من ينتمي الى الاحزاب الاصلاحية. ومن بين هؤلاء هناك مناضلون لهم رؤيا وممارسة ثورية الى حد ما وهناك آخرون لهم رؤيا اصلاحية لكنهم يعملون في نفس الوقت باخلاص لخدمة الجماهير وهم يصطدمون في اغلب الاحيان مع التوجيهات التي تفرضها الاتجاهات اليمينية السائدة في احزابهم. كما ان مناضلي الشعب ينتمون احيانا الى منظمات جماهيرية مختلفة وهذا هو الشان بالنسبة للعمال والمستخدمين والموظفين الذين ينتمون لاحدى المركزيتين النقابيتين المناضلتين الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

ان تعدد اتجاهات المناضلين التقدميين المخلصين لقضايا الجماهير لا يجب ان ينسينا لحظة واحدة ان الجماهير الشعبية لها عدو رئيسي واحد ولها مصالح مشتركة اساسية لابد من النضال المشترك للدفاع عليها. فعندما يطرح نضال ملموس حول احدى النقط الحساسة بالنسبة للجماهير، من واجب المناضلين التقدميين الحقيقيين ان ينسقوا عملهم من اجل الوحدة النضالية للجماهير ومن اجل انجاح معركتها. فمهما بحر الكفاح ان الجماهير لا يهمها انتماء هذا المناضل او ذاك لمنظمة ماركسية لينينية او ديمقراطية ثورية او الى منظمة اصلاحية، بقدر ما يهمها مدى قدرة المناضل على طرح خطا ملموسة تساعدها على ربح المعركة ومدى تفانيه بعد ذلك في خدمتها، هذا التفاني الذي يتجسد في الجراءة، في الشجاعة في الصمود في القدرة على احباط مخططات العدو وغير ذلك من خصال المناضل الطليعي، فعلا وليس قولا.

ان الجماهير في معمعان النضال لا تحكم علينا نحن المناضلون من خلال مواقفنا الايديولوجية والسياسية ومواقفنا التنظيمية بقدر ما تحكم علينا من خلال ممارستنا الملموسة واكثر من ذلك فانها تحكم على منظورنا الايديولوجي، ومواقفنا السياسية وعلى التنظيمات التي ننتمي اليها من خلال ممارستنا وسطها، لهذا لا يجب ان تكون الخلافات الايديولوجية والسياسية للمناضلين عرقلة للنضال الوحدوي للجماهير. فعندما يطرح مشروع نضالي وسط الجماهير يجب ان نتاكد من ان انجازه يخدم فعلا المصالح القريبة والبعيدة للجماهير وانه يراعي واقعها من كافة جوانبه وبعد ذلك يجب العمل يدا في اليد مع جميع المناضلين وجميع القوى المناضلة لانجاز ذلك المشروع.

هذا هو المنظور الصحيح للنضال القاعدي المشترك الكفيل بتعزيز الوحدة النضالية للجماهير عبر لف جميع المناضلين المخلصين لقضية الجماهير حول النضال الملموس.

...

...

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو هل النضال القاعدي المشترك او التنسيق النضالي القاعدي كاف لبناء الوحدة النضالية للجماهير و تمكينها من مجابهة اعدائها ؟

# من اجل التنسيق

# بين القوى الثورية

على الصعيد الاستراتيجي، ان الجواب على السؤال السابق مسالة غير عسيرة. ان معظم الثوريين مقتنعون بانه لا يمكن للطبقات الشعبية ان تحقق النصر على الامبريالية و حلفائها الرجعيين المحليين بدون ادوات الثورة ، و ان كان منظور مختلف الاتجاهات الثورية يختلف حول هذه الادوات. فبالنسبة للشيوعيين مثلا ان ادوات الثورة التي يجب العمل على بنائها هي، من جهة الحزب الثوري البروليتاري ، من جهة ثانية الجيش الشعبي، كاداة منظمة للعنف الثوري الجماهيري و التنظيم الجبهوي للطبقات الشعبية الذي يشكل التحالف العمالي الفلاحي، عمود الفقري اما الثوريين الغير الشيوعيين فمنهم من يكتفي بالتنظيم الجبهوي الذي ليست له هوية طبقية معلنة و بالجيش الشعبي . على الصعيد الاستراتيجي، فالجواب على السؤال السابق يكون اذن هو النفي و التاكيد على ضرورة بناء التنظيم الجبهوي الذي يؤطر و ينظم نضال كافة الطبقات الوطنية الشعبية ضد اعدائها الطبقيين .

لكن الثوريين المغاربة يختلفون في الجواب عندما يتعلق الامر بالظرف الراهن ، فعلى الصعيد العملي، ان جميع المنظمات و القوى الثورية تعمل بمعزل بعضها عن الآخر و كانه ليس هناك ادنى شيء يجمع بين هذه القوى . هل من الطبيعي ان لا نجد ادنى موقف مشترك بين القوى الثورية خلال السنوات الماضية ؟ بينما كانت القوى الاصلاحية تنسق فيما بينها و احيانا تنسق مواقفها مع الحكم الرجعي، كما هو الحال بالنسبة لكل ما يهم قضية الصحراء و تمتين الجبهة الداخلية ". فقد ظلت القوى الثورية تتجاهل بعضها البعض او تتصارع فيما بينها .

ان التاريخ لن يرحم الثوريين اذا تمادوا في جهل بعضهم البعض و اذا لم يبذلوا اي مجهود من الان لتنسيق عملهم ليس فقط على الصعيد القاعدي كما هو مطلوب بالنسبة لجميع المناضلين التقدميين و لكن على الصعيد القيادي كذلك .

الاتفاق على برنامج نضالي مرحلي مشترك

التنسيق على الصعيد القيادي و القاعدي اتخاذ مواقف علنية مشتركة ، وضع خطط نضالية مشتركة في القطاعات التي يتواجدون فيها الالتحام بالجماهير ؛ هذا ادنى ما تنتظره الجماهير من القوى الثورية، هذا واجب القوى الثورية من اجل المساهمة في تقديم نضال الجماهير و من اجل طرح البديل الملموس للتنسيق اللاشعبي بين القوى الرجعية و القوى الاصلاحية و دعاة " الوحدة الوطنية " و " السلم الديمقراطي " ) هذا التنسيق الذي زعزعت اركانه انتفاضة الجماهير في جوان الماضي و كفاح الشعب الصحراوي .

ان ما يميز النضال المشترك للقوى الثورية على اساس البرنامج النضالي المرحلي عن النضال القاعدي المشترك لكافة المناضلين التقدميين ( الثوريين و الغير الثوريين ) هو ان نضال القوى الثورية سيكون نضالا شموليا على اساس البرنامج النضالي بكامله ، كما ان هذه القوى الثورية ستعمل على البلورة المشتركة - من خلال التنسيق فيما بينها على كافة المستويات القيادية و القاعدية - لخطط تهدف الى انجاز هذا البرنامج ، اما النضال القاعدي المشترك بين المناضلين التقدميين و خاصة عندما يتعلق الامر بالمناضلين الذين يعملون داخل الاحزاب الاصلاحية فانه سيظل نضالا جزئيا لا يمس سوى بعض النقط من البرنامج النضالي المرحلي .

من هي القوى الثورية المؤهلة للتنسيق فيما بينها ؟ ان جميع القوى الثورية التي تعتمد الكفاح الجماهيري كاساس للتغيير مؤهلة للمشاركة في هذا التنسيق .

ولرفع اي لبس، ان ما يقصد هنا بالقوى الثورية هي القوى التي تتوفر فيها الاسس التالية :

- اعتبار التناقض الرئيسي في مجتمعنا هو التناقض بين الجماهير الشعبية من جهة و الامبريالية و الرجعية و النظام الملكي الرجعي من جهة اخرى . و بالتالي فان اية قوة تضيب التناقض الرئيسي او تحدد الجزائر او ليبيا او البوليزاريو كعدو رئيسي، لا يمكنها ان تدخل ضمن القوى الثورية .

- الاسلوب الرئيسي لحسم السلطة هو العنف الثوري و بالتالي فان اية قوة سياسية تتبنى الاستراتيجية البرلمانية كطريق (وهي طبعا ) لتغيير السلطة لا يمكن اعتبارها ثورية .

- الاتفاق على اهم محاور البرنامج الديمقراطي الجمهوري الديمقراطية الشعبية، القضاء على السيطرة العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية للامبريالية على بلادنا ، الثورة الزراعية التي تنتزع الارض من الملاكين الكبار و تعطيها للفلاحين و العمال الزراعيين ، بناء اقتصاد وطني يمكن بلادنا من الاستقلال الاقتصادي و من الاستجابة لحاجيات الجماهير الشعبية ، بناء ثقافة وطنية ديمقراطية شعبية تحرير المراة، مساندة كفاح الشعب الفلسطيني، و العمل من اجل توحيد الامة العربية مساندة الحركات التحررية و المناهضة للامبريالية و الرجعية عبر العالم .

من هذه المنطلقات يمكن في كل فترة معينة معرفة القوى الثورية الملموسة المؤهلة للمساهمة في التنسيق الثوري . و انطلاقا من المعطيات الراهنة يمكن اعتبار ان مختلف فصائل الحركة الماركسية اللينينية المغربية المنضبطة باهدافها الثورية و كذا مجموعة "الاختيار الثوري" ( خصوصا عندما تقدم الحبل الذي يربطها بالقوى الاصلاحية ) يمكن ان تساهم في هذا التنسيق .

قبل النهاية لا بد من تسجيل الملاحظات الهامة التالية :

- بالاضافة الى المشاركة في التنسيق الثوري ان القوى الماركسية اللينينية مطالبة بالعمل الدؤوب من اجل تقديم مسلسل الوحدة فيما بينها و ذلك على طريق بناء الحزب الثوري البروليتاري .

- ان التنسيق بين القوى الثورية لن يؤدي الى تعميق الوحدة النضالية للجماهير الا بقدر ما تكون هذه القوى نفسها متجذرة وسط الجماهير و في الفترة الراهنة نظرا لضعف تجذر مختلف القوى الثورية وسط الجماهير فان التنسيق فيما بينها لن يكون له دورا حاسما في الوحدة النضالية للجماهير و رغم ذلك فان التنسيق بين القوى الثورية سيلعب دورا ايجابيا و هاما في الوحدة النضالية للجماهير الذي ستتلخص بصفة تدريجية حول هذا القطب و حول مختلف مكوناته .

- ان قيام التنسيق بين القوى الثورية لا يعني انتهاء التناقض بين هذه القوى ، كما لا يعني طمس هذه التناقضات او عدم خوض الصراع حولها ، ذلك انه من حق بل من واجب هذه القوى ان تستمر في خوض الصراع فيما بينها سواء بصدد تحديد احسن الطرق و الاساليب لانجاز البرنامج النضالي المشترك او بصدد الاشكالات المتنوعة التي تطرحها الثورة المغربية . لكن واجب هذه القوى ان تنهج اسلوبا سديدا في الصراع اسلوبا ديمقراطيا و بناء يؤدي الى تعزيز وحدتها و تعزيز الوحدة النضالية للجماهير و ليس الى ضرب هذه الوحدة .

من اجل تعزيز الوحدة النضالية للجماهير و تقديم سيرتها نحو التحرر ، ليعمل جميع المناضلين التقدميين كيفما كانت انتماءاتهم التنظيمية على تقديم النضال القاعدي المشترك و لتعمل القوى الثورية على التنسيق القيادي و القاعدي فيما بينها و ليعمل الماركسيين اللينينيون على التجذر وسط العمال والكادحين

صلاح شفيق في ١-١٠-١٩٨١

# التشتت النقابي عرقلة في وجه الوحدة النضالية

نتعرض في هذا المقال الى اوضاع الطبقة العاملة ببلادنا، الى حركتها النضالية، كما سنتعرض بصفة خاصة لمسالة التشتت النقابي و دوره المعرقل للوحدة النضالية المنشودة للطبقة العاملة.

## حول اوضاع الطبقة العاملة

يمكن اجمال هذه الاوضاع ببلادنا في :

- استمرار الباطرونات في اغلاق المعامل او في تقليص ساعات العمل الى حدود ساعتين او اربع ساعات للعمل في الاسبوع الواحد. و ذلك نتيجة تقلص النشاط الاقتصادي و تفاقم الازمة و انعكاسها على القطاعات المنتجة.

- الارتفاع المهول لاثمان المواد الاساسية (كالزيت و السكر و الدقيق...) و ارتفاع اثمان الكراء و النقل.. هذا الارتفاع الذي امتص جميع الزيادات الهزيلة في الاجور. بل يمكننا القول بان اجور العمال الحقيقية قد انخفضت فمن ١٩٥٩ الى ١٩٨١ ضرب الحد الادنى للاجور في ٢،٧٥ بينما ضربت الاثمان في ٥،٥ او اكثر.

- حرمان العمال من الضمان الاجتماعي في العديد من القطاعات بالاضافة الى حقوق اخرى يعترف بها قانون الشغل نفسه كالتعويضات العائلية،..والتعويضات عن النقل.

- تزايد حوادث الشغل و الاصابة بامراض المهنة الناجمين عن ضعف او انعدام شروط الوقاية اثناء العمل، الم يتوف ٣ عمال من (البريد التلغراف و التلفون) نتيجة احوال الطقس الرديئة ؟

- ان العمال لا زالوا يعانون من سياسة جهنمية متعلقة بمسالة الترسيم. فهناك من العمال من قضى ٥-١٠ الى ٢٠ سنة في العمل و لم يرسم بعد. و هذه الوضعية تشكل القاعدة العامة عند العمال الزراعيين و منتشرة في قطاعات عمالية اخرى. و احدى نتائج هذه السياسة هو التمييز فيما بين اجور العمال المؤقتين و المرسمين. و الهدف من هذه الوضعية يتلخص في :

. عدم الترسيم يمكن المعمرين الجدد و الكمبرادوريين من التهرب من تبعات الضمان الاجتماعي و جملة اخرى من الحقوق يخولها قانون العمل للمرسمين.

. كما انه يشكل عرقلة كبيرة امام تنظيم العمال لصفوفهم و استعمال سلاح الاضراب

- الوضعية المزرية للمراة العاملة بحيث لا تختلف وضعيتها عن وضعية البهيمة. و قد يصل يوم العمل عند المرأة في بعض المعامل او الضيعات الى ١٢ او ١٥ ساعة، و يفرض عليها العمل ليلا دون اعتبار لشروطها كحاملة او امرأة حامل او مرضعة، و غالبا ما يطبق عليها اسلوب العمل بالعطش. اما عن اجور المراة فان قانون الشغل يعطي الغطاء القانوني للباطرونات و المعمرين الجدد لكي يبدعوا في تقليص اجرتها حتى تصل الى مستويات هزيلة جدا. ففي قانون الشغل تثقل اجرة المراة بالسدس على اجرة الرجل رغم انها تقوم بنفس العمل.

كما يتضمن قانون الشغل (العقود و الالتزامات فصل ٧٢٦، ذلك الفصل المشؤوم) الذي ينص عدم السماح للمراة بان تبرم عقد عمل الا برضى زوجها، و يجوز للزوج بمقتضى هذا الفصل ان يفسخ العقد الذي ابرمته زوجته بدون رضاه.

و يتكلم قانون الشغل عن تخفيض اجور الاحداث التي تتراوح اعمارهم ما بين ١٤ و ١٨ سنة بمقدار ٢٠ الى ٥٠ ٪. لكن هذا الواقع شيء اخر، فهناك اطفال قد تقل سنهم على عشر سنوات، يتقاضون ٢ الى ٥ دراهم مقابل عمل ٨ الى عشر ساعات مع العلم انهم يقومون بنفس العمل الذي يقوم به الكبار.

ان الكمبرادوريين و المعمرين الجدد يطبقون الجوانب الاكثر ظلامية في قانون الشغل بينما يهربون من تطبيق بعض الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون نفسه، كالعطل و التعويضات.. فهناك عاملات يلتحقن بالعمل بعد ٣ ايام من وضعهن مخافة من الطرد في حين ان قانون الشغل يعاقب كل من عرض امراة للطرد اثناء فترة وضعها بعقوبة تتراوح ما بين ستة اشهر الى سنة سجنا..

كما يتعرض العمال الى الاهانة المستمرة مثل الضرب و الشتم و الاستفزاز اثناء العمل من طرف الباطرونات اوكلاب حراستهم داخل المعامل او الضيعات.

- اما فيما يخص الحق النقابي فانه يبقى من بين اهم محاور المجابهة ما بين العمال و الباطرونات، الذين يعملون كل ما في استطاعتهم من اجل ضرب الحق النقابي للعمال. و هكذا فان نقمة الباطرونات تتسلط على المكاتب النقابية و على المناضلين بصفة عامة. وهدف الباطرونات من هذه الحملة هو توقيف العمل النقابي بمؤسساتهم و افزاع جماهير العمال من النشاط النقابي.

## التضامن،

## ضرورة لمواجهة هذا القمع

...

فلمواجهة هذا الواقع، واقع تقلص الاجور واغلاق المعامل والطرد والمس بالحق النقابي، وتصاعد حوادث الشغل، والامراض المهنية، خاض العمال نضالات شملت كل القطاعات: النسيج، الحديد الموانئ، النقل... الضيعات الفلاحية كما شملت عدة قطاعات في كثير من المدن والاقاليم. كما عرفت الحركة النضالية للطبقة العاملة عدة اضرابات طويلة جدا تعبر عن ارادة العمال القوية لمواجهة تعنت الباطرونات وتعبر كذلك عن عزم العمال في الصمود ومواجهة الاستغلال والاضطهاد الطبقيين.

ومن الامثلة الرائعة على هذا الصمود اضراب عمال "شوينغوم امريكان" الذي دام ١٩ اسبوعا، و"فرتيما" ١٠ اسابيع، و "صوكوما" اكثر من ١٤ اسبوعا، و "سبرواي" ٨ اسابيع...

ونود الوقوف قليلا عند مسالة تحظى باهتمام بالغ عندنا وعند جميع العمال الواعيين وهي مسالة التضامن العمالي في النضال. وذلك لما لهذه القضية من اهمية حاسمة لنضالات العمال الحالية والمستقبلية، ونظرا للامكانيات الحاصلة للمزيد من ترسيخ هذه العادة الطيبة والعمالية الخالصة، والنابعة من ظروف عيش العمال. فلمواجهة الباطرون يفرض على العمال التآزر والمساعدة فيما بينهم حتى ينتزعوا مطالبهم. وفي الغالب فان الباطرون لا يكتفي باساليب القمع والاستغلال التي يسلطها على العمال داخل معمله بل انه ينسق مع باطرونات آخرين (كتوزيع اسماء العمال المطرودين..) ويلجأ الى الدولة قصد التدخل بترسانتها القمعية (بوليس، محاكم، سجون،...) لتفرض رضوخ العمال واستسلامهم لسلطته. فالعمال يجدون انفسهم دائما في صراع دائم ليس فقط ضد رب المعمل بل ضد الباطرونات وضد جهاز الدولة الكمبرادورية مما يحتم على العمال تقوية جانب التضامن بينهم في النضال.

ان مسالة التضامن وسط الطبقة العاملة بدأت تاخذ بعدا هاما، لكن محدودا: مهما من حيث اشكال التضامن كالمطالبة بارجاع رفاقهم المطرودين او اطلاق سراح رفاقهم المعتقلين. ومحدودا اذا علمنا بان النضالات الواسعة والتضامن الذي يتعدى المعمل لكي يشمل القطاع او المدينة او الصعيد الوطني، لا زالت نادرة. والامثلة في هذا المجال يمكن عدها على رؤوس الاصابع. ومن بين هذه الامثلة النادرة ولكن المعبرة: تضامن العمال في ٣٠ شركة بالمحمدية مع ١٢٠٠ عامل بـ"سيكوما".

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو سبب انتشار التضامن ما بين العمال على مستوى الوحدة الانتاجية، وتقلصه على مستوى المدينة او على الصعيد الوطني؟

هل المسالة تتعلق بتهرب العمال من تحمل واجبهم النضالي في الدفاع عن رفاقهم ضحايا الاستغلال والقمع؟ ام هل الامر يتعلق بعدم توفر العمال على الامكانيات التنظيمية والسياسية الجديدين للقيام بذلك الواجب؟

ان تضامن العمال مع رفاقهم في نفس المعمل يؤكد بانهم لا يدخرون جهدا للدفاع عن رفاقهم ومهما كانت التضحيات ومن هنا فان ما يفسر ظاهرة ضعف التضامن الواسع داخل الطبقة العاملة يرجع الى عدم توفر العمال على ادوات تنظيمية صالحة نقابية كانت ام حزبية لربط مختلف القطاعات ووحدات الانتاج في نضال موحد وشمولي ومنسق.

## القمع والطرد كسياسة ثابتة لمواجهة العمال

لئن كان الكمبرادوريون والمعمرون الجدد يحاولون التمويه على واقع القمع والقهر والاستغلال الذي تتعرض له الجماهير الشعبية من خلال تنظيم حملات دعائية عبر الاجهزة الاعلامية او من منبر البرلمان الرجعي والمهرجانات الرسمية بهدف ابراز ان المغرب يعيش تجربة ديمقراطية.

اصبحت عقيدة حسب آخر الابداعات في الديماغوجية. ولئن دوخت هذه الحملات الدعائية العديد من العناصر والقوى السياسية والاصلاحية التي نقلت منه فتات ما سمي بالمسلسل الديمقراطي، فان الجماهير الكادحة وعلى راسها الطبقة العاملة قد تعرفت بالملموس عن الطبيعة الفعلية" للمسلسل الديمقراطي". انه مسلسل تصعيد الاستغلال والقمع ضد الجماهير الكادحة، انه مسلسل تصعيد لقمع كل اصوات الاحتجاج ببلادنا.

ونحن هنا لن ندخل في احصاء حالات القمع واشكالها التي يتعرض لها العمال، لان ذلك سياخذ منا مكانا طويلا جدا ولان مسالة القمع هي سياسة ثابتة وسافرة مورست في جميع النضالات التي خاضها العمال في الفترة الاخيرة. لكن ما يهمنا هنا هو من جهة التاكيد على طابع السياسة المنتهجة ضد الطبقة العاملة، ومن جهة اخرى، استخلاص بعض الدروس قد تفيد العمال في مقاومتهم للقمع.

لقد سبق لنا ان اكدنا غير ما مرة ان العمال، من خلال تحركاتهم النضالية يلمسون طبيعة جهاز الدولة باعتباره دولة البرجوازية الكمبرادورية والمعمرين الجدد ببلادنا، جهاز يضع ترسانته القمعية تحت تصرف الباطرونات من اجل رد ع العمال وتوقيف نضالاتهم.

وما يمكننا قوله بصدد الحملة القمعية التي يتعرض لها العمال حاليا، هو كونها حملة سافرة رهيبة جدا اكتست طابع القرون الوسطى حيث كان يجلد الناس في الساحات العمومية: الم يتدخل "بائعا" مدينة المحمدية بنفسه معززا بقوات القمع (بوليس وقوات احتياطية) لقمع عمال "سيكوم"؟ الم يساهم هذا الفاشستي القزم في جلد العمال بيده؟ الم يستشهد البان لكبير (عامل في الحافلات بالبيضاء) في السجن المدني بالبيضاء بعد ان حكم عليه بثلاثة اشهر سجنا؟ الم يستشهد الكهيي احمد احد عمال ميناء البيضاء بالكوميسارية؟ بالاضافة الى العشرات من الاحكام بالسجن التي سلطت على العمال.

والغرض من هذه الحملة القمعية ضد العمال يكمن في:

- ارهاب العمال على الصعيد الوطني حتى يلتزموا بـ"السلم الاجتماعي". لان نضالات الطبقة العاملة اصبحت تهدد الحكم الرجعي الذي يراهن على "السلم" "الاجتماعي" من اجل "تجاوز" ازمته الاقتصادية ومن اجل التفرغ لقمع انتفاضات الشعب الصحراوي.

- تطويع العمال وجعلهم اداة لينة في يد الباطرونات حتى يستغلونهم بالشكل الذي يخلو لهم.

- كما ان هذه الحملة تهدف الى اقبار حق الاضراب وذلك باسم "حرية الشغل"

هكذا يجد العمال انفسهم امام تعنت الباطرونات والتنسيق فيما بينهم قصد مواجهة مطالب الطبقة العاملة، وامام تدخل قوات القمع لردع اي تحرك نضالي عمالي في الوقت الذي تعرف فيه الحركة النضالية العمالية التشتت والاقتصار على النضال الدفاعي لمواجهة الهجمة الشرسة للباطرونات واستفزازاتهم. وهذا ما سنوقفنا مباشرة لتناول العمل النقابي في الشهور الغابرة ومدى الدور الذي لعبه في تجنيد الطبقة العاملة من اجل فرض مطالبها وانتزاع حقوقها.

## التشتت النقابي و..

...

...

# الوحدة النضالية

# للطبقة العاملة

ان تعنت الباطرونات و استفزازاتهم المتكررة ضد العمال و تدخل جهاز دولتهم لقمع اى تحرك عمالي يبرز مدى ضرورة تنظيم العمال لصفوفهم تنظيما محكما في مستوى متطلبات المواجهة العنيفة المفروضة على الطبقة العاملة . وفي هذا الصدد يلعب العمل النقابي دورا حيويا لانه يمكن العمال من توحيد انفسهم و التنسيق بين مختلف قطاعات الطبقة العاملة و اختيار الاساليب النضالية الملائمة لكل معركة ، بل انه يمكن من تنسيق الهجوم و ليس فقط من خوض النضال الدفاعي .

لكن لبلوغ هذا الهدف يجب تغيير واقع مزري تعيشه الطبقة العاملة حاليا على مستوى العمل النقابي :

ان التشتت النقابي و توزع العمال على مجموعة من النقابات قد ساهم و يساهم في اضعاف القوة النضالية للعمال و يساعد الباطرونات على المزيد من التعنت .

بل ان التشتت النقابي يلعب دورا معرقلا لاية وحدة نضالية داخل الطبقة العاملة . فمختلف الاجهزة القيادية في النقابات يعمل كل واحد من جهته على بث روح الحلقية و التعصب داخل الاطارات النقابية ، و مسالة دعوة القيادات النقابية الحالية لخوض النضال المشترك مسالة غير خاضعة لمصالح الطبقة العاملة بالدرجة الاولى ، لان الرغبة في النضال اولا ثم خوض النضال المشترك ثانيا بشكل مشترك مع باقي النقابات يخضع لمصالح وحسابات سياسية للقوى السياسية الاصلاحية و الرجعية المتحكمة و المهيمنة على تلك النقابات . و من كل هذا نستنتج ان الحل السليم هو ان يتحمل العمال الواعون لاخذ امورهم بيدهم حتى تصبح النقابات المناضلة في خدمة مصالح العمال بعيدا عن التعصب الحلقي و الحسابات الضيقة للاصلاحيين و الرجعيين .

و لما نقول ان التشتت النقابي يلعب دورا معرقلا لاية وحدة نضالية داخل الطبقة العاملة فان هذا ما يؤكده الواقع اليومي المعاش من طرف العمال . بل ان ضرب روح التضامن بين العمال قد يصبح خاضعا لخطة منهجية من طرف بيروقراطيي الاتحاد المغربي او الكنفدرالية الديمقراطية للشغل . الم تفتخر جريدة "المحرر" الناطقة باسم الحزب الذي خلق الكنفدرالية ، بكون الكنفدرالية الديمقراطية للشغل قد كسرت الاضراب التضامني لعمال النقل الحضري بالبيضاء مع السككيين . و هاكم ما قالته "المحرر" بهذا الصدد في عدد ٨١/٥/١ : " .. فشل محاولة لاضراب تضامني لبيادق الجهاز البرصوي بالنقل الحضري بالبيضاء مع السككيين نتيجة تصدي مناضلي الكنفدرالية الديمقراطية للشغل له" ؟؟ بل ان الكنفدرالية عطلت كل ما في وسعها لافشال اضراب السككيين نفسه ؟ .

و من اجل المزيد من تسليط الضوء على سلبيات التشتت النقابي لابد من بحث المسالة التالية : لماذا لم تتوج الاضرابات الطويلة النفس التي خاضتها الطبقة العاملة في المدة الاخيرة بنتائج مهمة في مستوى صمود و تضحيات العمال ؟

ان مختلف الاضرابات الطويلة التي خاضها العمال في الفترة الاخيرة اما انها انتهت بنتائج سلبية و لم يحقق من ورائها اى شيء او انها انتهت بتحقيق جزء فقط من المطالب الرئيسية التي تقدم بها العمال .

واحدى الاسباب الاساسية في طول الاضرابات هو تعنت الباطرونات الذين يراهنون على عامل الزمن و ينتظرون مع مرور الايام ان تتفتت صفوف العمال و ينفسوا لينكسر الاضراب و يلتحقوا بالعمل وفق شروط ارباب العمل .

و امام تعنت الباطرونات و التنسيق فيما بينهم لمواجهة العمال نجد هؤلاء الاخيرين محرومين من التنظيم النقابي الفعال رغم انخراط جزء مهم منهم في النقابات . بل ان عامل كثرة النقابات و تشتت العمال عليها يشكل عاملا مساعدا على تفتيت قوتهم .

ان خوض اضراب معين يتطلب تجنيدا قويا للعمال ، و العمل ببقظة من اجل تتبع المشاكل و التناقضات داخل صفوف العمال و حلها حلا ديمقراطيا . كما ان تنظيم اضراب معين يتطلب تنظيما محكما يكاد ان يكون مشابها لتنظيم حرب حقيقية . ففي وقت الاضراب يصبح العمال عرضة للجوع و التشرد و الطرد من سكناهم . كما يتسلط عليهم القمع و يتعرض العمال المناضلون الى الاعتقال فتمتد نتائجه الى اسر هؤلاء .. ان كل ذلك يتطلب تضامنا عاليا و استعدادا جماعيا لحل كل المشاكل الطارئة او المنتظرة ، حلا يرضي الجميع و يساعد على الصمود و تجاوز مخلفات الجوع و الحرمان و القمع .

فهل النقابات تحت قياداتها الحالية تقوم بكل هذه الواجبات او بشيء منها ؟

الجواب مر لكنها حقيقة واقعة و هو ان هذه القيادات النقابية غارقة في توجهات نقابية و سياسية ترفض خوض النضال على مستوى القطاع او على الصعيد الوطني رغم ان مشاكل العمال واحدة . فكيف ينتظر العمال خيرا من اناس يعتبرون انفسهم منتصرين كلما قاموا بتكسير اضراب عمال منضوين الى نقابة اخرى ؟ .

ان العمال يخوضون الاضرابات الطويلة النفس معتمدين على انفسهم و يقدمون التضحيات الغالية ليحصلوا على كسرة خبز ، فمنهم من يبيع السجائر بالتقسيط و منهم من يبيع الجوارب و اشياء بسيطة مستعملة او جديدة او منهم من يبيع اثاث منزله ... ان العمال يقومون بذلك و لهم امل في يوم الانتصار ان هذا الجانب في مواجهة العمال مهم جدا ، لكنه وحده غير كافي . فالجانب الاساسي في تدعيم صمود العمال و السير بمعاركهم الى النصر يكمن في ضرورة توحيد صفوف العمال و تعبئتهم سواء في المعمل او القطاع على مستوى المدينة او على الصعيد الوطني حتى تتعزز روح التضامن ما بين العمال فتنتقل نضالاتهم من نضالات جزئية و متشتتة ـ تمكن الباطرونات من التعنت الى مواجهة الباطرونات مواجهة منسقة و منظمة يشعر خلالها العمال بانهم يدافعون على مصالحهم الواحدة كطبقة ضد طبقة عدوة لهم . ان ما يحتم على العمال السير في هذا الاتجاه و يشجعهم على ذلك هو ما تقوم به البرجوازية الكمبرادورية راهنا ، فمن اجل حل ازمتها الاقتصادية تسعى لالقاء تبعات تلك الازمة على كاهل العمال . مما يجعل هؤلاء يتعرضون لنفس المشاكل و يرفعون نفس المطالب مهما اختلفت قطاعاتهم و مواقعهم .

و لهذا فان عدم تتويج الاضرابات الطويلة بنتائج في مستوى تضحيات العمال ليس راجعا الى عدم صمود الاضرابات بل بالعكس ان الامر يتطلب المزيد من تصعيد النضال و ذلك بخوض مختلف اشكاله الممكنة و المتاحة مثل الاضرابات ، و الاحتلال للمعامل و تنظيم المسيرات و المظاهرات ..... و يتطلب كذلك تجاوز سوء التعبئة التي تقوم بها النقابات داخل العمال و فضح تخاذل البيروقراطية النقابية في الاتحاد المغربي للشغل و تكالب الاصلاحيين خالقي الكنفدرالية الديمقراطية للشغل

...

على العمال والزج بهم في صراعات لا تمت بصلة الى المصالح الآنية والبعيدة للطبقة العاملة .

وهذه المسالة تبرز من جديد مدى اهمية اخذ العمال الامور بيدهم الشيء الذي يفرض العمال الواعين وسط الطبقة العاملة وعلى المثقفين الثوريين ضرورة العمل بصبر وطول النفس من اجل نشر الوعي الثوري داخل الطبقة العاملة بهدف قطع الطريق على القوى الرجعية والاصلاحية التي تريد الركوب على الطبقة العاملة ، وفرض عليهم كذلك القيام بعمل دؤوب قصد بناء حزب البروليتاريا الذي يمثل المصالح المستقلة للطبقة العاملة وينظم صفوف العمال ليس من اجل التخفيف من الاستغلال وانما للقضاء على الاستغلال .

## خلاصات

ان تدهور الاوضاع المعاشية للعمال وخرق ابسط حقوقهم بات يفرض على الطبقة العاملة ضرورة خوض النضال بشكل شامل وموحد من اجل فرض مطالبها ، تلك المطالب التي لم تعد مقصورة على عمال دون غيرهم . وفي اعتقادنا ان هذه المسالة يجب ان تحضى باهتمام كافة العمال قصد تنظيم حملة النضال المنسق على الصعيد الوطني ومهما كانت الاطارات النقابية التي ينتسبون اليها والانتماء هو احترام ارادة العمال في التحرك الموحد قصد تحقيق :

١- تحسين الاوضاع المعاشية للعمال وخاصة بـ :
- الزيادة في الاجور بما يناسب الزيادة في الاثمان وتطبيق قانون السلم المتحرك للاثمان والاجور .
- رفع الحد الادنى للاجور الى الف درهم .
- الزيادة في التعويضات المختلفة ( النقل ، السكن ، القفة ، التعويضات العائلية .. ) وتعميمها على العمال الزراعيين .
- تعميم نظام الضمان الاجتماعي على جميع العمال وتحسينه .

٢- ضمان الشغل وذلك بـ :
- توقيف التسريحات التي يتعرض لها العمال .
- التعويض عن البطالة .
- ترسيم العمال المؤقتين .
- جعل حد لتقليص ساعات العمل .

٣- احترام الحريات النقابية :
- اطلاق سراح جميع العمال المعتقلين
- ارجاع جميع العمال المطرودين الى عملهم .
- توقيف حملة الطرد والانتقالات والتنقيلات التعسفية ضد المناضلين النقابيين .

٤- تحسين شروط العمل والمعاملة وخاصة الحماية من الامراض المهنية وحوادث الشغل والتعويض عنها ، واحترام كرامة العمال .

٥- احترام حقوق المراة العاملة والاحداث وبالخصوص :
- تطبيق مبدأ نفس الاجور لنفس العمل
- تحريم تشغيل الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٤ سنة .
- الغاء فصل ٧٢٦ من قانون العقود والالتزامات الذي يعامل المراة كقاصر ويحد من حريتها في ابرام عقود العمل .

ولكي يدفع العمال بنضالاتهم الى النجاح في فرض مطالبهم وانتزاع حقوقهم فهم مطالبون بمواجهة التشتت النقابي الذي يعد ضربا للوحدة النضالية للطبقة العاملة ، وعاملا مساعدا على تعفن الباطرونات وانجاح مناوراتهم ، ومشجعا على تصعيد مسلسل القمع ضد العمال . وهو في ذات الوقت يعرض الطبقة العاملة للمزيد من التشرذم ويدفع بالعديد من العمال الى الانحراف عن الطريق النضالي ويمكن النقابات الرجعية من الاستمرار في استقطاب العمال .

ولهذا فالعمال في الوقت الذين هم مطالبون فيه بتقوية نضالاتهم ضد استغلال الباطرونات وضد عسف دولتهم هم كذلك مطالبون بالمقاومة والحزم في مواجهة تخاذل الاجهزة البيروقراطية النقابية المتسلطة على الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل .

فقوة العمال تكمن في وحدتهم في النضال والصف .

مناضل .

## عمال دار البراد

## في مواجهة

## ظروف العمل القاسية

توقف عمال دار البراد يوم 5/10/8 من الساعة العاشرة الى الساعة الثامنة رفضا منهم العمل في الوقت الذي يعاني احد الافران من عطب بداخله وهو عبارة عن كسر يؤدي الى تسرب الحرارة مما جعل العمل في هذه الظروف جحيما لا يطاق .

وعمال دار البراد لصنع البراد والصينية و" المقراج " وغيرها من الاواني معروفون بنضالاتهم البطولية رغم انتمائهم تعايشا لما يسمى بالاتحاد العام للنقابيين بالمغرب الا ان هذا الانتماء لم يعرقل ابدا وفي اي يوم من الايام العمال لخوض اضرابات طويلة جدا .

واخيرا اضرابا دام عشر ساعات جعلت رب العمل يقبل باصلاح فرانين كما قام بنحر 40 كيشادا داخل المعمل ووزعها على العمال على الشكل التالي : كلغرام ونصف للمتزوجين وكلغرام واحد للاعزب .

ان هذا الاضراب وباقي اضرابات عمال دار البراد (المنضوون لما يسمى بالاتحاد العام) ومختلف الاضرابات العمالية الاخرى توضح وباقي النضالات كيفما كانت المرتبة النقابية التي يحتل في اطارها ان الطبقة العاملة تختزن طاقات نضالية هائلة تغري على المناضلين الماركسيين اللينينيين الاهتمام بها اذا كانوا فعلا يتوفرون على قناعات بروليتارية حتى يتصهروا بالطبقة العاملة ويحركها النضالية من اجل تكتلها من اكتساب وعي طبقي صحيح من خلال ممارستها اليومية وواقعها الملموس حتى تقود نضالات الجماهير الشعبية من اجل الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية عن طريق الثورة الاشتراكية .

**ساندوا مجلة إلى الأمام**

**ساهموا في نشر الفكر الثوري**

## صمود عمال شركة التريانكل

يعرف عمال شركة التريانكل Triangle نضالا بطوليا ومريرا منذ تاريخ 8 اكتوبر 1981 وذلك على اثر تفاقم وضعيتهم المزرية واصرار الادارة على رفض مطالبهم المشروعة .

وتتلخص لمطالب الالتزام بالحد الادنى لأجور اكثر من 100 عامل هذا بالاضافة الى مشاكل متعلقة بالانتاج والتعويض عنه .

يبلغ عدد العمال في هذه المؤسسة حوالي 300 عامل يتعرضون لشتى انواع الاستغزاز والارهاب وهكذا بعد ان تبين للادارة ان العمال مستعدين اكثر من اي وقت مضى للمعركة ـ حاولت منذ البداية الهجوم حتى تحاصر المعركة وتتحكم فيها هذه المعركة التي بدأت من جهة العمال

منذ مدة طويلة ترجع الى شهر ماي الماضي اذ طالما طالب ممثلوا العمال الادارة بتطبيق الحد الادنى للاجور الجديد اي عوض 1196 درهم 2,36 . الا ان الادارة وكما هي عادتها لا تتعامل الا حسب " القانون " واي قانون ، فهي تطالب دوما من ممثلي العمال بان ينتظروا حتى يصدر الظهير المتعلق بالزيادة . وهكذا وفي نهاية شهر شتنبر قام ممثلوا العمال باتصال مع مفتشية الشغل وطلبوا منها ان تعطيهم نص الظهير . وهكذا بعد ان حصلوا عليه ذهبوا الى الادارة لفتح الملف من جديد حاملين معهم دفترا خاصا بمشاكل العمال الا ان ممثلي الادارة طالبوهم بنفس الطريقة احضار نص الظهير الا انهم فوجئوا لما اشعروه لهم مما ابرك ممثلي الادارة وطلبوا منهم ان يعطوهم مهلة من الوقت للاتصال بالرباط .

وبعد مدة رجع ممثلي الادارة عند العمال يبلغوهم بانهم غير مستعدين لاعطائهم ادنى شيء وبدأ كعادتهم بالتهديد . الا ان العمال المصممين العزم على خوض النضال من اجل مطالبهم ردوا على الادارة بالوحدة والصمود امام الاستغزازات حتى تطور الامر عندما امرت الادارة بطرد ثلاثة عمال من الشركة . مما ادى الى الرد الطبيعي والمشروع بالسلاح الوحيد الذي يمتلكه العمال الا وهو الاضراب . وهكذا دخل عمال هذه الشركة في اضراب لا محدود منذ 8 اكتوبر عرفوا خلال هذه المدة جميع انواع الاستفزاز والارهاب . فتم اعتقال الكاتب العام للمكتب النقابي ثم اطلق سراحه ليعتقل من جديد هو واحد ممثلي العمال واطلق سراحهم ثم تم ارسال 13 استدعاء الى كل المناضلين من طرف القسم السياسي في مركز الشرطة بالمعاريف . الا ان هذه التوقيفات والاستفزازات ما زادت الا صمودا وصلابة في صفوف العمال .

وهكذا بعد فشل الادارة في هذه المحاولات الاستفزازية لبت الدعوة التي وجهها لها ممثلي العمال للحوار حول الدفتر المطلبي والذي يتضمن ارجاع المطرودين ورفع اجرة العمال الى الحد الادنى للاجور وانخراط العمال في صندوق التقاعد بالاضافة الى التعويض عن الانتاج ...الخ

وفي هذه المعاوضة التي تمت بمركز العمالة ابدى ممثلوا الادارة استعدادهم لتلبية المطالب الا انهم مصرين على ابقاء 4 مطرودين خارج العمل . الشيء الذي رفضه العمال بوحدتهم وعزمهم على استمرار المعركة حتى يتم ارجاع رفاقهم المطرودين وتحقيق مطالبهم .

لقد تاسست هذه الشركة سنة 1972 من اجل تلبية حاجيات السوق الاجنبية باحذية الرجال من النوع الذي يحمله اسم اسم الشركة . هذه الاحذية التي يصنعها رجال شعبنا بالمغرب بعرقهم ولا يتقاضون على هذا الا الجوع والقهر والاستغلال . ويلبسها الرجل في المانيا . بهذه العملية يكون المستفيد الاول هو الراسمال الالماني والمقهور والمستغل الاول هو العامل المغربي .

ولابد كذلك من اشارة هامة هو انه من بين المساهمين " السيد الدوبي " الوزير السابق في التجهيز والشخص البارز في حزب الاستقلال مما يطرح التفكير انطلاقا معين الواقع المشخص والملموس في " وطنية " البرجوازية الوطنية التي اصبحت لها ارتباطات بالراسمال الاجنبي لا تدخر الجهد في السهر عليه وذلك بالدرجة الاولى عن طريق استغلال ابشع وافظع لليد العاملة المغربية خدمة للسوق الاجنبية الخارجية

## عن واقع

تقديم

ان الوضعية القاسية التي تعيشها مختلف القطاعات العمالية وان كان لكل قطاع خصوصياته ، تتميز بقسوة اكثر عند النظر لوضعية النساء العاملات : ـ الفرق في الاجور . ـ نوعية التعامل مع المراة مقارنة بالرجل العامل . ـ نظرا لامكانية قمعها بسهولة اكثر انطلاقا من كون المجتمع يربيها على ذلك الخوف اتجاه الرجل سواء كان ابا او اخا او زوجا او رب معمل . . .

و هذه الوضعية تزداد قسوة في المعامل الصغيرة " السرية " او " شبه السرية " التي تنعدم فيها ادنى ممارسة نقابية بل و لا يوجد فيها اي معنى ملموس لكلمة النقابة .

و من معامل الخياطة الصغيرة المنتشرة بوفرة في مدينة البيضاء ( نظرا لسهولة اقامتها ، حيث في البدء يكفي راسمال وعدد صغير من العمال والعملات و سيكبر هذا المعمل بالتاكيد على ظهر هؤلاء العمال و العاملات فيما بعد ) و يتجسد هذا الاستغلال الكبير من حيث انه ليس هناك ابسط تطبيق لقوانين الشغل و لا حق في التنظيم النقابي ، و لا حد ادنى للاجور ( فصاحب المعمل يعطي ما يحلو له ) ، لا ضمان اجتماعي ، لا حق في المطالبة بالزيادة في الاجرة ، لا حق في الاعتراض لمعاملة سيئة . . .

في هذه المعامل عادة يكون عدد العمال قليلا بالنسبة لعدد العاملات و يعزل رب المعمل العمال عن العاملات و ذلك منعا لاي تفاعل بينهم حول اوضاعهم . و تعامل الباطرون مع العمال الرجال يختلف مع النساء ، و ذلك باعطاء امتيازات صغيرة للعمال لفصلهم عن مشاكل العاملات ، و لمنع وحدتهم .

و هكذا تجد المراة العاملة نفسها تحت قهر مزدوج : قهر رب المعمل من جهة ، و من جهة اخرى قهرها داخل البيت من طرف زوجها او ابيها او اخيها الذي يريد ان يظل سيدا لبيت لوحده حتى لو كانت زوجته عاملة مثله .

تقع هذه المعامل عادة في اماكن صغيرة ، لا تحمل اية اشارة على ابوابها و كل ما يدل على كونها معامل هو

# المرأة في بعض المعامل الصغيرة

التجمعات الصغيرة او الكبيرة لفتيـــاة صغيرات او متوسطات السن على ابوابهـا . و ذلك في ساعة مبكرة من الصباح او نفس التجمعات في ساعة متاخرة من الليـــل السابعة او السابعة و النصف .

احد هذه المعامل في البيضـــاء يتخصص في خياطة ملابس الاطفال والطرز.

يعتبر عدد العاملات بهذا المعمل باستمرار و حسب حاجة رب المعمل ، حوالي **45/50** عاملة من بينهم **10** الى **12** طفلة و**8** الى **10** عمال لصنع الكارطون الذي يغلـف فيه الملابس ، زائد الشاف و الشافة .

يقع المعمل في كاراج مظلم ، وتستعمل المصابيح المضيئة طوال ساعات العمل . يقل فيه الهواء حيث لا توجد سوى نافذة واحدة في السقف ، لا تدخله الشمس بتاتا تسرح فيه بكل حرية الغبران و الطوبات و الحشرات . و اذا كانت تنصب احيانـــا مصائدا ، فذلك ليس خوفا على صحـــة العاملات بل خوفا ان تاكل الطوبـــات الاثواب . و يبقى على كل واحد تصـــور تاثير مثل هذه الظروف على صحةومعيون العاملات اللواتي اغلبهن ، و خاصـــة اللواتي يعملن منذ مدة طويلة ، صفروات الوجه ، تحيلات البدن ، تظهرن اكبـــر بكثير من سنهن الحقيقي ، و ذلـــك طبيعي عندما يكون الغذاء هزيـــلا و الظروف الصحية اكثر هزالة .

المعمل متسخ كئيب اللون ، ارضه بلون السيما و الكونتربلاكي باللون البنـي القاتم . كل هذا الاطار يجعل الدخول الى المعمل مثل الدخول الى الجحيم على الارض . و المكان الوحيد المريح في هذا المعمل هو مكتب رب المعمل حيث الالوان جميلة و . . .

## وضعية العاملات

يمكن ان تصل الاجر بالمعمل الـى ١٤ او ١٥ ريال في الساعة ، خاصـــة بالنسبة للعاملات الطفلات . و يمكـــن تسريح اى عدد من العاملات لاقل سبب ، دون تعويض و دون شرح ، خاصة اذا كانت العاملة "راسها سخون" ، و الطرد يكـــون نهائيا في هذه الحالة . اما في حالـــة قلة الاثواب فان الطرد يكون مؤقتا ، و بدون اجرة ، الى حدود توفر الاثـــواب التي يجب خياطتها .

مدة العمل ، ٩ ساعات و تتقسـم العاملات الى :

- خياطات بالماكينات : تجلـــس باستمرار على مقاعد خشبية او حديديـــة تاخذن حوالي ١٦٠٠ ريال في الاسبوع
- قسم في الحدادة يبقين واقفـــات حتى تتقطع ارجلهن طوال تسع ساعـــات و ياخذن من ٨٠٠ الى ١٢٠٠ ريال في الاسبوع .
- قسم في تغليف الملابس في الكارطون ياخذن من ٦٠٠ الى ٧٠٠ ريال في الاسبوع
- قسم في قطع الخيوط الزائدة فـــي الملابس و تركيب "الصداقات" "فينيسيون" هؤلاء تاخذن من ٥٠٠ الى ٦٠٠ ريال في الاسبوع ، و اغلبهن من الطفـــلات الصغيرات و عمرهن يقل عن ١٤ سنـــة . و لكي يعطين عليهن الاتيان بمقصاتهـــن الخاصة و الا فلا عمل . و احدى هـــذه الطفلات الصغيرات عمرهن الآن ١١ سنة تعمل بالمعمل منذ سنة و نصف اى منـــذ ان كان عمرها ٩ سنوات ، و منذ ذلـــك الوقت لم تكبر سنتيمترا واحدا . و كما قالت احدى العاملات القديمات : "شربت ثقارة على الصغر ما بقى لها ما تكبر" .

اما العمال الرجال فياخذون حوالي ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ ريال في الاسبوع .

و لتصور قساوة الحياة بالنسبـــة لهذه العاملات و العمال يكفي تصـــور ما يمكن عمله باجرة لا تتعدى في احسن الاحوال ١٠٠٠ في الاسبوع في اغلـــب الحالات ، امام الغلاء الصاروخي للمـــواد الضرورية ، امام بطالة الاب او الاخ والاخوات الاخرين و التي تاتي هذه الاجرة "العظيمة" لاعالتهم كلهم .

داخل ٩ ساعات هذه ، تحـــصل العاملات على ربع ساعة للراحة و يالها من راحة . فالربع ساعة هذه قابلة للنقص و ليس للزيادة بخمسة او عشرة دقائق حسب رغبة الشاف او الشافة . كما تحرم منها كل عاملة "مشاغبة" كعقوبة لها (مفهوم الشغب خاص هنا فهو قد يكون مثلا لان الشافـــة رأت عاملة تضحك او تتكلم مع صاحبتها ، فالضحك ممنوع و الكلام ممنوع و العمل فقط مسموح به حتى الموت) .

تتم الاستراحة في مكان ضيق مملـــوء بالعلب الفارغة و المملوءة ، مما يزيد مـــن ضيقه . اما الذي يريد شرب الماء فيجب عليه ان يتوجه الى الحنفية "الروبيني" التي توجد في المرحاض نفسه !

في وقت الغذاء ، نظرا لبعد اغلبية العاملات عن سكناهن ، و لعدم توفر ثمن الحافلات ، تتوجه الى اماكن قرب المعمل التي بها آثار عشب ، في الصيف او الشتاء لتتناولن شيئا من الخبز و الزيتون او علب من السردين . . كما تتعرضن باستمرار الى التفتيش عند خروجهن من المعمل . .

في ظل هذه الظروف تعتبر العاملة كموقتة ، يمكن لرب المعمل او الشـــاف ان يطردها وقت ما شاء . و لهذا لا يجب عليها ان تطالب بالزيادة في الاجـــرة و ان لا تتذمر من زيادة ساعة اوساعتين يوم السبت ، من اجل تنظيف المعمـــل ، و ان لا تحتج عندما لا تحصل علـــى اجرتها يوم السبت ، بسبب نسيان رب المعمل لسحب ماله من البنك ، و ان لا تطالب بالصرف الصغير الذي يتبقى من اجرتها ، لان الصرف غير موجود ، و ان كان يتعدى مقدار ساعة او ساعتين من العمل . . .

دور مفتشية الشغل :

جاء مفتش الشغل "الجليل" لهذا المعمل ليراقب احوال المعمل و اوضاع العاملات ، فماذا راى ؟

على ما يظهر كان رب المعمل على علم بهذه الزيارة مسبقا ، فخاف منهـــا (و يظهر ان السيد المفتش لا يمكن ان ينتظر رب المعمل حتى يسحب "التدويرة" من البنك ، و يفضل ان يجد هاجاهزة عند مجيئه ) ، فسرح الفتيات الصغيرات حتى تفوت الزيارة ، كما لقن العاملات اثمنة خيالية ، عليهن القول بها اذا ما سالهن المفتش عن اجرتهن . ولكـــن يظهر ان هذه الاجراءات كانت غيـــر ضرورية ، نظرا ان المفتش اكتفـــى بالاطمئنان على ظروف العمل مباشرة مع رب المعمل نفسه ، دون التوجه ولـــو شكليا الى العاملات ، و لقد راجعـــا و هو يبتسم للظروف الحسنة التي تعمل فيها هذه العاملات !

في الواقع ان هذه المعامل غيـــر سرية ، الا بالنسبة لاصحاب الضريبـــة ، و هي كثيرة و منتشرة جدا . و ما تكلمنا عنه هنا الا نموذجا من النماذج المتعددة لهذا النوع من المعامل التي يقاســـي فيها العمال و العاملات ابشع انـــواع الاستغلال و المس لادنى حقوق الانسان و قوانين الشغل .

# الحركة الطلابية في مواجهة

منذ بداية السنة الحالية (٨١/٨٢) شن الحكم في المغرب حملات قمع مسعورة ضد الحركة الطلابية و منظمتها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب و مناضليها بهدف تركيع الجماهير الطلابية لتمرير المخططات الجهنمية التي تطبخ ضدها.

و تدخل هذه الحملات في اطار مواجهة الحكم الشرسة لنضالات الجماهير الشعبية التي تدافع عن حقوقها و عن قوتها اليومي.

فامام تصاعد ازمته الاقتصادية و السياسية عمل الحكم على تعميق تبعيته للامبريالية و على التفاني في تطبيق مخططاتها و توصياتها من جهة و على تصعيد الاستغلال و النهب للجماهير الشعبية محملا اياها اعباء افلاسه الاقتصادي المتزايد و حربه العدوانية ضد الشعب الصحراوي و على تكثيف القمع و الاضطهاد لمواجهة رفضها النضالي الحازم من جهة اخرى. و قد شكلت انتفاضة ٢٠ يونيو ذروة الرد النضالي الجماهيري على الحكم و اسياده الامبرياليين.

فبعد التقتيل البشع الذي واجه به الحكم الانتفاضة و القمع الوحشي الذي تسلط على الجماهير (عشرات المحاكم التي اقيمت لابناء الجماهير الشعبية و لمناضلي الاتحاد الاشتراكي و نقابة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل) ، اراد الحكم ان يوجه ضربة قاضية للحركة الطلابية و منظمتها المناضلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التي عبرت و تعبر عن كفاحيتها. فقد استغل الحكم المشاكل التي يعاني منها القطاع الطلابي خاصة منذ المؤتمر ١٧ بفعل ممارسات بعض القوى الحلقية الهيمنية ليفرض تواجد جهاز بوليسي داخل الجامعة تحت اسم "الحرس الجامعي" دوره تضييق الخناق على الطلبة و اخماد انفاسهم و شعورهم من اي تحرك نضالي. و هو بذلك يهدف الى توفير شروط تمرير ما يسميه بـ"الاصلاح الجامعي" الذي يستجيب لمصالحه و مصالح الطبقات السائدة و لتوصيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في نفس الوقت الذي يشكل تخريبا لمكسب قدم من اجله الشعب المغربي اغلى التضحيات.

لقد خاضت الحركة الطلابية في اطار منظمتها العتيدة نضالات قوية ضد تواجد "الحرس الجامعي" بالكليات و استنزافاته المتكررة ضد الطلبة. و لم يكتف الحكم لاخماد هذه النضالات بالجوء الى ترسانته القمعية المعهودة (الاعتداء على الطلبة، حملات الاعتقال و التعذيب و المحاكمات المطبوخة) بل تعدى ذلك الى منع حق الاضراب في الكليات والتهديد بالطرد و سحب المنح لكل من يلجأ اليه.

لقد عمت حملات القمع و الاعتداء مختلف المدن الجامعية: ففي مراكش اعتقل مئات الطلبة بعد ان اعتدت عليهم قوات البوليس و حوكم بعضهم و اطلق سراح الآخرين. اما في فاس و البيضاء ووجدة فقد اعتقل العديد من الطلبة و اقيمت لهم المحاكم الصورية و صدرت في حقهم احكاما متفاوتة القساوة.

و لعل ابرز مثال عن القمع الذي تعرضت له الجماهير الطلابية الحملة القمعية التي مست مختلف كليات الرباط. لذلك سنتطرق لها بنوع من التفصيل لابراز اهم السمات التي ميزت حملة القمع التي شملت الحركة الطلابية و التحدي النضالي الرائع لمناضلي الحركة الطلابية.

## الاعتقالات و ظروفها

٧١/١١/٣٠: اختطف خلال هذا اليوم المناضل الهاشمي عبد الرزاق، و هو كاتب عام تعاضدية كلية العلوم بالرباط. و تعرض خلال وجوده بالكوميسارية المركزية لابشع اشكال التعذيب الجسدي و النفسي.

٨١/١١/٧٠: تعرض كاسو مصطفى كاتب عام تعاضدية كلية الآداب لاعتداء "الحرس" اصيب على اثره بجروح في راسه. اعتقل في المستشفى هو و رفيقه الخادلي عبد الرحيم. بعد يومين من التحقيق، اودعا السجن ثم قدما للمحكمة بتهمة "اهانة موظف مع الضرب و الجرح" التي اصدرت في حقهما حكما جائرا لمدة ثلاثة اشهر سجنا نافذة.

٨١/١٢/٢٠: اختطاف المناضلين التالية اسماؤهم:
- منفق محمد، طالب بكلية الحقوق بالرباط، معتقل سابق ضمن مجموعة ١٣٩.
- ليلى عباو، عضوة في تعاضدية كلية العلوم بالرباط.
- اومالك عبد السلام، طالب بكلية العلوم بالرباط معتقل سياسي سابق ضمن مجموعة مكناس.
- محسن عيوش: عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.
- الرافعي عبد الغني، طالب بالمدرسة العليا للاساتذة.
- عقروش محمد، نائب الكاتب العام لمجلس القاطنين للحي الجامعي مولاي اسماعيل.
- القاضي عبد الحق، كاتب عام تعاضدية كلية الحقوق بالرباط.
- الرسموكي حفيظ، كاتب عام تعاضدية الطب.
- ناجي حكيمة، اعتقلت من طرف عنصرين من "الحرس" طالبة بالمدرسة العليا للاساتذة.
- بوعيش مسعود، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

٨١/١٢/٩: في هذا اليوم قامت جماهير الطلبة بكلية الآداب باضراب لمدة ٢٤ ساعة و بنفس المناسبة نظمت تظاهرة تظاهرة داخل الكلية احتجاجا على تواجد البوليس الجامعي. اثر ذلك قام البوليس بهجوم وحشي مدججا بالاسلحة و الكلاب و تعرض الطلبة لاعتداء اسفر عن عشرات الجرحى و عشرات الطلبة المعتقلين (ماينا هز التالتين) الذين تعرضوا في الكوميسارية للضرب و الاهانات و احتفظ البوليس بالطلبة التالية اسماؤهم.

- زراري حياة، طالبة بكلية الآداب بالرباط، عضوة في مجلس الطلبة.
- اريزي حسن: طالب بكلية الآداب، بالرباط- عضو في مجلس الطلبة- نحيلة عبد الله، طالب بكلية الآداب بالرباط. - حمي احمد، طالب بكلية الآداب بالرباط. - المغوي عبد العزيز، طالب بكلية الآداب بالرباط. - البطحاوي عبد الكريم، طالب بكلية الآداب بالرباط. - البواز محمد، طالب بكلية الآداب بالرباط. - رحيم سعيد، طالب بكلية الآداب بالرباط. - ابن شرقي احمد، طالب بكلية الآداب بالرباط. كما اعتقل في نفس اليوم السوسي حسن، عضو اللجنة التنفيذية.

و بعد الاستنطاقات البوليسية استمع هؤلاء المناضلون على محاضر البوليس، دون الاطلاع عليها و تعرض الذين طلبوا الاطلاع عليها للضرب و الركل و الاهانات و منهم من فرض عليهم التوقيع قسرا و مغمض العينين. ثم اودعوا السجن يوم ١٢/١١ موزعين على مجموعتين: . المجموعة الاولى و تتشكل من ١١ مناضلا (طلبة كلية الآداب المعتقلين يوم ٨١/١١/٩ اضافة الى الهاشمي عبد الرزاق و السوسي حسن توبعت بتهمة "الاخلال بالامن العام و اهانات موظفين و الضرب و الجرح".

. المجموعة الثانية التي تتشكل من العشرة مناضلين الباقين و توبعت بتهمة "الاخلال بالامن العام". و هي تهم يعاقب عليها القانون المغربي بناء على ظهير ١٩٣٥. اما محاضر البوليس فقد طبخت طبخا لتشويه نضال الطلبة المشروع و العادل و ابراز المناضلين الطلبة كشاغبين وزورت تواريخ الاعتقال بشكل مفضوح حيث اعتبر

# حملات القمع المسعورة

البوليس ان المجموعة الثانية اعتقلت كلها في حالة تلبس اثناء مظاهرة خرجت من كلية الآداب الى الشارع يوم ٧/١٢/٨١ - وهذا ما لم يقع البتة.

## المحاكمات

لقد تميزت هذه المحاكمة كسائر المحاكمات السياسية في المغرب بالتعسفات والخروقات. فقد منع الجمهور من الدخول الى قاعة الجلسة بل منع حتى افراد العائلة من ذلك. كما مارس البوليس العديد من الاستفزازات في حق المعتقلين: فأمام احتجاجهم الجماعي على الممارسات البوليسية ومطالبتهم بفتح ابواب القاعة لافراد عائلاتهم وترديدهم للشعارات والاناشيد النضالية هدد هم البوليس بان يستعمل نفس الاسلوب الذي مورس في محاكمة يناير/فبراير ١٩٧٧ اي رمي المعتقلين في كهوف المحاكمة واستدعائهم الى قفص الاتهام فرادى. لكن المعتقلين استطاعوا فرض دخول عائلاتهم الى القاعة. اما رئيس المحكمة "البدراوي" (وهو احد القضاة المشهورين بارتشائهم وهو الذي ترأس محاكمة يوعبيد عبد الرحيم ورفاقه وكذلك محاكمة الطالبين قاسو مصطفى والخادلي عبد الرحيم)، فقد كان يمنع المناضلين من الدفاع عن انفسهم وذلك بمنعهم من التعبير عن آرائهم ولو انحصر هذا التعبير عن الراي في الاجوبة المطروحة محاولا حصر اجوبة المعتقلين في كلمتي نعم اولا.

ورغم ذلك فقد استطاع المناضلون اسماع صوتهم لعائلاتهم وللجمهور الحاضر في قاعة الجلسة وعملوا على فضح ظروف اعتقالهم، والتعذيب النفسي الذي تعرضوا له والهجوم الوحشي الذي ووجهت به الجماهير الطلابية بكلية الآداب يوم ٩/١٢/ اي يوم الاضراب من اجل تحقيق مطالبها المشروعة ومنها حل جهاز الحرس الجامعي الذي عملوا على فضح دوره البوليسي، واكدوا على تشبثهم بمشروعية نضالات الطلبة ونقابتهم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

كما بين العديد من المعتقلين ان هذه المحاكمة جزء من المحاكمات التي تقام لمناضلي الحركة الطلابية في كافة الجامعات ولذلك فهي محاكمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وانها امتداد للحملة القمعية المتصاعدة التي تعرضت لها الجماهير الشعبية منذ انتفاضة ٢٠ يونيو المجيدة.

كما ندد بعض المعتقلين بسياسة التعليم الغير شعبية والغير ديمقراطية التي تستمد طبيعتها من غير شعبية وغير ديمقراطية الحكم.

وسنورد مقتطفات من بعض تدخلات المعتقلين نظرا لاهميتها.

- الهاشمي عبد الرزاق: بعد ما قدم مزاعم البوليس حول تاريخ اعتقاله الذي كان يوم ٣/١١/٨١ وليس ٩/١٢/٨١ فضح ظروف الاعتقال والتعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له لمدة ٤٠ يوما، بالكوميسارية المركزية شبيها اياها بالظروف القاسية التي يعيش فيها المناضلون الفلسطينيون بسجون اسرائيل، كما اعتبر ان وجود الحرس الجامعي بالجامعة من مباشر بحرستها وهضم فعلي لاي نشاط نقابي للجماهير الطلابية. هذا الجهاز الذي اقامه الحكم لمطاردة المناضلين الطلبة..

- اوماليك عبد السلام: ان سياسة القمع الملازمة لسياسة التفقير والتجهيل والتجويع التي ينتهجها الحكم منذ استقلال الشكلي والناتجة من جهة لطبيعة النظام الملازمة له وناتجة من جهة اخرى عن ارتمائه في احضان الامبريالية لا ولن توقف نضالية الجماهير الطلابية بشكل خاص والجماهير الشعبية بشكل عام والتي ستستمر في نضالها حتى بناء المجتمع الديمقراطي الشعبي الذي سيتحقق فيه بالنسبة للحركة الطلابية تعليم عربي ديمقراطي شعبي علمي والذي سيبنى فيه صناعة وطنية تلبي حاجيات البلاد وفلاحة تستجيب لمطامح الجماهير.

- الزراري حياة: ركزت على الاهانات والمس بكرامتها من طرف رجال القمع وربطت ذلك اضطهاد القمع المزدوجين الذين تتعرض لهما المراة في مجتمعنا.

- ان السبب الوحيد والاوحد الذي كان وراء اختطافي هو أنني معتقل سياسي سابق، والمعتقل السياسي عندما يخرج من السجن يتعرض لمضايقات ومتابعات واستدعاءات بوليسية متعددة الهدف منها ابعاده عن النضال في صفوف الجماهير الشعبية. لكن هذه كلها محاولات يائسة وعبثية لان شعبنا يمشي بخطوات ثابتة في مسيرته النضالية وأنه سيقوم بثورته الشعبية لطرد الامبريالية والكمبرادور من بلادنا، وسيقيم سلطته الشعبية. والتجارب التاريخية للشعوب المضطهدة أكدت ذلك. لقد جاء اختطافي بهدف الزج بي مرة ثانية في السجن بعدما فشلت الرجعية في تركيعي من خلال خمس سنوات من السجن النافذ. أما مرافعات الدفاع فقد ركزت على تناقضات ملفات "الضابطة القضائية" وزورها. كما أكدت أن هذه المحاكمة هي محاكمة الاتحاد الوطني وأن اقامة "الحرس الجامعي" الهدف منها تطويق الحركة الطلابية وارهابها لتمرير الاصلاح الجامعي". كما أوضح أحد المحامين أن هذه المحاكمة تدخل ضمن الحملة القمعية التي تتعرض لها الحركة الطلابية كجزء من الهجمة التقدمية التي شملتها القمع منذ ٢٠ يونيو وهذا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والكنفدرالية الديمقراطية للشغل. وعلق أحد المحامين على تنفيذ ظهير ١٩٣٥ على المستوى السياسي معبرا أنه ظهير استعماري بلورته السلطات الاستعمارية لقمع مناضلي الحركة الوطنية وأخلص الى أن هذا الظهير أصبح ملغيا.

ويوم ١٢/١/٨٢ أصدرت المحكمة أحكامها داخل قاعة فرغة بحضور المعتقلين والبوليس ومع منع العائلات منعا كليا من اختيار مدخل المحكمة والاحكام هي التالية:

- ثلاثة سنوات: منعق محمد، أوماليك عبد السلام، الهاشمي عبد الرزاق، الراقي عبد الغني، عقروش محمد، بوعيش مسعود، السوسي حسن، حمي أحمد.

- سنتين: عيوش محسن، اليعقوبي عبد العزيز نحيلة عبد الله، أربيني حسن، بن شرقي أحمد، الرسموكي حفيظ.

- سنة: رحيم سعيد، القاص عبد الحق، ليلى أمابو، حكيمة ناجي.

- ثمانية أشهر: حياة زراري، البواز محمد، البطحاوي عبد الكريم.

على اثر الاعلان عن الاحكام، انطلق المناضلون في ترديد شعارات نضالية واستمروا في ذلك حتى بعد وصولهم الى السجن حيث قاموا بتظاهرة صاخبة ردد وا خلالها أناشيد وشعارات نضالية لفضح الاحكام القاسية أمام معتقلي الحق العام.

وفي يوم ٣١/١/٨٢ خاضوا اضرابا عن الطعام لمدة ٢٤ ساعة احتجاجا عن المحاكمة الصورية والادانة لها وللاحكام الصادرة عنها وتوجهوا بنفس المناسبة ببيان للرأي العام والجماهير الطلابية والشعبية وقواها التقدمية والديمقراطية يدينون فيه المحاكمة الصورية والاحكام الصادرة عنها.

وأصدروا بيانا يوم ٢٤/١/٨٢ لاحياء كذكرى من الذكريات السنوية للجماهير الطلابية.

بداية فبراير ١٩٨٢

يوسف منصور

## شهادة

# احداث ٢٠ يونيو بحي البرنوصي

توصلنا من احد ابناء الجماهير المنتفضة في الدار البيضاء بشهادتين حول انتفاضة ٢٠ يونيو المجيدة في كل من حي البرنوصي و حي بني مسيك. و نعمل فيما يلي على نشرها كاملة نظرا لاهميتها .

ينقسم التقرير الى جزئين : اولهما تقرير مقتضب حول الاحداث و ثانيهما يتعلق بذكر بعض الاخبار العامة و الملاحظات التي ابداها بعض الناس ثم بعض التعليقات .

١- تقرير :

تشير في البداية ان خبر المظاهرة كان معروفا يوم الجمعة مساء (٩ يونيو) انطلقت المظاهرة يوم السبت صباحا حوالي التاسعة و النصف، من مكان نهاية الحافلات القديم، و تم رمي صيدلية بالحجارة لان صاحبها لم يشارك في الاضراب العام الذي قررته الكنفدرالية الديمقراطية للشغل و رفعت شعارات ، مثلا : عيق ، عيق ، يا مسكين . . راه السكر بـ ١٦ . و بعد هذا مباشرة تدخلت سيارة واحدة للامن الوطني، و لم ينزل منها احد . وقفت امام المتظاهرين و بعد ذلك بدأوا يرمونها بالحجارة مما اجبرها على الرجوع الى مقر الشرطة في الحي . ثم رمى المتظاهرون ٣ حافلات بالحجارة و كسروا نوافذها . اوقفا السائقون حافلاتهم الثلاث امام المقاطعة . ثم هاجم المتظاهرون سوقا شعبية (سوق علق) الخضر و بعض الاثاث المنزلي (هذا السوق غير سني) و تمت مطالبة الباعة بالانصراف و الدخول في الاضراب ، و من اراد ذلك ساعدوه ، و من رفض اتلفت بضائعه .

بعد ذلك تمت محاولة هجوم على حمام عمومي (حمام المسيرة) و بدأ رشقه بالحجارة الا ان بعض المتظاهرين منعوا ذلك بدعوى ان داخله زبناء يمكن جرحهم . ثم ذهب المتظاهرون الى "الموقف" امام المسجد القديم و انضم اليهم بعض الواقفين في انتظار الحصول على عمل يقومون به . و اغلبية المضمين هم من ليس لهم ادوات عمل "دوزان" . لم تتدخل قوات القمع الا في هذه المرحلة (الساعة حوالي بين العاشرة و النصف (و الحادية عشر) حيث تدخلت القوات السريعة بالعصي الطويلة وطاردت المتظاهرين . الا ان هؤلاء الاخيرين ، رشقوهم بالحجارة مما اجبرهم على الفرار و تركوا وراءهم ثلاثة متظاهرين كانوا قد اعتقلوهم . و عندما تدخل الامن الوطني في ٣ سيارات (سيطروبن سافيم) استقبلهم المتظاهرون بمواجهة اشد بكثير من القوات السريعة مما اضطر قوات الامن للفرار و توجهت الى نقطة انطلاق المظاهرة حيث اعتقلت ٣ اشخاص ، الشيء الذي ادى الى قيام نقطة اخرى للمظاهرة سنرجع لتفاصيلها من بعد .

نحن الان "بالموقف" (سوق العمل) : بعد الامن الوطني ، تدخل جنود اوركون ضرب المتظاهرون احدهم بحجر في ظهره فيسقط هذا الاخير في ماء الفادوس الحمار تراجعت القوات بدورها و بدأت تهجم من الازقة . و انقسم المتظاهرون الى ثلاثة اقسام : واحد امام المسجد الكبير، و ثاني بقرب السينما ، و الثالث ذهب الى الطريق السيار و كاريان طوسا .

اثناء عملية التفريق تدخلت سيارتان لرجال المخافى ، الا ان هؤلاء لم يقوموا باي شيء . عند هذه المرحلة اجبر المتظاهرون على الدخول الى المنازل . يلاحظ ان الناس كانوا يفتحون ابواب منازلهم في وجه المتظاهرين . في هذه الفترة انضمت الفتيات الى المتظاهرين . و بدأت طيارتان عموديتان (هيليكوبتير) تراقب المتظاهرين و تحركاتهم و تعطي المعلومات لقوات القمع . و تدخلت قوات قمع المظاهرات و الكلاب المدربة . و بدأت مداهمة المنازل بعد تكسير الابواب و اعتقال كل من وجد بها و نهب الاثاث و سرقة النقود و اغتصاب النساء .

و بعد جهد جهيد تفرقت المظاهرات بالنقط ١ و ٢ (اي قرب المسجد و قرب السينما) - اما القسم الثالث الذي ذهب الى الطريق السيار ، فقد قام بتكسير حافلة نقل السياح بعد اخلائها من الركاب و كذلك بتكسير السيارات الفخمة . و استمر المتظاهرون في حبس الطريق السيار الى ان هاجمتهم قوات القمع التي طاردت المتظاهرين و رمت اثنان منهم بالرصاص بدوار طوسا .

ترجع الى النقطة الرابعة للمظاهرة بعد اعتقال ٣ اشخاص قام الاطفال الصغار برمي البوليس بالحجارة و التحق بهم الكبار و الشبان و فر رجال الامن الوطني ومعهم المعتقلون الثلاث . و تمت محاولة حرق حافلة للنقل العمومي الا انها لم تنجح و رجعت سيارة الامن و اجبرت على الفرار ثانية . ذهبت امام مركز الشرطة و خرج منها اثنان و بدأ يتراشقان مع المتظاهرين بالحجارة و يقولان : "اقتربوا" .

في اللحظة نفسها تدخلت القوات المسلحة (جيش او درك) و هرب المتظاهرون ، و انقسموا الى قسمين : قسم هاجم شركة برليي المغرب و كسر زجاج نوافذها و هاجمتهم القوات المسلحة . و القسم الثاني مر بالقرب من سوق "علق" و هاجمتهم قوات التدخل السريع بالعصي و رد المتظاهرون بالحجارة . و على ما يبدو ان الاوامر اعطيت لقوات القمع للتمركز بنواحي المسجد الكبير و التدخل لتشتيت المتظاهرين بالطريق السيار . فاخلى المكان للمتظاهرين بنواحي "سوق علق" و اجتمع القسمان و بدأ المتظاهرون ينظمون عملية السير بالطريق الرئيسية رقم واحد بين البيضاء و المحمدية . ثم بدأت عملية تكسير زجاج السيارات باستثناء الدرجات النارية و سيارات النقل الصغيرة . وضعت متاريس بنفس الطريق . لم تهاجم سيارة تلاميذ ابناء الجنود . رفع شعار ضوني ، لكن لم يردد كثيرا : "الحسن سير فحالك - راه الصحراء ماشي دبالك" "الحسن سير فحالك، راه المغرب ماشي دبالك" . و من هذا القسم من المتظاهرين ذهبت مجموعة صغيرة الى مقبرة سيدي البرنوصي لقطع الطريق امام سيارات تريد استعمال طريق ثلاثية تربط بين الطريق المحبوس من طرف المتظاهرين و الطريق البحري . و حاول هذا القسم قلب شاحنة لنقل العمال الا ان مظاهرا يعمل في المعمل الذي يملك الشاحنة منع المتظاهرين من ذلك فاقتصروا على تكسير الزجاج . ثم اجتمع القسمان بعد ذلك ، بعد سماع ان الحالة اصبحت خطيرة قرب المسجد الكبير و قرروا الذهاب الى هناك الا ان القوات المسلحة منعتهم من ذلك وهددت باطلاق النار و اطلقت رصاصتين بدون ذخيرة . رجع المتظاهرون ثانية الى الطريق المذكور اعلاه . ثم ذهب قسم منهم الى السكة الحديدية و رشقوا قطارين بالحجارة بعد ان حاولوا توقيفهما بالحواجز . و يقال انه في هذه الاثناء طرحت فكرة الذهاب الى المعامل واجبار العمال الذين لم يشاركوا في الاضراب على الخروج من المعامل . الا انها لم تطبق . و اطفئ هذا الجانب من المظاهرة من تلقاء نفسه .

# احداث ٢٠ يونيو في حي بني مسيك

٢- اخبار عامة :

يقال ان مجموعة من المعتقلين قد مانوا اختناقا بالمقاطعة ١٧ و يتراوح العدد حسب المصادر ما بين ٢٥ و ٣٥.

بعد السيطرة على الحي بدأت مداهمة المنازل و اعتقال من وجد بها و تكسير الزجاج بالنسبة للمنازل التي لم يرد اصحابها فتح الابواب.

يقال على لسان احد رجال المطافئ ان عملية دفن الجثث تمت على طول حائط ثكنة عسكرية.

بالحي المحمدي قتل الجنود امرأة و ولدها كانت تحمله على ظهرها برصاصة واحدة.

يوم السبت ٢٠ يونيو صباحا كانت الامور تبدو جد عادية و لم يلاحظ وجود غير عادي للبوليس او لقوات التدخل السريع.

"المقدمين" كانوا يجبرون "البقالة" على فتح الدكاكين . اما يوم الخميس ١٨ يونيو كانوا يأمرونهم باغلاقها .

رغم عفوية تسيير المظاهرة لم تستطع قوات القمع على الموقف بشكل حاسم .

لم يحدث خوف او تخوف لدى الناس بل اغلبية عظمى ابدت و تبدي استعدادا الكرة كرتين .

سخط و استياء عظيمين عمت الاوساط الشعبية بعد الخطابات الرسمية التي اتت بعد احداث ٢٠ يونيو.

لم يكن بحي البرنوصي هجوم على البقالة من اجل اخذ المواد الغذائية

## حي بني مسيك

اذا كانت الدار البيضاء تتميز بوجهين متناقضين حيث يضم الاول كل البرجوازية المحلية الاحتكارية و السيطرة على ميدان التجارة و كل البرقراطيين الطفيليين الذين استفادوا من المضاربات العقارية و استغلال النفوذ الاداري و الذي تمركزوا جميعا في مناطق كأنفي و عين ذياب و بولو و الوزيز، و غير ذلك ،فقد حافظ الوجه الثاني على خصائصه المتجلية في عدد سكان مرتفع بطالة مرتفعة، اكواخ و مدن قصديرية، وسائل النقل غير كافية ، كثرة مراكز الشرطة و المقاطعات مع قلة المدارس و المستشفيات ،واذا كان الحي المحمدي و البرنوصي ينتميان لهذا الجزء البئيس من المدينة ،فان حي بني مسيك يعتبر متطورا من حيث تخلفه و ضعف امد خول سكانه .

ويقع حي بني مسيك بين قريتة الجماعة جنوبا و بورنازيل والحي المحمدي شرقا و عين الشق غربا و درب الكميير شمالا . واذا ما اردنا الحديث عن مدن القصدير لهذا الحي فهي تعرف اجمالا "بكريان بن مسيك ". وقد تجد غالبية سكان هاته المنطقة قد قطنوها مهاجرين البوادي سواء ابان الاستعمار او بعده واذا كان مصير غالبية الرجال هو امتهان التسول و التجارة الموصوفة بالبطالة المقنعة فان ابنائهم قد تحدد مصيرهم الى نوعين مختلفين يصبان في طريق واحد مما يقودان الى خلاصة واحدة دون غيرها ، هي ان هؤلاء يولدون حداما او عبيد اللاخرين .

فبعد تعرض سكان بني مسيك للطرد المتهج من المدارس ،يجدون امامهم طريقين اما احتراف بيع الخمر و الحشيش و السرقة، مما يجعل منهم سكانا للسجن المدني ،و اما اللجوء الى التجنيد العسكري مع اجرة شهرية تساوي درهما . اما بالنسبة للفتيات ،فهناك معامل الخياطة و معامل النسيج و الخرقوم والزرابي و التصبين او عاملات في منازل سكان الوجه الاول مع العلم ان وضعية الفتيات تعد اكثر تدهورا لانهن يشتغلن بدون التمتع باي بند من بنود ما يسمى بقانون الشغل.

و رغم انعدام كل حقوق المواطنة بالنسبة لهؤلاء فان المسئولين قد سمحوا لهم بحق الانتخاب لان كيفية الانتخاب و اختيار المنتخبين يخضع السلطات اما عن طريق التهديد و اما عن طريق الولائم.

وهكذا فان سكان ابن مسيك يشكلون قاعدة قاعدة واسعة تتسم بالفقر و التخلف و الخوف و هناك من جهة اخرى نخبة ساهرة على ابقاء الوضعية كما هي عليه. وهاته النخبة غالبا ما تتشكل على شكل تحالف بين السلطات و المنتخبين مستغلة قمع "المرود " و تجسس "المقدمين ".

ان سكانا في فقر مثل هذا المستوى من الفقر و الاضطهاد و الاستغلال لابد ان تكون الزيادة في المواد الغذائية قد زادت من تذمرهم راسمة لهم طريقا نحو مستقبل اسود. فقبل الاعلان على الزيادة تجندت السلطات و باشرت حملات القمع و التفتيش و قد اطلقت اشاعات في هذا الصدد . هناك من قال ان البوليساريو تسرب الى المغرب ، هناك من قال ان الحملة تستهدف المدو المهاجرين من البوادي من جراء الجفاف و في الواقع كان هدف الحملة هو التهيء للاعلان عن الزيادة. وكما هو معلوم فقد قامت حركة عفوية لجماهير سكان ساحة السراغنة، اذ ان التضامن من اجل رفض القلاء سجل بعد الاعلان عن اضرابي ١٨ و ٢٠ يونيو. و قد لوحظ ان اضراب يونيو قد مر في جو سلمي ناجح لكن كثيرا ما كانت طائرات الهيليكوبتير تجول سماء بني مسيك و بعد تواطؤ ادارة الاتحاد المغربي للشغل و السلطات لافشال اضراب ٢٠ يونيو سجل ان ذلك سيعطي ليوم ٢٠ يونيو طبيعة و شكلا مخالفان ليوم ١٨ يونيو .

لوحظ بمنطقة سيدي عثمان عدم اضراب بعض الحافلات (١٨) ، (١٣) و (٢٤) و بعض المقاهي و الصيدليات . الشيء الذي دفع بالسكان الى اللجوء الى اسلوب مهاجمة الحونة و قد دفع بهم الى تكسير الحافلات و احراق السنما العثمانية (مالكها تربطه علاقة بالفاسي النائب البرلماني المفروض على سيدي عثمان ) كما لجأوا الى رمي مصلحة الضرائب لعدم اضراب موظفيها و في الاخير توجهوا الى بناية الجماعة الحضرية لابن مسيك التي تجمع كل الذئاب "المنتخبين" الذين استغلوا كاهل الجماهير الشعبية وعودا بدون تحقيق احدها .

في منطقة درب سيلان و حي الفرح و الاد ريسية تجمهر سكان هذه المنطقة بتحالف مع سكان كريان بني مسيك او ضحايا الاتوروط للتعبير على السخط المكشوف العارم على الطريق السيار الذي دفعهم الى الرحيل بعيدا ( كريان دحونا ) كي يصل اصحاب المصالح الى الرباط وقت مبكر اضافة الى ان ابناء بني مسيك الصغار اصبحوا ضحايا تصطاد بالسيارات الضخمة نتيجة السرعة المفرطة . ولهذا راوا من الطبيعي ضرب كل السيارات المارة عبر الطريق هذا . و قد وقع اشتباك بين البوليس و المتظاهرين جعل من الاولين فارين بدون سيارتهم. و قام المتظاهرون باحراق شاحنة بكريان القشاشة كما قاموا باحراق سيارتين قرب السنيما العثمانية .

فاذا كان الاضراب ضد الزيادة في الاثمان ، واذا كان المضاربون يخفون سلعهم قبل الزيادة و بعدها ، فان الجماهير قد لجأت الى اقتحام اكبر متجر و خزان في المنطقة للمضارب "بلمحفوظ" . و بشكل منتظم و دون تمسك بالذاتية ، ، ...

...

اقتنى السكان مؤونتهم لكن هذه المرة بالمجان . كما هاجم المتظاهرون البنك الشعبي لحي الادريسية بالحزام الكبير كما قطعوا الشارع بطريق اولاد زيان و طريق مديونة ، دون ترك مجال لرجال القمع كي يجولوا احياءهم التي طلتمحررة من العاشرة صباحا الى السادسة مساءا و قت اطلاق النار على المتظاهرين .

في هذه الحظة اصبح بن مسيك شبيه بصحراء سيناء . وان وقع التشبيه فليس من باب المبالغة . لقد اكتسح رجال الدرك و الجيش المنطقة معززين بأسلحتهم ( ٣٦ ) فاصبحت الازقة غابة صالحة للصيد ووسمها ٢٠ يونيو وطيورها اطفالا صغارا تتراوح اعمار عالبيتهم بين العاشرة والثامنة عشر : قتل ثلاثة اطفال بدرب سيلان ، جرح اربعة ، اثنان بحي الفرح ، امراة بلادريسية ، اكثر من عشرة بالكاريار وعشرات بقرية الجماعة . اطلقت النوافذ وخيم الرعب . فانتقل القناصون الى اسلوب التخريب فبدا الاصطياد من الغيران حيث يدخل العسكر النزل ويأخذ الشباب من بينه ان لم تقدم له فدية تفوق غالبا ١٥ الف سنتيم . سلبت النساء من اموالها ومجوهراتها وفي بعض الاحيان من شرفها كذلك . انها احداث وارهاب الشيلي يعيد نفسه لكن هذه المرة ببني مسيك .

يوم الاحد ٢١ يونيو : الاضراب يستمر حملة الاعتقالات تتوسع ، المدافع الضخمة تجوب الشوارع والازقة تاركة اياها محفورة من جراء سلاسلها . الاخبار تتناقل بشكل مهموس ، اسماء الموتى : كلهم شباب .

ملاحظة : حسب دروس الحادثة و التربية "الوطنية" يدرس الاطفال ان ٩ يوليوز هو عيد شبابهم .

ملاحظة : حسب دروس مادة خارج المقرر نجد ان جنودنا الواسل يقتلون الشباب في فترة التهيئ لهذا العيد .

" قتلكم لا بني غير شرعي ، وحتى ان وقع هذا ، اخوني جثته" ، هذا ما تردده عائلات الضحايا . لماذا ؟ لان سيارات الجماعة الحضرية اصبحت تجمع الجثث صحبة المقدسين بالرغم عن عائلات الضحايا . الشيء الذي دفع بهن الى التجمع امام مستشفى الموتى بعين الشق لاستلام اجساد ابنائهن . لكن بعد ثلاثة ايام سمعنا ان عملية الدفن مرت في الليل قرب كوراج الحافلات لابني مسيك قرب مقبرة الشهداء الكيفية : حفرة كبيرة ترمى بها الجثث و تغلق و تدك .

ابتداء من صباح يوم الاثنين ، شرع المجلس الحضري في اصلاح الطرق المحفرة و في الوقت الذي تعيد فيه الازقة ، تطرق الابواب من طرف رجال الشرطة لاختطاف الشبان الذين اتهموا بالمشاركة في الاحداث . كما يتم اختطاف المحزبين و النقابيين بالحي .

و نشير ان رجال السلطة ، الذين تعرضوا للضرب من طرف الجماهير هم اولائك الذين يكنون الحقد للجماهير كالقائد الممتاز بلعربي ( وجهه يحمل علامة جرحة بسكين في احداث ٢٣ مارس ١٩٦٥ ) ، القائد العبادي المشهور بقمعه سنوات بالمقاطعة ١٠ او ٢ ( وقد قتل شخصين منذ تعيينه بالبيضاء ) ، رئيس الجماعة الحضرية اضافة الى بعض المقدمين .

# بناء الحزب الثوري البروليتاري المغربي

## بعض مميزات انتفاضة يونيو بالدار البيضاء .

سنتعرض هنا فقط للمميزات التي تاكد غياب الاداة الثورية وهذا ضرورة بناء الحزب الثوري البروليتاري من اجل قيادة الطبقة العاملة وكافة الجماهير الشعبية لانجاز الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية على طريق الثورة الاشتراكية .

### ضعف مشاركة الطبقة العاملة في الانتفاضة

ان الخصائص الهيكلية للطبقة العاملة وكذا كفاحيتها العالية عبر مرورها ببلادنا تاكد بانها الطبقة الثورية حتى النهاية وبانها الطبقة الوحيدة التي يمكنها قيادة كافة الطبقات الوطنية لتحقيق الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية حتى النصر وقيادة كافة الدادحين لانجاز الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي .

لقد عانت الطبقة العاملة خلال السنوات الاخيرة ومنذ 78 بصفة خاصة نضالات هائلة لم تعرف بلادنا مثيلا لها منذ بداية عهد الاستعمار الجديد .

وقد جاء الاضراب العام الناجح في الدار البيضاء والمحمدية بتاريخ 18 يونيو والذي دعت اليه كل من الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية للشغل ليظهر تتويج لهذه النضالات على قوة الطبقة العاملة وكذلك استعدادها للنضال من اجل توقيف مسلسل تدهور ظروفها المعيشية — اذا كانت انتفاضة 20 يونيو قد فجرت على

...

اضراب 18 يونيو فلا يجب اغفال اهميته لانه اول اضراب من هذا الحجم تحوضه الطبقة العاملة بنجاح منذ سنين متمددة ولانه مؤشر هام على تصاعد كفاحية الطبقة العاملة ورغبتها في النضال الموحد وقدرتها على جر باقي الجماهير بالمدن الى النضال المشترك —

من ما يلفت الانتباه هو ضعف مشاركة الطبقة العاملة في اضراب 20 يونيو وفي الانتفاضة التي صاحب هذا الاضراب مما حرم جماهير شبه البروليتاريا والعاطلين والشبه التعليمية وكافة الجماهير الباحثة عن قوة الطبقة العاملة واشعاعها النضالي ومما سهل على الحكم عدم قمع الانتفاضة .

ان التشتت النقابي وانقسام الحركة النقابية المناضلة بين الاتحاد المغربي للشغل والكونفيدرالية الديمقراطية للشغل وبدا المنافسة السلبية من زاوية مصالح الطبقة العاملة بين قيادتي النقابتين تشكل بدون شك تعسيرا مباشرا لما حصل من مبارزات وصراعات وانعكاسات ،لكن التفسير الجوهري لضعف مشاركة الطبقة العاملة في خرجة 20 يونيو يكمن في غياب الحزب الثوري للبروليتاريا القادر انطلاقا من تحليل موضوعي للواقع على تحديد اساليب النضال وتوفير القيادة السديدة لنضالات الجماهير والقادرة على توفير تضامن ومساندة الطبقة العاملة لكافة الجماهير المناضلة .

ان ضعف مشاركة الطبقة العاملة في حركة 20 يونيو كما في انتفاضة مارس 1965 ليس دليلا على عدم ثورية هذه الطبقة او عدم عفويتها كما قد يتبادر لذهن بعض المحللين البرجوازيين الصغار، بل ان هذه الدعاءات يفندها مجمل التاريخ النضالي للطبقة العاملة ويدلنا دليل على غياب الحزب الثوري البروليتاري القادر للتجسيد العملي لثوريه الطبقة العاملة وعلى بلورة طليعتها في الواقع الملموس .

مظاهر العفوية في الانتفاضة

ان انتفاضة الدار البيضاء قد فاجأت الجميع سواء من حيث توقيتها او ضخامتها . ولم تشارك اي قوة سياسية او نقابية في اندلاعها بل ان اي قوة جدية او جريدة لم تكن قادرة على التحكم فيها او تاطيرها وقيادتها بعد انطلاقها .

واذا كانت الانتفاضة قد عادت اليوم الذي حددته الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل للاضراب العام على الصعيد الوطني فهذا لا يعني ان الكنفدرالية الديمقراطية للشغل او الاتحاد الاشتراكي لعبا دورا في انطلاق او سير الانتفاضة الشعبية بالدار البيضاء . لقد جاءت الانتفاضة انفجارا للسخط المتراكم لدى الجماهير الشعبية .

وقد برزت المظاهرة العنيفة الاولى في الدار البيضاء يوم 18 يونيو (يوم الاضراب الاول العام حيث اندلعت مظاهرات عفوية في بعض الاحياء) وكذا يوم 19 يونيو .

لن نقوم هنا بتحديد كافة العوامل التي ادت الى اندلاع الانتفاضة الشعبية يوم السبت 20 يونيو بالدات لكن ما يمكن تسجيله هنا هو ان استفزازات قوات القمع ومحاولتها تكسير الاضراب في المرافق التي تم فيها وتفريق تجمهرات المواطنين بالقوة قد لعبت دورها في انفجار السخط الجماهيري المتراكم عبر سنوات من تزايد الاستغلال والاضطهاد

اذا كانت الانتفاضة قد انطلقت بشكل عفوي فان مسارها وتطورها كانت تحكمها العفوية كذلك .

فاذا كان العديد من المناضلين سواء منهم المرتبطين بالاحزاب الاصلاحية او بالقوى الثورية قد شاركوا فرادى في الانتفاضة الشعبية فانه لم تكن هناك اية مشاركة للقوى السياسية ،كقوى منظمة تتدخل ببرامجها وبخططها النضالية لمواجهة عنف السلطة الرجعي بالعنف الثوري الجماهيري المنظم على اساس اهداف نضالية سياسية اقتصادية واجتماعية محددة ،ان غياب القوى الاصلاحية كقوى منظمة طبيعي ومنسجم مع تصورها الاصلاحي للعمل السياسي ومع منظورها لاساليب التغيير . فلا يمكن ان ننتظر من القوى الاصلاحية وهي التي ينحصر هدفها في الوصول الى "الديمقراطية عبر الديمقراطية" اي في بناء المجتمع البرجوازي الديمقراطي الليبرالي عبر "المسلسل الديمقراطي" ،اي ان تشارك في الانتفاضة الشعبية وفي العنف الجماهيري الذي رافقها — اما غياب القوى الثورية كقوى منظمة وفاعلة فيرجع الى ضعفها التنظيمي والى ضعف تاثيرها الجماهيري لحد الان — .

اما العفوية التي طبعت انتفاضة 20 يونيو فقد تجلت كذلك في غياب او ضعف التنسيق بين الاحياء في مدينة الدار البيضاء وغياب التنسيق بين المدن وبصفة عامة بين الطبقات الشعبية التي لها مصلحة في الثورة — وهذه السلبيات وحدها كافية للحكم مسبقا على الانتفاضة بالفشل رغم ما رافقها من بطولات وتضحيات . فالجماهير الفلاحية ،القوة الرئيسية في الثورة الشعبية لم تتحرك والطبقة العاملة بقيت مساهمتها ضعيفة سواء على مستوى الاضراب العام الذي دعت اليه الكنفدرالية الديمقراطية للشغل او على مستوى الانتفاضة بالدار البيضاء — واذا كانت جل المدن الكبرى قد عرفت اضرابا ناجحا نسبيا للتجار الصغار فان اضراب العمال والمستخدمين ظل هامشيا كما ان الجماهير في هذه المدن لم تنزل الى الشارع ،اذا استثنينا المظاهرات التي عرفتها مدينتي الرباط وسلا على العموم بعد قمع انتفاضة الدار البيضاء — وفي هذه المدينة فان التنسيق بين التحركات النضالية للجماهير الثائرة بمختلف الاحياء ظل هزيلا وخاضعا هو الاخر للمبادرات العفوية مما سهل على قوات القمع التي كان تنظيمها محكما تسييرا مهمة قمع الجماهير .

هناك ميزتان اساسيتان تبرز هي الاخرى العفوية التي طبعت الانتفاضة الشعبية ويتعلق الامر من جهة بغموض اهدافها السياسية والنقابية ومن جهة ثانية بافتقاد الجماهير لخطة فعالة من اجل الدفاع الذاتي ومواجهة القمع .

غياب اهداف واضحة للانتفاضة

لقد كان عدد اضرابي 18 و 20 يونيو هو من الحكومة على التراجع الكامل عن الزيادة في الاثمان المعلن عنها في 28 ماي وبالتالي فان منطلق الانتفاضة كان هو السخط الجماهيري على هذه الزيادة لكن الجماهير الغاضبة سرعان ما تجاوزت هذا المنطلق لتعبر عن سخطها على الاوضاع القائمة بل وحتى في بعض الاحيان عن رفضها للنظام الرجعي — وهذا ما تجلى في تصدي الجماهير الثائرة لرموز الاستغلال كالابناك ودور الضرائب وغيرها لرموز القمع كمقرات القوات المساعدة وللمقدمين والمخازنية والبوليس وغيرهم لرموز البذخ مثل السيارات والعمارات الفاخرة — كما تجلى في رفع المتظاهرين احيانا لشعارات مناهضة للنظام الملكي . اذا كان من الواضح اذن ان الجماهير قد عبرت بانتفاضتها عن سخطها على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وسياسية فان الهدف الملموس في الانتفاضة قد ظل غامضا لدى الجماهير .

فهل كانت تسعى الى مجرد ارغام الحكم عن التراجع عن الزيادات ؟ او هل كانت تهدف الى الاطاحة بالنظام الملكي الرجعي واستبداله بنظام جديد ؟ لا شك ان الاهداف ظلت متباينة من فصيل الى اخر داخل الجماهير حسب الوعي وحسب التجربة السياسية ،لكن الحصيلة العامة تبقى هي التعبير عن السخط وكذا الغموض فيما يخص الاهداف الملموسة . وهذا طبيعي في ظل غياب قيادة ثورية للانتفاضة الشعبية .

غياب خطة للدفاع الذاتي ومواجهة القمع

امام الهجمة الشرسة لقوات القمع على الجماهير الثائرة فان هذه الاخيرة وجدت نفسها تفتقد ليس فقط للسلاح والوسائل المادية للدفاع عن نفسها بل اكثر من ذلك كانت تفتقد لخطة لمواجهة القمع باقل الخسائر ؟ لقد واجهت الجماهير ثيران

...

القنابل والرشاشات وتقدم الدبابات والمصفحات بالحجارة واقامة المتاريس واحراق العجلات ومواجهتها بالشجاعة والتضحية . ان الامكانيات الهزيلة والاساليب البدائية التي واجهت بها الجماهير هجمات قوات القمع لم تكن لتأمن لها حتى الدفاع عن النفس فاحرى ان توفر لها امكانية الهجوم المضاد وهزم القوات المسلحة الملكية .

وان اهم درس يمكن استنتاجه من تطور الاحداث على الصعيد العسكري هو ان الشجاعة والاقدام والاستعداد للتضحية عناصر ضرورية بالنسبة لاي تحرك جماهيري ولكنها غير كافية . بل ان توفر الجماهير على السلاح هو نفسه غير كافي وان احد العناصر الاساسية لمواجهة العدو الطبقي هو توفر الخطة العسكرية المحكمة التي تمكن الجماهير من تنظيم الدفاع الذاتي ثم الهجوم المضاد . ان السبيل لمواجهة العنف الرجعي ينجاح هو العنف الثوري الجماهيري المنظم وهذا لا يمكن ان يحصل في غياب الحزب الثوري الذي يحمل على تأليب الجماهير وعلى قيادتها سياسيا وعسكريا .

## بناء الحزب الثوري البروليتاري ضرورة تاريخية

لقد اكدنا خلال تحليلنا لمميزات انتفاضة 20 يونيو للعفوية التي طبعت الانتفاضة سواء عند انطلاقها او خلال تطورها ، ان الحاحنا على عفوية الانتفاضة جاء لابراز سلبيات غياب الاداة الثورية القادرة على تنظيم التحركات الثورية للجماهير ومن اجل التأكيد على ضرورة هذه الاداة — فلا حركة ثورية ناجحة بدون حزب ثوري — هذا هو الدرس الذي سبق ان استخلصه الثوريون المغاربة من انتفاضة مارس 1965 هو نفس الدرس الاساسي الذي تاكد انتفاضة 20 يونيو .

فمن اجل تجاوز سلبيات العفوية في نضال الجماهير من اجل تاطيرها وقيادة نضالها ، من اجل تجاوز العزلة والتشتت بالتنسيق بين كفاح الجماهير من كافة الفئات الطبقية وكافة القطاعات والمدن والمناطق ، من اجل تحديد الاهداف الملموسة والواضحة للتحركات الجماهيرية من اجل تعزيز النضال النقابي وتحويله الى نضال سياسي ضد الحكم من اجل مواجهة القمع بالدفاع الذاتي للجماهير ثم بالهجوم المضاد ، من اجل تنظم التراجع وتحويل الفشل الى نجاح مستقبلي ، من اجل رفع وعي الجماهير السياسي والايديولوجي ، من اجل كل هذا لابد من الحزب الثوري .

ان السؤال الذي يطرح نفسه على الثوريين بكافة اتجاهاتهم يتعلق بالطبيعة الطبقية لهذا الحزب الثوري . وقد برز جوابان رئيسيان على هذا السؤال :

الجواب البرجوازي الصغير :

ان البرجوازية الصغيرة تطرح ضرورة بناء الحزب الثوري بدون تحديد الهوية الطبقية لهذا الحزب — فهذا الحزب هو بالنسبة اليها حزب لكل الطبقات التي لها مصلحة في الثورة وليس له ايديولوجية محددة بمعنى ان ايديولوجيته هي خليط من ايديولوجيات الطبقات الشعبية بما فيها الايديولوجية البرجوازية ، وهدف هذا الحزب هو القضاء على الامبريالية والرجعية وعلى النظام السياسي والاقتصادي الذي يخدم مصالحها واستبداله بنظام وطني وتقدمي — وقد تكون الطبيعة الطبقية لهذا النظام غير واضحة في البداية لكنه يتحول اذا لم تتدخل البروليتاريا خلال المسلسل الثوري لانتزاع القيادة والى نظام برجوازية الدولة التي تكون فيه البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية هي السائدة طبقيا

الجواب البروليتاري :

على عكس المنظور البرجوازي الصغير للحزب الثوري فان الثوريين الشيوعيين يعملون من اجل بناء حزب ذي طبيعة طبقية محددة — الحزب الثوري للبروليتاريا — وهذه الطبيعة البروليتارية تتجلى من جهة اولى في ايديولوجية الحزب وهي الماركسية اللينينية ، ايديولوجية الطبقة العاملة ، ومن جهة ثانية في برنامج هذا الحزب الذي يهدف ليس فقط الى تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية وبناء نظام الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية ولكن الى تحقيق الثورة الاشتراكية ونظام دكتاتورية البروليتاريا على طريق المجتمع الشيوعي ومن جهة ثالثة في التكوين الطبقي لهذا الحزب الذي يجب ان يضم في صفوفه الطلائع المناضلة والواعية للطبقة العاملة والتي يجب ان تلعب الدور القيادي داخل الحزب .

ان الطابع البروليتاري للحزب يتجلى كذلك في اختياره للعنف الثوري الجماهيري المنظم كاسلوب لحل التناقض الرئيسي بين الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الاراضي الكبار من جهة والطبقات الشعبية من جهة اخرى — ففي حين ان البرجوازية الصغيرة لا تتردد من اجل الاستيلاء على السلطة في اللجوء الى الانقلاب العسكري او الى اشكال العنف النخبوية الاخرى التي لا تشارك فيها الجماهير وان كانت تصفق لها في بعض الاحيان .

ومن اجل تفادي اي التباس اننا نؤكد هنا على ان الطابع الطبقي للحزب الثوري البروليتاري لا يعني من جهة اولى بان البروليتاريا ستنجز الثورة وحدها كطبقة فالثوريون البروليتاريون يؤمنون بان الجماهير هي صانعة التاريخ وان الثورة من صنع الجماهير وهم يعملون من اجل ان تشارك كافة الطبقات والفئات الشعبية (البروليتاريا ، شبه البروليتاريا ، الفلاحين ، البرجوازية الصغيرة ، والفئة التقدمية من البرجوازية الوطنية ) في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية .

ومن اجل هذا الغرض تطرح ضرورة بناء التحالف العمالي الفلاحي العمود الفقري للجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية التي تشكل الاطار الذي ينظم كافة المبادرات النضالية الوحدوية للجماهير الشعبية الهادفة الى تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الديمقراطية الشعبية . ومن جهة ثانية فان الطابع الطبقي للحزب الثوري البروليتاري لا يعني ان الحزب سيكون مفتوحا فقط امام العمال وحدهم ، بل ان الحزب البروليتاري يجب ان يضم في صفوفه الى جانب الطلائع العمالية المناضلة والواعية ، العناصر الثورية الشيوعية من جميع الطبقات والفئات الشعبية وخاصة منها المثقفين الثوريين والفلاحين الفقراء .

ان الشرط الاساسي لقبول عضويتها هو تبنيها لايديولوجية الطبقة العاملة ولبرنامج الحزب وتفانيها العملي في تطبيق هذا البرنامج .

ان الجواب البروليتاري عن معضلة الطبيعة الطبقية للحزب هو الجواب السديد ليس فقط لانه الجواب الوحيد المنسجم مع الدور التاريخي للطبقة العاملة ومع المنظور الشيوعي للثورة ولكن كذلك لان الحزب الثوري البروليتاري شرط ضروري لاثمار قيادة البروليتاريا البروليتاريا للثورة الشعبية ولضمان انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية وتحقيق اهدافها بكاملها وهذا ما يستجيب لمطامح كافة الطبقات الشعبية بما فيها الطبقات الغير بروليتاريا .

بناء الحزب الثوري البروليتاري بين الماضي والحاضر والمستقبل .

ان المحاولة الاولى لبناء الحزب الثوري البروليتاري والتي ارتبطت باسم " الحزب الشيوعي المغربي " الذي اعلن رسميا عن تاسيسه في 1943 ، ان هذه المحاولة قد باءت بالفشل بسبب الانحرافات الخطيرة التي عرفها هذا الحزب والمتعلقة بالخصوص

...

بموقفه المتخاذل والمتذبذب خلال مدة طويلة من مطالبة شعبنا بالاستقلال التام هذا الموقف الناتج عن فهم خاطئ للعلاقة بين النضال الوطني والنضال الامي وللعلاقة بين النضال الطبقي والنضال الوطني .

لقد ادت عدم الانحرافات الى ضرب الرصيد النضالي الذي اكتسبه الحزب الشيوعي بفضل قيادته للعديد من النضالات العمالية والى ضرب الجماهير الكبيرة التي كان يحظى بها وسط الطبقة العاملة وذلك لفائدة الحزب الاساسي للبرجوازية الوطنية انذاك «حزب الاستقلال » منذ فجر الاستقلال الشكلي اصبح الحزب الشيوعي مهمشا سياسيا وضعيفا تنظيميا «فاختار طريق التبعية للقوى البرجوازية والبرجوازية الصغيرة كحل وهمي لتجاوز عزلته وهامشيته .

ورغم ضعف الحزب وهامشيته ونظرا لغياب البديل فقد استمر العديد من المثقفين الثوريين الصينين للفكر الماركسي اللينيني في العمل داخل الحزب .

لقد جاءت انتفاضة مارس 1965 المجيدة و" الحوار" الذي تلاها بين القصر والاحزاب الوطنية لتعبر من جهة عن حقد الجماهير وسخطها على النظام القائم «ومن جهة اخرى تخاذل هذه الاحزاب وتحالفها بالنسبة لحركة الجماهير ومن جهة ثالثة عن الطابع الاصلاحي لجميع الاحزاب الوطنية وبالتالي عن انعدام الحزب الثوري القادر على مواكبة وقيادة نضال الجماهير الثائرة ضد اعدائها الطبقيين «الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الاراضي الكبار والنظام الملكي الساهر الامين على مصالحهم » هكذا فان اكبر درس استخلصه كافة الثوريين المغاربة المتواجدين داخل الاحزاب الاصلاحية او خارجها هو ضرورة بناء الاداة الثورية .

اما بالنسبة للثوريين الشيوعيين بمختلف مشاربهم والذين تخلصوا من الطابع الاصلاحي والغير بروليتاري لحزب علي يعتة المتشدق بالشيوعية والاشتراكية فلم يكفوا يطرح شعار بناء الاداة الثورية بمفهومها الطبقي العالمي بل طرحوا مهمة بناء الحزب الثوري البروليتاري مؤكدين بذلك على الطبيعة البروليتارية للحزب الثوري الذي يناضلون من اجل بنائه .

وهكذا برزت الحركة الماركسية اللينينية المغربية كحركة ثورية تتبنى الماركسية اللينينية كاساس نظري وتعمل من اجل بناء الحزب البروليتاري كمهمة لا تقبل التاجيل .

منذ 1970 قام عدد من الثوريين الشيوعيين كانوا يعملون داخل الاحزاب الاصلاحية البرجوازية الصغيرة التي عايشوها من الداخل باعلان طبيعتهم معها وشرعوا منذ 1970 في بناء منظمات ماركسيةلنينية مستقلة عن كافة القوى الاصلاحية .

في 3 مارس 1970 تم تاسيس المنظمة الماركسية اللينينية التي ستحمل اسم 23 مارس وقد تشكلت من مناضلين ثوريين ماركسيين لينينيين كان جلهم اعضاء في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وفي 30 غشت تاسست المنظمة الماركسية اللينينية التي ستعرف فيما بعد بمنظمة الى الامام وقد اسسها المناضلون الذين انفصلوا في نفس السنة عن حزب التحرر والاشتراكية (الذي كان يحمل في السابق اسم الحزب الشيوعي المغربي والذي سيحمل ابتداء من 1974 اسم حزب التقدم والاشتراكية ) وعندما يعلن الفوران 1970 كانت سنة نشأة الحركة الماركسية اللينينية نظرا لتشكل الفصيلين الرئيسيين في تلك السنة . وفي نفس الفترة ستبرز مجموعة ماركسية لينينية بالخارج مشكلة من بعض المثقفين ومن بعض المقاومين القدامى الذين اجتذبتهم النظرية الماركسية اللينينية انذاك .

رغم المجهودات التي بذلت خلال السنوات الاولى من اجل توحيد الحركة الماركسية اللينينية المغربية في منظمة ماركسية لينينية واحدة وبالرغم من التقدم التي احرزت عليه الحركة الماركسية اللينينية المغربية . (الحركة) في هذا الاتجاه فان تعمق التناقضات بالاضافة الى القمع الشرس المسلط على (الحلم) والى الدور السلبي للحلقيين قد حال دون انجاز الوحدة «بل ان مسلسل التقسيم هو الذي طغى على مسلسل الوحدة .

منذ بداية 1972 تكونت المجموعة التي ستعرف بفصيل " لنحدم الشعب" والتي انفصلت عن منظمة 23 مارس . ورغم هذا الانفصال فقد اسمرت التناقضات داخل 23 مارس بين اتجاه ثوري يلتقي في العديد من مواقفه مع اطروحات الى الامام واتجاه يميني بدا يميل تدريجيا نحو الاصلاحية وبسبب موقعا شوفينيا من قضية الصحراء «وتدريجيا ستتم القطيعة بين الاتجاهين ليتطور كل واحد منهما باستقلال عن الاخر .

اما الاتجاه اليميني فسيعرف انقساما جديدا بين المجموعة التي ستعرف بمجموعة " الوحدة والنضال " والمجموعة الاكثر يمينية التي ستلتحق بالجوقة الاصلاحية الشوينية ويتعلق الامر بمجموعة " انوال" .

اما منظمة الى الامام فقد ظلت الى حدود اعتقالات 76 و 77 متماسكة نسبيا حتى جاءت سنة 1979 لتعرف خلالها بعض المراجعات والانسحابات كنتيجة لازمة التي عرفتها (الحركة) .

هكذا اذا كان من السهل تحديد الحركة كحزب مشكلة من المجموعات والعناصر الثورية التي تتبنى الماركسية اللينينية كمنظور للعالم ونهج في التحليل والتي تعمل من اجل بناء الحزب الثوري البروليتاري واذا كان من السهل تحديد مكونات الحركة عند نشاتها فانه من الصعب حاليا نظرا للمخاض الذي عرفته ومعرفه الحركة تحديد مكوناتها الراهنة . فباستثناء منظمة الى الامام التي يمكن نسبيا تتبع ممارساتها الجماهيرية ومواقفها السياسية فانه من الصعب تتبع النشاط السياسي للمجموعات الاخرى التي تتبنى الماركسية اللينينية لمعرفة مدى انسجام هذا النشاط مع المشروع الذي ترتبط به الحركة ومهما يكن من امر فانه لا يجوز الخلط بين الخط العام للحركة الماركسية اللينينية المغربيةكحركة ثوريه اساسها النهج الماركسي اللينينيه وهدفها بناء الحزب الثوري البروليتاري وبين مكونات الحركة الماركسية اللينينية «فخط الحركة لم يتغيرمنذ نشاتها ومن يتغير مادام الحزب المستقل للطبقة العاملة غيرموجود فمادامت هنالك ضرورة تاريخية لحركة اجتماعية سياسية لبنائه .

لقد عملت الحركة منذ نشاتها ورغم كل الصعوبات والانحرافات والتشكيلات والازمات والقمع من اجل بناء الحزب الشيوعي المنشود انها لم تتمكن بعد من انجاز الخطوات الحاسمة على طريق انجاز هذا الهدف العظيم «لكنها راكمت الرصيد النضالي والتجربة والصلابة الثورية التي مكنها لحد الان من الصمود امام القمع وامام هجمات التصفويين وكافة المنحرفين ومن الدفاع عن المشروع التاريخي الذي ارتبطت به والذي يبرروجود هذا «مشروع بناء الحزب الثوري البروليتاري المغربي » ان المساهمة في بناء هذا الحزب يتطلب العمل الدؤوب من اجل تعزيز الحركة وهذا ما يتطلب من جهة جذيرها وسط العمال والفلاحين ومن جهة ثانية العمل من اجل ان يبلور حقل بروليتاريا على الصعيد النظري وعلى صعيد الممارسة ومن جهة ثالثة هدم مسلسل الوحدة بين كافة الشيوعيين المغاربة .

هكذا سنكون قد استوعبنا اهم دروس في انتفاضة يونيو 81 هكذا سنكون اوفياء لمئات شهداء الذين سقطوا في معارك الحرب الشعبية بين الشعب المغربي والنظام الملكي الكمبرادوري .

احمد ادريس

# حول القانون المالي لسنة ٨١

تقديم

يأتي الاعلان عن القانون المالي لسنة ١٩٨١ في ظرف تعرف فيه ازمة الهيكلية للاقتصاد التبعي بالمغرب مزيدا من الاحتداد ، وذلك بفعل استمرار وتعميق الازمة الامبريالية ( حيث شهدت سنة ١٩٨٠ زيادة ضئيلة جدا في الانتاج الداخلي الخام للدول الامبريالية بنسبة ١٪ فقط ـ وتفاقما في وثيرة التضخم والبطالة ) وبفعل انعكاس النفقات الباهظة للحرب الطالمة في الصحراء على مجمل الاوضاع الاقتصادية .

فكيف ينعكس احتداد الازمة الهيكلية للاقتصاد التبعي على ميزانية الدولة ؟

وماذا يعني القانون المالي الجديد بالنسبة للحرب العدوانية في الصحراء ؟

وما هو مضمونه الطبقي ؟

## ميزانية تعكس الازمة وتكرسها

دخل الحكم منذ ثلاث سنوات ، وعلى اثر تفاقم ازمته ، في سياسة تقشف ـ قسمي اظار ما سمي بمخطط التأهيل ـ يهدف تخفيض نفقات الدولة وزيادة موارد ها وبالتالي تقليص عجز الميزانية ومحاربة التضخم وتخفيض عجز الميزان التجاري وميزان الأداءات . وتجلت اهم مميزات هذه السياسة في :

- تخفيض ميزانية التجهيز .
- التقليص من نسبة زيادة ميزانية التسيير .
- الزيادة من موارد الميزانية واساسا الضرائب .
- محاولة تخفيض الواردات والزيادة في الصادرات .
- تشجيع مداخيل العملة الصعبة ( السياحة ومداخيل العمال المهاجرين ) .

وبعد ثلاث سنوات من تطبيق هذه السياسة ، ورغم الانخفاض الخطير لميزانية التجهيز ، فان نفقات الدولة ما زالت متضخمة حيث تمثل ما يقرب من ٥٠٪ من المنتوج الداخلي الخام للبلاد .

ويبقى الجزء الرئيسي من الميزانية في التسيير فقط ( ٥٥٪ من الميزانية العامة للدولة سنة ١٩٨١ ) بينما لا تمثل ميزانية التجهيز سوى ٣٥٪ خلال نفس السنة بعدما كانت تمثل ٥٤٪ من ميزانية الدولة سنة ١٩٧٠ .

ان الموارد الجبائية ، رغم تصاعدها المهول لا تكفي لسد حاجيات التسيير لجهاز الدولة المتضخم وارجاع الديون العمومية . وهكذا يلجأ الحكم ، اضافة الى الموارد الجبائية ، الى تدبير عائدات القطاع العام الذي عرف انتفاخا كبيرا خلال المخطط ٧٧/٧٣ ويشمل مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وفلاحة وماجم وقطاع ثالث ـ في التسيير وارجاع الديون فقط .

وهذا يعني ان تضخم اجهزة الدولة واعباء الحرب العدوانية في الصحراء تؤدي الى الحد من تراكم الرأسمال العمومي وتحويل جزء منه الى "نفقات عادية" . ان هذا لا يعني ان القطاعات العمومية لا تقوم باستثمارات لكنها تلجأ الى القروض وبالخصوص القروض الاجنبية ، لتمويل استثماراتها .

وتجدر الاشارة هنا الى القروض الاجنبية الهائلة التي حصل عليها المكتب الشريف للفوسفاط من السوق المالية الامبريالية . كما يجب ملاحظة الاتفاقيات التي وقعها مع اكبر شركة فرنسية ( شركة رون بولنك ) من اجل اقامة عدة مصانع للحامض الفسفوري ، وهنا يتبين كيف ان ازمة الدولة المالية تؤدي الى احكام قبضة الامبريالية على اهم خيرات البلاد ، ويذكر بالوضعية المالية المفلسة التي آلت في بداية القرن الى الاحتلال الفرنسي لبلادنا .

يأتي القانون المالي الجديد بزيادة ١٨،٦٪ في ميزانية التجهيز . فهل ذلك يعني محاولة فعلية لتنشيط الاقتصاد الوطني ؟

ان ميزانية التجهيز لسنة ٨١ ( اي ١٠ مليار درهم تقريبا ) لا تصل الى مستوى ميزانية التجهيز لسنة ١٩٧٧ ( ١١،٧ مليار درهم ) . هذا مع العلم ان ١٠ مليار درهم لسنة ٨١ لا تمثل سوى ٦ مليار درهم تقريبا لسنة ١٩٧٧ وذلك نظرا للتضخم الذي عرفته البلاد منذ ذلك الوقت .

وبالاضافة لذلك ، فان الكلام عن عشر مليار درهم كميزانية للتجهيز لا يعني في الحقيقة شيئا ، لان انجازها يرتكز على القروض بنسبة ٧٠٪ وعلى القروض الاجنبية بنسبة ٥٥٪ . والحكم لا يتحكم بالطبع في هذه القروض وذلك ما اظهره خطاب الحسن في افتتاح الدورة البرلمانية في اكتوبر ١٩٨٠ ، حيث دعى اعضاء برلمانه الى البحث عن وسائل التمويل عند "اصدقائهم الاجانب" . ومن المستبعد ان تفاسر الرساميل الامبريالية في الشروط الراهنة المتميزة بالمزيد من الافلاس الاقتصادي .

ومع ضعف ميزانية التجهيز كما اوضحنا ومشاكل تمويلها ، فان تخصيص الجزء الاكبر منها للدفاع وللبنيات التحتية والتراجع التام على المشاريع الصناعية سيعمق لا محالة ازمة بعض القطاعات المرتبطة باستثمارات الدولة وينعكس الامر بقطاع التعدين الذي يوجد على حافة الافلاس وكذلك مختلف القطاعات الميكانيكية والكهربائية .

ان ميزانية الدولة للتجهيز تخصص اعتمادات هامة نسبيا للبنيات التحتية ( زيادة اعتمادات وزارة التجهيز والانعاش الوطني بـ ٤٩٪ بالنسبة لسنة ١٩٨٠ ) والفلاحة ( زيادة ٩٣،٥ ٪ ) . وسيؤدي ذلك الى تنشيط نسبي لقطاع الاشغال العمومية . الا ان الاتجاه الرئيسي هو تقليص فعلي لاستثمارات الدولة . وسينعكس ذلك على مجمل الاقتصاد خصوصا مع اخذ ميزانية التجهيز دورا اساسيا منذ ١٩٧٥ في تنشيط الاقتصاد .

ان اللجوء الى القروض الاجنبية من اجل تمويل الاساسي من الاستثمارات العمومية يحمل في طياته تناقضا ما دامت اغلبية هذه الاستثمارات نفسها تتوجه نحو البنيات التحتية او تصرف في شراء الاسلحة ولذا يصعب على الحكم تسديدها على المدى القريب مما يدفعه الى المزيد من الاقتراض لتسديد الديون . وهكذا لا يجد الحكم بدا من استجداء القروض والاجنبية بالخصوص ـ وهذا مظهر من مظاهر الازمة الاقتصادية . ولو كف ذلك تصفية صندوق الموازنة ( ١ ) ، وتصفية التعليم المجاني ـ كما لوح بذلك الحسن في خطابه بمناسبة ٢٠ غشت ١٩٨٠ حين قال ان " مجانية التعليم ليست ركنا من اركان الاسلام "ـ وباقي الخدمات ...

بالرغم من ان هذا المقال يعالج القانون المالي لسنة ٨١ ، فاننا نقوم بنشره الآن نظرا لعدم تمكننا من ذلك قبل اليوم ، و بالخصوص نظرا لاهمية في توضيح التخطيطات الاقتصادية التي شرعت في بداية هذه السنة ، و التي تسير كلها في اتجاه المزيد من الخضوع للمراكز المالية الاجنبية . . .

الاجتماعية التي توجد على اسوء الحال ، و لو كلف ذلك ايضا المزيد من التنازلات السياسية و التفاني في خدمة المصالح الامبريالية على صعيد الوطن العربي و افريقيا .

يمكن ان يظن المرء ان الاوضاع الاقتصادية و المالية قد تحسنت ما دامت ميزانية الدولة ستعرف زيادة بنسبة ٢٠ ٪ تقريبا سنة ١٩٨١ . و ميزانية التسيير ستزيد بنسبة ٢١،٥ ٪ . في الحقيقة ان زيادة ميزانية التسيير تنتج اساسا عن زيادة ٧٠ ٪ تقريبا في التحملات المشتركة ( التحملات المشتركة تتضمن اساسا اعانة الدولة لصندوق الموازنة ) بينما ستظل رواتب الموظفين شبه راكدة ( رغم زيادة ١٠ ٪ في الراتب القاعدي لصغار الموظفين ) و ستبقى الامكانات الجديدة للشغل ضئيلة و ستعرف الخدمات الاجتماعية و التعليم مزيدا من التدهور .

ان الزيادة في التحملات المشتركة احدى مظاهر احتداد الازمة الهيكلية للاقتصاد التبعي و تنتج عن تبعية المغرب للسوق الامبريالية فيما يخص مواد استراتيجية في عيش الجماهير ، مثل السكر و الحليب و القمح و الزيدة و كذلك بالنسبة لمواد هامة مثل الاسمدة و النفط و ذلك رغم كون المغرب اول مصدر للفسفاط في العالم .

هكذا يظهر جليا ان القانون المالي لسنة ٨١ يحمل المزيد من الركود الاقتصادي في طياته . و رغم ثلاث سنوات من التقشف ، و رغم ارتفاع الموارد الجبائية فان عجز الميزانية ما زال مستمرا ( ثلاث مليار درهم سنة ١٩٨١ ) و خطيرا بما يزيد من حدة التضخم و لن يؤدي القانون المالي الجديد سوى الى تكريس و تعميق الازمة الهيكلية للاقتصاد التبعي لبلادنا .

فماذا ياتي به هذا القانون المالي بالنسبة لقضية الصحراء ؟ !

## ميزانية جديدة لتصعيد الحرب العدوانية ضد الشعب الصحراوي وتعميق القمع

ان الحكم الرجعي بمباركة الاتجاهات اليمينية للاحزاب الاصلاحية يصعد الحرب العدوانية ضد الشعب الصحراوي . و امام الضربات التي يتلقاها جيشه على يد المقاتلين الصحراويين ، لا يجد الحكم من حل سوى الدفع بمزيد من ابناء الجماهير الشعبية الى الموت في حربه الظالمة ( هكذا فان ٤٠ ٪ من الوظائف التي ستخلقها الدولة لسنة ٨١ تهم الدفاع و الامن ) و اقتناء ترسانة هائلة من الاسلحة المتطورة . فلا غرابة و الحالة هاته ان يلتهم الجيش نفقات ضخمة فالدفاع يمثل ٢٥ ٪ من ميزانية التسيير بينما يمثل ١٥ ٪ من ميزانية التجهيز

و اذا اضفنا الى ذلك ميزانية التسيير لوزارة الداخلية التي تبتلع ١٥ ٪ من ميزانية التسيير اصبح واضحا مدى تعنت الحكم الرجعي و استمراره في تصعيد العدوان ضد الشعب الصحراوي و القمع ضد الشعب المغربي و مدى ضخامة الاعباء التي تتحملها الجماهير من جراء ذلك .

و من الواضح و المعروف ان هذه النفقات التي يمثل مجموعها اكثر من ٦ مليار درهم ( ميزانية الدفاع و الامن ) اي اكثر من ٦٠ ٪ من مجموع ميزانية التجهيز و ما يقرب من خمس مرات ما يدفعه المكتسب الشريف للفسفاط من ضرائب و عائدات ) للدولة ، هذه النفقات لا تشكل سوى جزء بسيطا مما ينفق من اجل استمرار الحرب التوسعية الغاشمة في الصحراء . و من اجل استمرار و ترسيخ الهيمنة الامبريالية و الرجعية على المنطقة . فالرجعية العربية و على راسها الرجعية السعودية التي وجدت في النظام الملكي المغربي سندا و مدافعا متحمسا على مخططاتها الجهنمية على صعيد الوطن العربي و التي بدأت تتسع فيما بينها و في واضحة النهار و من اجل قمع نضالات الشعوب العربية و التي تنشر الفساد في بلادنا ، ان هذه الرجعية هبت لتقديم دعمها المادي الضخم و السخي الى الحكم مساندة اياه على حل بعض مشاكله المالية و على تقوية اجهزته القمعية ، و يقدر " بُولْ بَالْطَا " في مقال له في جريدة لوموند الفرنسية هذه المساعدة السعودية للمغرب خلال السنوات الاخيرة بما قدره مجموع نفقات ميزانية الدولة لسنة باكملها و هذا ما يعني ما يقرب من ٢٨ مليار درهم !

و قد عبرت الاتجاهات اليمينية للهيمنة على الاحزاب الاصلاحية عن مدى تشبثها بتحالفها مع الحكم الرجعي و عن مدى شوفينيتها مصوتة بكل حماس على ميزانية الدفاع . دفاعا عن مواقفه الشوفينية و في محاولة لكسب الدعم لـ" القضية الوطنية " لم يتوانى الاتحاد الاشتراكي عن المساهمة فيما سمي بالاممية الاشتراكية الافريقية التي ترتبط بالاممية الاشتراكية التي تخدم مصالح الامبريالية في العالم . كما تحمس للدفاع عن العراق في حربه العدوانية ضد ايران و عن الانظمة العربية الرجعية التي حضرت مؤتمر القمة العربي في عمان .

هكذا فان القانون المالي يعكس تعمق ازمة الاقتصاد التبعي و تصعيد الحرب القذرة في الصحراء . فما هي الطبقات التي ستتحمل اعباء هذه الاوضاع ؟

## تفقير الجماهير الشعبية

## واغناء الكمبرادور

## وملاكي الاراضي الكبار

لم يفت وزير المالية ان يطرح ضمن التوجيهات العامة لقانون المالية الجديد "الحد من الفوارق الاجتماعية و مكافحة البطالة و تحسين مستوى المعيشة" ، فماذا يعني بهذا الكلام يا ترى ؟

لقد وصلت الضرائب الى مستوى خطير و استمرت خلال السنين الاخيرة في الزيادة بنسب تفوق نسب الزيادة في الانتاج و زاد طابعها الطبقي تفاقما : فالضرائب الغير مباشرة - التي تتحملها الجماهير الشعبية الواسعة اساسا - تمثل

الجزء الاكبر من الموارد الجبائية بل ان نسبة الضرائب الغير مباشرة في مجموع الضرائب ستزيد سنة ٨١ ( حيث تمر هذه النسبة من ٦٠٪ سنة ٨٠ الى ٦٢٪ سنة ٨١ ) و يرجع ذلك الى الزيادات الهامة على مختلف الضرائب الغير مباشرة في نفس الوقت الذي تشهد فيه عدة ضرائب مباشرة تهم الملاكين الكبار و الكمبرادور و الشركات الامبريالية جمودا تاما .

و هكذا فلن تزيد ولو درهما واحدا خلال سنة ٨١ ، كل من الضريبة الفلاحية و ضريبة الارباح المهنية و المساهمة التكميلية على الداخيل و ضريبة التضامن الوطني ، فمن سيستفيد من هذه الضرائب و غيرها من موارد الميزانية ؟

نظرة سريعة لميزانية التسيير تبين ما يلي :

- ان تزيد نفقات موظفي الدولة الاسمية ٦ر ١١٪ . و هذه الزيادة تتضمن خلق ما يقرب من ٣٧٠٠٠ وظيفة جديدة . ويعني ذلك ركود رواتب الموظفين اللهم بالنسبة لصغار الموظفين الذين ستزيد رواتبهم بنسبة ١٠٪ من الراتب القاعدي . و هكذا فان القدرة الشرائية للموظفين الصغار و المتوسطين ستتدهور نظرا للتضخم الذي سيفوق نسبة ١٥٪ . اما بالنسبة للموظف الكبير فان الراتب لا يمثل سوى جزءا بسيطا من مدخوله اذ يتوفر على العديد من الامتيازات و التعويضات و العلاوات ( السيارات و المنازل الادارية ، وقود السيارات و في الوقت الذي ستمثل زيادة ١٠٪ في الرواتب القاعدية لصغار الموظفين ما يقرب من ٥٠ درهما في الشهر فان رواتب الوزراء ستزيد ما بين ٥٥٠٠ درهم و ٧٠٠٠ درهم شهريا .

- ان امكانيات التوظيف ضئيلة لا تمكن من التخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها الجماهير بفعل الازمة الاقتصادية . هذا اضافة الى ان ٤٠٪ من هذه الوظائف تهم الدفاع و الامن او بكلمة اخرى المزيد من الشرطة لابناء الجماهير .

- ان ازمة تمويل الميزانية كتعبير عن الازمة الهيكلية للاقتصاد التبعي وتفاقمها قد ادت الى تدخل الامبريالية عبر اجهزتها الاقتصادية و المالية ( البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي و غيرهما ) في محاولة لتصحيح الاوضاع المتأزمة و ما دام حل مشكل الصحراء بعيدا ، فيبقى امام الامبريالية و الحكم اللجوء الى الحلول المعروفة في محاولة للتخفيف من تضخم ميزانية التسيير بعد ان تم تقليم ميزانية التجهيز الى مستوى يصعب تجاوزه ، و في هذا الاطار يتسم اللجوء الى : ١- التصفية التدريجية لصندوق الموازنة و ذلك بفصل الزيادات الاخيرة و الزيادات المرتقبة في اسعار المواد الغذائية الاساسية و المواد النفطية

٢- تقليص نفقات الدولة مخصصة للقطاعات الاجتماعية و التعليم : ان اللوحة ( ا ) تبين انخفاض نسبة القطاعات الاجتماعية في ميزانية التسيير حيث سقطت نسبة التعليم في ميزانية التسيير من ٢٧ر٤٠ ٪ سنة ١٩٨٠ الى ٢٥ر٩٠ ٪ سنة ١٩٨١ كما ان نسبة جميع القطاعات الاجتماعية في ميزانية التسيير انخفضت هي الاخرى . و من الواضح الطابع الرجعي لهذه السياسة التي لا تمس بتاتا مصادر التبذير و التعفن التي تشكل حرب الصحراء اهمها و لا تمس التبذير الذي يتمثل في تضخم و ارتشاء الجهاز الاداري و النهب و السرقة التي يمارسها الراسمال الامبريالي بمشاركة حلفائه المحليين، و رغم التهريج حول حل مشاكل التعليم (و بالخصوص التعليم العالي و تعميم المنح و غيرها من الشعارات ، تأتي ميزانية المنح هزيلة - ٣٨٧ مليون درهم - حيث تزيد بنسبة ٧ر٥٪ فقط ) . و معنى ذلك ان عددا قليلا من الطلبة هم الذين سيستفيدون من المنح . و يبقى الاتجاه الرئيسي الذي يريد الحكم و مموليه الامبرياليين تكسيره هو تقليص المنح الى ادنى مستوى ان لم يكن حذفها تماما ، و قد حاول الحكم و يحاول ذلك عدة سنوات .

اللوحة (ا) : النسبة المئوية للقطاعات الاجتماعية في ميزانية التسيير .

| الوزارة | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ |
|---|---|---|---|
| الثقافة | ٠ر٢٢ | ٠ر٢٤ | ٠ر٢١ |
| الشغل | ٠ر٢٠ | ٠ر٢٠ | ٠ر١٨ |
| الشبيبة و الرياضة | ٠ر٦٥ | ٠ر٦٨ | ٠ر٦٣ |
| الصحة | ٤ر٧٠ | ٥ر٠٠ | ٤ر٥٧ |
| السكنى | ٠ر١٨ | ٠ر٢١ | ٠ر١٨ |
| التعليم المجموع | ٢٧ر٠٠ ٣٢ ٩٥ | ٢٧ر٩٠ ٣٤ر٤٣ | ٢٥ر٩٠ ٣١ر٦٧ |

ان اوضاع التعليم مزرية جدا . و حتى البنك الدولي يعتبر ان المغرب من الدول الاكثر تخلفا في هذا الميدان اذ في تقريره حول اقتصاد المغرب الصادر سنة ١٩٧٩ يبين ان نسب [illegible] في الابتدائي و الثانوي هي من اضعف النسب في العالم بينما نسبة الاميين ضمن الراشدين هي من اعلى النسب في العالم .

و التعليم يعاني من عدد من المشاكل: النقص في رجال التعليم و في التجهيزات و المدارس و الكتب و من المناهج المالية المتخلفة .

ان ازمة تمويل ميزانية التجهيز التي تكلمنا عنها سابقا ستؤدي بدون شك وتحت اشراف صندوق النقد الدولي الى التخلي عن تمويل المشاريع الاجتماعية المتواضعة جدا المسجلة في القانون المالي ( الصحة السكن ... ) و كذلك الى تقليص المشاريع التعليمية . فليس باستطاعة الحكم التخلي عن شراء الاسلحة و لا هو مستعد بسهولة للتخلي عن تمويل البنايات التحتية ( من طرق و سدود و موانئ ) الضرورية لتصعيد استغلال ثروات البلاد . لهذا لا يجب الانخداع بالزيادات في ميزانية التجهيز للقطاعات الاجتماعية و التعليمية .

ان الكلام في القانون المالي على عدد من المشاريع السكنية " الاجتماعية" و عن اعادة هيكلة مدن القصدير مجرد لغو فارغ . فالممولون الاجانب يريدون مشاريع ذات مردودية كبيرة ، و احصاءات الحكم نفسها تبين ان ٢٠٪ من سكان المدن الاكثر فقرا ( دخلهم اقل من ٣٠٠ درهم شهريا ) لم يستفيدوا من اية عملية في ميدان السكن ، اما السكان الذين تتراوح مداخيلهم بين ٣٠٠ و ٦٠٠ درهما شهريا و الذين يمثلون ٢٥٪ من سكان المدن ، فان " البرنامج الاجتماعي " لم يستطع ان يلبي سوى ١٤٪ من حاجياتهم . اما الفلاحين الذين يمثلون اغلبية سكان البلاد ، فان اوضاعهم السكنية جد مزرية و ليست هناك ادنى محاولة لتحسينها . اما بالنسبة للصحة فلن يؤدي القانون المالي لسنة ١٩٨١ سوى الى تكريس اوضاع مفجعة بالنسبة للجماهير .

- اما فيما يخص دعم اثمان المواد الغذائية الاساسية و دعاية الحكم حول " تضحيات" الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية للجماهير ، فيجب ملاحظة ما يلي :

١- ان اثمان هذه المواد قد ارتفعت بشكل كبير في شتنبر ١٩٨٠ - ٢- ان جزءا هاما مما يسمى باعانة الدولة لصندوق الموازنة هي في الحقيقة هدايا باهضة للشركات الامبريالية التي تقوم باستيراد او انتاج هذه المواد و لحلفائها الكمبرادوريين . ٣- ان هذه المواد تتحمل ضرائب هامة اذا ما اقتطعت من صندوق الموازنة تصبح الاعانة الحقيقية ضئيلة . ٤- ان صندوق الموازنة لا يدعم المواد الغذائية الاساسية فقط بل كذلك المواد النفطية و الاسمدة و الاسمنت ، و من الواضح ان الجماهير لا تستفيد من هذه المواد مثلما

تستفيد منها الشركات الامبريالية و ملاكي الاراضي الكبار و الكمبرادوريين . وكخلاصة فان القانون المالي لسنة ١٩٨١ يرتكز على المزيد من تفقير الجماهير الشعبية و ذلك لانه يقنن الركود الاقتصادي وتجميد الاجور و الزيادة في الضرائب المباشرة التي تمس مداخيل الجماهير (زيادة الضريبة على الرواتب و الاجور بـ ٢٠٪) كما انه لا يفتح امكانيات فعلية للتشغيل و يحمل في طياته المزيد من الغلاء الذي تكتوي به الجماهير و ذلك بفعل عجز الميزانية و الزيادة في الضرائب الغير مباشرة، كما يعبر عن استمرار تدهور الخدمات الاجتماعية و عن تصعيد مخطط تصفية التعليم العمومي و هو بكلمة يحمل الجماهير تبعة التبذير و النهب و التبعية و الحرب الظالمة .

لقد اوضحنا فيما سبق ان الضرائب التي يتحملها الكمبرادور و ملاكي الاراضي الكبار لن تزيد سنة ١٩٨١ لكن هناك رغم ذلك تمايزات بين ما يؤدونه و نظراً الى النسب التي يتحملونها تبين ما يلي :

- ان ملاكي الاراضي الكبار لا يتحملون شيئا يذكر . هكذا فان الضرائب الفلاحية لا تمثل سوى ٦٠ مليون درهم اي اقل من ٢٪ من الضرائب المباشرة و نسبة تافهة من مجموع الضرائب. و لم يتوان ممثلوا البرجوازية الكمبرادورية عن الاحتجاج ضد هذا الميز السافر بين الضرائب على الارباح المهنية و التي تتحملها الشركات و بين الضريبة الفلاحية .

ان كبار ملاكي العقارات في المدن (العملات) يتحملون ضرائب اقل من الموظفين الذين لهم نفس الدخل بينما تتحمل الشركات ضرائب مرتفعة نسبيا على الارباح المهنية تصل الى مستوى ٤٨٪ من الارباح التي تتعدى ٢ مليون درهم.

واذا كان هناك تمايز واضح فيما يخص الضرائب لصالح الملاكين العقاريين في المدن و البوادي (اي ملاكي العقارات في المدن و ملاكي الاراضي الفلاحية الكبار) فان هذا التمايز يوجد ايضا على مستوى الاستفادة من نفقات الدولة : ان القانون المالي يعمق تخلي الدولة عن اي مجهود صناعي و يخصص اعتمادات هامة (٤١٪ من ميزانية التجهيز) لصالح ملاكي الاراضي الكبار اساسا ( المنايات النسبي لقطاع الاشغال العمومية سينتج عن هذه السياسة وتراجع على الابداء المسبق على واردات التجهيز الذي وافق عليه البرلمان اخيرا ، ستستفيد منها بعض فئات الكمبرادور المرتبطة بشركات مواد البناء و بقطاع الاشغال العمومية و الشركات الامبريالية المستوردة للتجهيزات فان المستفيدين الرئيسيين من ميزانية التجهيز هم ملاكو الاراضي الكبار الذين يضيفون الى المساعدات الهائلة التي يمنحها لهم قانون الاستثمارات الفلاحية و التي تمنحها لهم مختلف قوانين المالية امتيازات جديدة (وقد انفق البرلمان على تعميم ثمن المازوط المنوع للصناعة على الفلاحة و اعانة ملاكي الاراضي الكبار على شراء الجرارات و اتخذت الحكومة قرارا بتخفيض اثمان البذور المختارة) .

## ميزانية لتعميق التبعية

تشكل ميزانية الدولة احدى القنوات الاساسية لتقوية تبعية الاقتصاد المغربي للامبريالية . و تتجلى هذه التبعية على مستوى موارد الدولة في الاهمية البالغة التي تحتلها القروض الاجنبية في تمويل الميزانية و ارتباط جزء من الموارد الجبائية بالتجارة الخارجية ( الحقوق الجمركية ) كما تتجلى على مستوى النفقات ، في استيراد التجهيزات العمومية و الاسلحة و المواد التي يتدخل صندوق الموازنة في تحديد اثمانها و عبر ارجاع ديون الدولة.

- القروض الاجنبية: تشير اللوحة (١) الى الاهمية البارزة التي تحتلها القروض الاجنبية في تمويل الميزانية . ففي الوقت الذي كانت القروض لا تتجاوز ١٥٪ من موارد الميزانية سنة ١٩٧٠ أصبحت تمثل ما يقرب من ٣٠٪ سنة ١٩٨١ ( و يجب الملاحظة ان ما بين ٨٠٪ و ١٠٠٪ من القروض هي قروض اجنبية ) .

اللوحة (١) : موارد الميزانية العامة للدولة

| بملايين الدراهم | ١٩٧٠ | ٪ | ١٩٧٩ | ٪ | ١٩٨٠ | ٪ | ١٩٨١ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الموارد الجبائية | ٢٩٦١ | ٦٥ | ١٢٦٥٧ | ٦٣ | ١٣٥٦٥ | ٦٣ | ١٦٥٣٠ | ٦٤ |
| القروض | ٧١١ | ١٥ | ٦٣٠٠ | ٣١ | ٦٣٥٠ | ٣١ | ٧٠٦٨ | ٢٨ |
| الموارد الاخرى | ٩١٢ | ٢٠ | ١٢٧٦ | ٦ | ١٧٥١ | ٦ | ٢١٠٠ | ٨ |
| المجموع | ٤٥٨٤ | ١٠٠ | ٢٠٢٣٣ | ١٠٠ | ٢١٦٦٦ | ١٠٠ | ٢٥٩٦٨ | ١٠٠ |

لقد سبق ان اوضحنا ان ميزانية التجهيز باكملها ترتبط بالقروض الاجنبية بالخصوص و هذا في حد ذاته يبين مدى خضوع توجهات الاستثمارات العمومية الى المراكز الامبريالية و مدى تفاهة الكلام عن تنمية وطنية في ظل هذه الشروط. لقد مثلت القروض الاجنبية وحدها ٦٦٫٥٪ من ميزانية التجهيز المنجزة فعلا سنة ١٩٨٠ كما ان التوقعات بالنسبة لسنة ١٩٨١ ، تبين ان القروض الاجنبية ستمثل ٥٥٪ من هذه الميزانية .

و اذا اخذنا بعين الاعتبار ان ٨٤٪ من القروض الاجنبية التي تم الحصول عليها خلال الفترة الثلاثية ٧٨- ١٩٨٠ مصدرها السوق المالية الدولية ( و شروطها مرهقة فيما يخص الفوائد و المدد و الضمانات ). و ان ما يسمى بالاعانات العمومية ( التي تشكل ايضا قروضا لكن بشروط اقل قساوة ، و الممنوحة اما من طرف المؤسسات المالية الدولية و اما من طرف بعض الدول الامبريالية لم تمثل سوى ١٦٪ ) يتبين مدى ضخامة النهب الامبريالي للبلاد .

لقد وصلت مجموع الديون العمومية مستوى ٢٨ مليار درهم سنة ٨٠ ، و يؤدي هذا التراكم الكبير للديون الى ارتفاع الديون التي يجب ان ترجعها الدولة سنويا و التي سجلت قفزة من ١٠٠٠ مليون درهم سنة ٧٧ الى ٢٨٢١ مليون درهم سنة ١٩٨١ . و قد اصبحت مصلحة الدين العمومي تمثل سنة ١٩٧٩ ما لا يقل عن ٣٥٪ من مجموع الصادرات بينما كانت تمثل ١٣٫٢٪ منها سنة ١٩٧٠ .

و اذا لاحظنا ان الدولة لا تحصل على كل القروض المتوقعة و مع الارتفاء الهائل للمقادير التي يجب ان ترجعها ، فان الدولة قد بدأت تقترب من النقطة التي تقترض فيها من اجل سد حاجيات القروض السابقة فقط. و هذا في حد ذاته يجعل المسؤولين الاجانب متحفظين في اقراض الحكم و يدفع هذا الاخير الى المزيد من التقشف .

- الحقوق الجمركية : و تساهم الميزانية في ربط اقتصاد البلاد بعجلة الاقتصاد الامبريالي عبر ارتكاز جزء هام من موارد الدولة

على الحقوق الجمركية اذ تمثل هذه الاخيرة ٢٥٪ من مجموع الضرائب بعد ان كانت تمثل سنة ١٩٧٠ ٢٠٪ فقط ، و من الملاحظ الزيادة الهامة لمداخيل هذه الحقوق بنسبة ٣٦٠٧٤٪ سنة ١٩٨١ . و حسب البعض فانها تجد تفسيرها في تبني الحكم "لنصائح" صندوق النقد الدولي الغاضية بفتح الاقتصاد الوطني على السوق العالمية اكثر من الماضي عبر اطلاق حرية المبادلات التجارية و يعني ذلك السماح للشركات الامبريالية باستغلال السوق الوطنية اكثر من الماضي .

- الاستيراد : و تحمل ميزانية الدولة بصمات التبعية : فاذا كان تمويل التجهيز يرتكز على القروض الاجنبية اساسا ، فان الدولة تخضع للامبريالية في اقتناء تجهيزاتها و التقنيات المرتبطة بها . و تلهب الحرب الطالمة ف الصحراء دورها الخطير في تعميق التبعية عبر اللجوء المتزايد الى شراء الاسلحة المتطورة و التقنيات الباهضة الثمن المرتبطة بها و عبر اللجوء الى الخبراء العسكريين الاجانب .

## تشجيع الفلاحة القابلة للتصدير وضرب الفلاحة المنتجة للمواد الغذائية المستهلكة محليا

و من نتائج التبعية و تجلياتها ما يسمى باعانة الدولة لصندوق الموازنة : ان الوضعية الغذائية المتدهورة للجماهير و تضخم نفقات الدولة لتدعيم اسعار المواد الغذائية الاساسية هي احدى النتائج البارزة لسياسة الامبريالية و الكمبرادورولاكي الاراضي الكبار الهادفة الى تشجيع الانتاج الفلاحي القابل للتصدير و ضرب الفلاحة التي تنتج المواد الغذائية المستهلكة محليا و بلترة الفلاحين . ان استمرار و تعمق نفس التوجهات الطبقية في الميدان الفلاحي - و رغم كلام القانون المالي عن الاهتمام بالاراضي البور - هو المسؤول عن تضخم التحملات المشتركة سنة بعد سنة . كما يتحمل مسؤولية ذلك التبذير الهائل للمواد النفطية الذي يمارسه الكمبرادور و ملاكي الاراضي الكبار و اجهزتهما المنتفخة و حربهما الظالمة .

- دور المؤسسات المالية الامبريالية : و تلعب بعض المؤسسات الامبريالية دورا بالغ الخطورة في احكام السيطرة الامبريالية و ذلك عبر تدخلها في مختلف اجهزة الدولة و في مختلف المؤسسات العمومية و الشبه العمومية . ان القانون المالي لسنة ١٩٨١ يعكس ذلك : فهو يشكل تجسيدا لـ"نصائح" صندوق النقد الدولي . هذه النصائح التي يعتبر اتباعها شرطا من شروط حصول الحكم على قرض طيار دولار على مدة ثلاث سنوات .

هكذا تاتي الزيادة في اثمان المواد النفطية ثم الغذائية الاساسية كتعبير عن خضوع الحكم لسياسة " حقيقة الاثمان " التي يدافع عليها صندوق النقد الدولي .

كما ياتي الاجحاف الذي تكلمنا عنه في حق النفقات العمومية المخصصة للتعليم والخدمات الاجتماعية كتطبيق لسياسة "الرفع من مردودية النفقات العمومية " التي تشكل احدى نصائح صندوق النقد الدولي . و من الملاحظ ان الكلام عن "المردودية " لا يهم سوى التعليم و الصحة و السكى و الشبيبة و الرياضة بينما تنتفخ الاجهزة القمعية .

## نصائح صندوق النقد الدولي

و تأتي بنية الموارد الجبائية كتجسيد لرغبة الحكم في تطبيق نصائح صندوق النقد الدولي التي تتضمن "الرفع من مردودية النظام الجبائي" و التي تعني في الحقيقة زيادة الضرائب بالنسبة للجماهير الشعبية بينما ينعم الكمبرادور و ملاكي الاراضي الكبار و الشركات الامبريالية بمختلف الاعفاءات و الامتيازات الجبائية . و جمود الضريبة على الارباح المهنية و المساهمة التكميلية و مساهمة التضامن الوطني يعبر عن استعداد الحكم لتقديم المزيد من الاعفاءات الجبائية للرساميل الاجنبية من اجل توفير شروط تراكمها المتسارع . و بشكل هذا الجمود مؤشرا على التحضير لقوانين استثمارات جديدة اكثر سخاء بالنسبة للرساميل الاجنبية كما عبر عن ضرورة ذلك وزير التجارة و الصناعة .

اما البنك الدولي فتدخله معروف و قديم نسبيا . و قد اكتسب هذا البنك معرفة مدققة بواقع البلاد و اجهزة الدولة والمؤسسات العمومية و الشبه عمومية ، و يتدخل في كل القطاعات تقريبا . و اذا كانت مساهمته في تخطيط و تمويل السياسة الفلاحية معروفة (اذ يتدخل في مكاتب الاستثمار الفلاحي و صندوق القرض الفلاحي ...) ، و اذا كانت مساهمته في توجيه و تمويل الصناعة قديمة قدم البنك الوطني للانماء الاقتصاد

و اذا كان تدخله في قطاع البناء والسياحة (عبر تمويل القرض العقاري و الفندقي ) و في المكتب الوطني للماء الصالح للشرب هام جدا ، فان تدخله الضخم في التعليم يستوعي الانتباه بالخصوص حين يتم التهريج حول (اصلاح التعليم ) "والتفكير في افق سنة ٢٠٠٠".

ان اهتمام البنك الدولي بتمويل بناء ١١ ثانوية تقنية و مدرسة لمهندسي التطبيق و مدرستان عليتان للتكنولوجيا تدخل ضمن المشروع النخبوي للتعليم الذي روج في مقالاته المعبر عن الحسن (أي مولاي احمد العلوي و الذي يقضي باقتصار التعليم على نخبة قليلة و مختارة بينما توجه الاغلبية العظمى من التلاميذ و منذ الابتدائي الى التعليم التقني بهدف تكوين يد عاملة متوفرة على حد ادنى من التعليم تلعب دورا في اطار التوزيع الدولي للعمل .

هكذا يظهر جليا ان القانون المالي يعكس تبعية البلاد للامبريالية في نفس الوقت الذي يساهم في استمرار التبعية و تعمقها و في احكام قبضة الامبريالية على موارد البلاد .

# التصميم الخماسي

81 / 85

# حلقة خطيرة من هجوم الحكم على الجماهير الشعبية

من اجل تقييم مشروع التصميم الخماسي (٨١-٨٥) لا بد من الانطلاق من نتائج التصميم الثلاثي (٧٨-٨٠) و من توجهات السياسة الاقتصادية للدولة لسنة ١٩٨١ و التي حددها قانون المالية لسنة ١٩٨١ (هذه السنة تشكل اول سنة من التصميم الخماسي، رغم انه مازال حبرا على ورق). ان التصميم الثلاثي كان يهدف الى اعادة التوازنات الاقتصادية الاساسية الى نصابها (توازن الميزان التجاري و ميزان الادائات و ميزانية الدولة) و تخفيض نسبة التضخم مع تحقيق زيادة في الانتاج الداخلي الخام بنسبة ٤،٩ ٪ سنويا و ذلك عبر تطبيق سياسة تقشف تميزت بتخفيض كبير للاستثمارات العمومية و تجميد للاجور و الرواتب و زيادة في الضرائب (و الغير مباشرة منها بالخصوص) و رغم تطبيق هذه السياسة فان اهداف المخطط الثلاثي لم تنجز حيث استمر عجز الخزينة (بمعدل ٧،٧ مليار درهم سنويا) و عجز الميزان التجاري (بمعدل ٦،٦ مليار درهم سنويا) و التضخم (بمعدل ٩ ٪ سنويا).

و الخطير في الامر أن عجز الميزان التجاري سنة ١٩٧٧ كان ينتج جزئيا عن مستوى عال من التجهيزات المستوردة (٨ مليار درهم) اما خلال التخطيط الثلاثي فقد عرفت هذه الواردات تقلصا كبيرا مما جعل العجز ينتج اساسا عن زيادات واردات مواد الاستهلاك (المواد الغذائية رغم ان هذه الفترة عرفت طفرة ملائما) و الطاقة.

ان الاقتصاد قد عاش ركودا خطيرا تطمسه الارقام الاحصائية. ان نمو الانتاج الداخلي الخام بنسبة (٤،١) ٪ سنويا لا يعني شيئا في الحقيقة ما دام هذا الرقم يتضمن زيادة "انتاج" القطاع الاداري بنسبة ١٠،٨ ٪ سنويا (اي انتاج الاجهزة القمعية من جيش و بوليس و درك أساسا) و ما دام القطاع الثاني (اي الصناعات التحويلية و الطاقة و قطاع البناء..) لم يعرف نموا يذكر.

و هكذا فترة "التأمل" ادت الى تعميق الازمة الاقتصادية (ركود النشاط الاقتصادي) و المالية (تراكم الديون) و الى تفاقم اوضاع الجماهير الشعبية (ارتفاع نسبة البطالة تدهور القوة الشرائية تدهور الخدمات الاجتماعية).

و الكمبرادور و ملاكي الاراضي الكبار السائدون طبقيا و حكمهم لا يستطيعون الا التحسس لما يخطط اسيادهم الامبرياليين عبر مؤسساتهم مثل صندوق النقد الدولي او البنك الدولي. و هكذا و تمشيا مع نصائح صندوق النقد الدولي تم تصعيد الهجوم على الجماهير منذ صيف ١٩٨٠ حيث تم الاعلان عن زيادات كبيرة في اثمان المواد الغذائية الاساسية (الدقيق، الحليب، السكر، الزيت، الزبدة) و التلويح بالتراجع عن مجانية التعليم و تقديم الهدايا للملاكين المخازنيين و المقاولين (قانون الاستثمارات العقارية). ثم جاء قانون المالية لسنة ٨١ ليؤكد استمرار سياسة التقشف و سياسة العدوان ضد الشعب الصحراوي و تقديم المزيد من الامتيازات لملاكي الاراضي الكبار و للشركات الامبريالية. و كانت مناظرة مراكش حول الفلاحة تشجيعا لملاكي الاراضي الكبار و اعلانا عن الاستعداد لتصفية القطاع العمومي الفلاحي، و عن المزيد من تهميش الفلاحين الصغار و ندائا للرساميل الخاصة الاجنبية للاستثمار في الفلاحة و الصناعات الفلاحية.

فماذا يشكل التصميم الخماسي الجديد في هذا الاطار؟

## محاولة لحل الازمة

## على حساب الجماهير

ا- عرض أهم ما جاء في التصميم:

ان توجهات التصميم الجديد هي: - ضمان الدفاع عن الوحدة الترابية. - انعاش النشاط الاقتصادي و الاجتماعي: عبر نمو الانتاج الداخلي الخام بنسبة ٦،٥ ٪ سنويا تتوزع كما يلي: * القطاع الاول: ٣،٤ ٪ سنويا
* القطاع الثاني: ٧،٧ ٪ سنويا
* القطاع الثالث: ٦،٥ ٪ سنويا
* الادارة: ٧ ٪ سنويا

و عبر تحديد الاولويات التالية:
* الصيد البحري
* الفلاحة و انعاش العالم القروي.
* الطاقة.
* الشغل و تكوين الاطر

- الحد من الفوارق الاجتماعية و الجهوية

اما مجمل الاستثمارات فهي ١١١ مليار درهم موزعة كالتالي:
* القطاع الخاص و الشبه عمومي: ٣٢ ٪
* ميزانية الدولة: ٣،٥ ٪
* القروض: ٣،٥ ٪

و يقدر التصميم نسبة زيادة الواردات بـ ٦،٩ ٪ سنويا و نسبة الصادرات بـ ٨،٥ ٪ سنويا.

ب- ملاحظات عامة:

- رغم ان الحسن لم يتطرق في خطابه التوجيهي في المجلس الاعلى للانعاش و التخطيط لمسالة الصحراء، فان "ضمان الدفاع عن الوحدة الترابية" تعتبر من اهم

التوجهات. كما ان التصميم يتضمن استمرار العدوان و الحرب ضد الشعب الصحراوي و النفقات الضرورية لذلك.

- ان تمويل التصميم يرتكز بنسبة الثلثين تقريبا على القروض ( الاجنبية خصوصا ) و على القطاع الخاص. و من المعلوم ان الازمة المالية الخانقة التي يعاني منها الحكم تجعل من المستبعد حصوله على الكمية الهائلة من القروض الاجنبية الضرورية. كما ان مساهمة القطاع الخاص الاجنبي في الاستثمارات ظلت ضعيفة طيلة السنوات الاخيرة. و من مؤشرات ازمة تمويل المخطط الخماسي نداء الحسن في افتتاح دورة اكتوبر للبرلمان لنوابه للبحث عن التمويل عند اصدقائهم من الامبرياليين و كذا ما طرحه الحسن في خطابه التوجيهي من انه في وضع "الفوضى الاقتصادية التي يعاني منها العالم" و في حالة بلد في طريق النمو لا يمكن للتخطيط ان يتجاوز "طرح الاسقفات واضعف الايمان من البرامج الاقتصادية و الاجتماعية التي يجب انجازها". و ازمة التمويل هذه تفسر ايضا تأخر صدور مشروع التخطيط.

ان ازمة تمويل التخطيط تطرح نقطة استفهام على كل الاهداف المطروحة. و من فعلا انه في الوقت الذي يتم التراجع (استمرارا لتوجهات المخطط الثلاثي ) عن التصنيع كأسبقية بانتظار ان تصل نسبة نمو القطاع الثاني ٧٧٪ سنويا . فالقطاع الثاني كان اكبر متضرر من سياسة التقشف حيث ان نسبة نموه لم تتعد ٢٫٤١٪ سنويا طيلة فترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ . اما القطاع الاول فمن المستبعد جدا ان تصل نسبة نموه النسبة المرتقبة و ذلك لأن سنة ٨١ عرفت جفافا خطيرا سينعكس على السنوات المقبلة. اما الفوسفاط فيعرف هو الآخر صعوبات حيث تظل حجم الصادرات بـ ٨٩٪ سنة ٨٠ . و من المنتظر ان تستمر نفس الوضعية .

اما حصر نمو الواردات في ٦٫٩٪ سنويا فهذا ما لم تستطع ان تحققه سياسة التقشف القاسية سنوات ٧٠ / ٨٠ فاحرى ان يتحقق و البلاد ستستورد هذه السنة كميات هائلة من الموارد الفلاحية و من الماشية اضافة الى الواردات العادية .

ان تقليص العجز التجاري ضرورة حيوية بالنسبة للحكم للتخفيف من الازمة المالية . ان هيئة الكمبيادور و ملاك الاراضي الكبار لا يمكنها ان تؤدي الا الى المزيد من التبعية و الازمات . و ان محاولة التخفيف من هذه الازمات لا يمكن ان تنتج عنه في ظل النظام الاقتصادي و السياسي القائم الا المزيد من التبعية و الاندماج بالامبريالية و المزيد من التفقير و التشريد للجماهير و من الانحلال للمجتمع. و هذا في حد ذاته يخلق شروط تعميق ازمة النظام الاقتصادية و السياسية .

هذا ما سنحاول تبيانه من تحليل اولي للتخطيط الخماسي الجديد الذي نعتبره محاولة لا امبريالية و الرجعية للتخفيف من حدة الازمة على حساب الجماهير الشعبية و الخيرات الطبيعية للبلاد . ان هذه المحاولة لا تخلو من تناقضات و رهانات سنعمل على توضيحها .

## الاطار العام الذي ياتي فيه الاعلان عن التصميم الجديد

- النهب المتسارع لخيرات البلاد البشرية و الطبيعية لصالح الاسواق الامبريالية .

---

ان نظرة سريعة للاسقفات تبين التراجع عن اي سياسة تصنيعية عموية و لو للتصدير كما في التصميم الخماسي ٧٢/٧٣ . لا شك ان المشاكل التي اعترضت الصادرات الصناعية (مثل النسيج ) المرتبطة بظهور الحماية الحمروكية للسوق الاوروبية المشتركة، ومنافسة بعض دول آسيا قد افشلت او قلصت الحامل للتصنيع للتصدير ، و ما يزيد الطين بلة هو الاخطار التي تواجه تصدير الحامض الفسفوري (منافسة قوية من طرف امريكا اول منتج و مصدر في العالم و جنوب افريقيا و الاردن و اسرائيل ) . كما تم سحب مشروع مركب الصلب فاصبح مجرد معمل لصنع الحديد للبناء ان الاسقفات الحالية تبين تكريس قسمة العمل الاكثر تخلفا : تصدير المواد الخام المعدنية و الفلاحية و الخيرات السمكية و اليد العاملة و استيراد المواد المصنعة و التجهيزات و الداقة و المواد الغذائية الاساسية و التكنولوجية و الكفاءات التقنية

ان المخطط الخماسي يهدف الى النهب الصريح لكل الخيرات الطبيعية و البشرية . فالفلاحة التي اوضحنا اهم توجهاتها الحالية و ابرزنا ازمتها بفعل تبعيتها للسوق الامبريالية ستعرف تصعيدا لادماجها في السوق الامبريالية (خطاب الحسن لمناظرة مراكش ) و الحسن يسير باستمرار و تعمق هذا التوجه بكون الاتحاد السوفياتي نفسه يستورد الحبوب . و رغم كل ما يقال و يكتب رسميا عن توجيه الفلاحة لتلبية الحاجيات الغذائية للبلاد ، فان السياسة الحالية ما زالت تركز على الفلاحة التصديرية . الجديد هو الاهتمام الكبير بالصيد البحري ( تشكيل وزارة خاصة تتكلف بالصيد البحري ، توقيع اتفاقية الصيد مع اسبانيا .. ) . ان هذا التركيز ياتي ضمن الازمة التي يعرفها هذا القطاع و كذلك قطاع التصدير (تشير ارباب معامل تصبير السمك عدة تداءات حول اوضاع القطاع المفلسة) . و مما لا شك فيه ان هذه الازمة ستعرف حلها في اتجاه مركزة القطاع و تصفية المعامل الصغيرة و عصرنة الصيد البحري و ربط قطاع التصبير و الصيد بالشركات الامبريالية و توجيه الانتاج نحو السوق الامبريالية .

ان من بين الاسقفات تنمية انتاج الطاقة. و لعل الطاقة من اخطر المشاكل التي تواجه الحكم حيث يكلف استيراد النفط ما يقرب من مليار دولار . فلا غرابة ان تكثر المشاريع الوهمية و الاحلام. فمرة تمتع الجماهير باكتشاف النفط و تارة بالصخور النفطية ، ثم طلع علينا اخيرا بتكنية جديدة مفادها ان المغرب يتوفر على ثلاث خمس من حاجياته من الطاقة (اي من الغاز ان قطاع المعادن نفسه لا يخلو من مثل هذه المشاريع الضخمة التي تبقى حبرا على ورق، فالمكتب الشريف للفسفاط اعد مشروعا موحا لانتاج الفوسفاط و تحويل ٣٠٪ من الانتاج الى حامض فوسفوري يكلف استثمارات حيالية: ٢٦ مليار درهم خلال خمس سنوات !! .

لقد اكد الحسن في خطابه التوجيهي عدة مرات على "تكوين الرجل الذي يصبح عنصرا اقتصاديا يمكن تصريفه في اسواق الشغل و التشغيل" . و هذا يعني ان هذا الاستغلال المتسارع لخيرات البلاد الذي يستدعي له الحكم اسياده الامبرياليين يريد ان يوفر لهم كذلك الايدي العاملة الضرورية للعمل في بواخر الصيد او في الضيعات او في المناجم ، او في صناعات التحويل او في بلدانهم كذلك. و ما يطيخ الآن من "اصلاحات" للتعليم ليست سوى جزء من هذا التكوين الذي يهدف الى توفير قوة عمل متوفرة على حد ادنى من التعليم .

هكذا فان ما يظهر جليا هو مدى رغبة الحكم في اعطاء عملية الاستغلال دفعة قوية . لكن ما يثير الانتباه هو مدى هشاشة هذه التوجهات كلها لانها ترتكز على مجهول: أي الراسمال الامبريالي . فهل في وضع الازمة الحالية ستمول الامبريالية مشاريع لإنتاج الحوامض و البواكر و انتاج السماك المصبر و الفوسفاط و الحامض الفسفوري؟ و هل هي مستعدة لتمويل المشاريع للصخور النفطية ؟ و هل هجرة العمال لدول اوروبا لها آفاق جدية ؟

# تحميل الجماهير

# اعباء لازمة

ان مشاكل الانتاج الفلاحي المغربي و السوق الاوروبية المشتركة معروفة . كما ان مشكل الحامض الفسفوري قد اوضحناه من قبل . اما صادرات الفسفاط فقد انخفضت سنة ٨٠ بنسبة ٨٩٪ و اخيرا فان انتاج اوكسيد الاورانيوم المستخرج من الفسفاط المغربي يكلف ما بين ٢٢ و ٢٩ دولارا للبيرا (الليبرا تساوي ٥٠٠ غرام) بينما لا يكلف سوى ٣٠٢ الى ٣٠٦ دولار في الولايات المتحدة .

اما تقليص هجرة العمال فهو اتجاه يتعمق مع استمرار ازمة الاقتصاد الامبريالي . فهل يا ترى ستستطيع الهدايا التي يعتزم الحكم تقديمها للرساميل الاجنبية ان تجتذب شركات الاجنبية الامبريالية ؟

- فتح الباب على مصراعيه امام المصالح الرجعية و الامبريالية .

ان النداءات المتتالية للقطاع الخاص و الحضور المكثف للوزراء و المسؤولين في ندوات رجال الاعمال و التقسيق المستمر معهم، و زيارات الوزراء الى الدول الامبريالية ، و استقبالهم عددا من وفود رجال الاعمال الاجانب ، كل ذلك يأتي ضمن فتح الباب على مصراعيه للمصالح الامبريالية و الرجعية . ان المخطط الخماسي الجديد لجلب عطف الراسمال الخاص يقدم اكبر التنازلات من اجل ذلك :

- العمل على تقليص او تصفية اجزاء من القطاع العمومي مما يخلق امكانيات جديدة للاستثمار بدون اخطار بالنسبة للرسمال الخاص .

- التراجع عن المغربة : من المعلوم ان مغربة بعض القطاعات التي تم الاعلان عنها سنة ٧٣ لم تؤد بها، في اغلب الاحيان ، الى التحكم الفعلي في الشركات الكبرى التي ظل مركز تقريرها هو الشركات الامبريالية . و يظهر ان حتى هذه المشاركة الشكلية تُضيق منها الامبريالية درعا فتتم التراجع عنها نزولا عند رغبتها .

- اما المساعدات للرسمال ، فَحَدِّثْ ولا حرج : مناطق صناعية ( اثمان معتدلة للارض و الكهرباء و الماء و"الڤيول") أجور ضعيفة ، استغلال بشع للعمال ، سن قوانين جديدة للاستثمارات تضم المزيد من الامتيازات ، قانون الاستثمارات المغاربة

فمن يتحمل اعباء هذا النهب و هذه الهدايا للرسمال ؟ من سيتضرر من هذه السياسة الرجعية ؟

تتمة ص ٦ =======

## المسالة الصحراوية

انه في هذا السياق بدأت الامبريالية الامريكية ، و الدبلوماسية الملكية تحرك حلفائها في افريقيا و خاصة من وجد منهم في "لجنة التطبيق" لافراغ مقررات نيروبي ١ و ٢ من مضمونها ، لتقدم من موقف النظام الهادف الى اجراء استفتاء مزور كما هو شان جميع الاستفتاءات التي نظمها المغرب لحريف ارادة الشعب المغربي .

كما ان الجهود الامبريالية الرجعية توجهت من جديد لقلب النظام الموريتاني . ففي ظل هذه الشروط ،

اذن كانت اجتماعات نيروبي ٣ ، بغموضاته العديدة ، و بعده الصفعة التي تلقاها الحكم في المؤتمر الافريقي الاخير حيث دخلت الجمهورية الصحراوية لتوقف الحشكل على رجليه : و هو مشكل شعب يكافح من اجل حقه في الاستقلال الوطني و ارادة رجعية امبريالية عدوانية تعدد المناورات لعرقلة ممارسة هذا الحق . . . لكن ، و اذا كان الحكم يرفض السلام و عطه الدوب لتدويل الحرب ، سيحمل المزيد من الويلات و الاخطار على شعبنا و شعوب المنطقة ، فان ذلك لن ينقذه من الهزيمة المنكرة تحت زحف جماهيرنا التواقة للتحرر الوطني الديمقراطي و صمود الشعب الصحراوي .

و ان على كل الوطنيين الثوريين ان يترجموا تضامنا فعالا تطلع جماهيرنا المغربية الى السلم لتوقيف ارادة الحرب التي تنفخ فيها امريكا .

العنوان الموقت

للمراسلة

NOUHI M. P.R. PARIS 43
22 rue Littré 75006 Paris.

Directeur_ Francois Descamps _ Imprimerie_ LES IMPRIMEURS LIBRES – 75020 PARIS – 364-91-33

# عندما يذبح الوطن باسم "الوطنية"

ان "الحرية" في لغة النظام ، لا تعني شيئا غير حرية الكمبرادور و ملاكي الاراضي الكبار في الاستمرار في تجويع و قهر الاغلبية الساحقة من الشعب . و بالمثل ان "وطنية" الحسن لا تتجاوز حدود عرشه ، و ضرورات ضمان امنه بالاعتماد على القوى الاجنبية ، بما يتطلبه ذلك من تقديم المقابل ، و قد كان دائما هو السيادة الوطنية و وضع البلاد تحت تصرف تلك القوى الحامية .

ان هذه المأساة ليست جديدة ، ان اجدادنا عرفوها في بداية القرن عندما رهن السلطان عبد الحفيظ بلادنا و ادخل الاستعمار الفرنسي لحماية الدولة العلوية . و انها تتكرر اليوم في اواخر القرن باقدام الحسن الثاني على ادخال الامريكان لنفس الغرض .

حقا ان سلالة الملوك العلويين ظلت وفية لتقاليدها الخيانية ، و لا لوم على من سار في درب اسلافه . لكن الخلل موجود في صفنا ، في صف الوطنيين ، و تجديدا في زعامات بعض الاطراف الوطنية : اجدادنا في الماضي وقفوا مجمعين ضد النظام الملكي و عبد الحفيظ بالذات ، الذي سموه آنذاك بـ "آكيد آروسين" يعني ملك الاجانب . و قاوموا الغرش و من جاء من فرنسا و اسبانيا ليحميه . نحن اليوم و منذ ١٩٧٥ نجد من بيننا من وقف مجمعا حول العرش العلوي و بنى معه وليس ضده ، "جبهة داخلية" ، و عمل بكل جهد لاعطائه صبغة الوطنية و اتعب نفسه كثيرا لستر أو تبرير كل الوقائع الكاشفة عن وجهه الخياني الدموي .

و بعد المجزرة الملكية في ٢٠ / ٢١ يونيو تجاوزوا لكل المجازر السابقة . كان من المفروض ان يستيقظ من كان غافلا من القوى الوطنية المجمعة مع القصر . لكن البعض منها (جماعة انوال و حزب التقدم و الاشتراكية) طوى بكل بساطة صفحة الدم و اعتبرها حادثة سير في "المسلسل الديمقراطي" ، و استمر في اجماعه المشؤوم مبشرا بالوعود القديمة التي لا تأتي . في حين ظلت التوجهات الايجابية التي برزت في الاتحاد الاشتراكي محاربة و محاصرة بين / و ب / "واقعية" بعيدة عن الواقع ، و قمع شديد يقطع طريق التجدد . و ان مشاركة الاستاذ الراضي ، رئيس الفريق الاتحادي ، في وفد الملك الى نايروبي و جثث الجماهير في الدار البيضاء لم تدفن بعد ، و عودة البرلمانيين الاتحاديين الى البرلمان الصوري بعد اعلان انسحابهم بالغي الدلالة في الموضوع .

و كما جرت العادة : ظل قميص عثمان الذي تمسح فيه كل التخاذلات ، و تجفف به كل الدماء و الدموع هو "الوطنية" و "الوحدة الترابية" و احيانا "موازين القوى" .

و الغريب ان شعار "الوحدة الترابية" لم يمنع المستترين به في ١٩٧٥ من تقسيم الصحراء "ترابيا" مع الرجعية الموريطانية ، و "فوسفاطيا" مع اسبانيا عند اتفاقية مادريد الثلاثية . كما ان المدعين الاهتمام "بموازين القوى" لم يسألوا نفسهم ولا مرة واحدة عن الاسباب التي جعلت موازيتهم خفت ، و موازين الحكم ثقلت باستمرار على طول مرحلة تمتد من "جماعهم الوطني" الاول مع القصر في ٥٦ ، ٦٠ الى اجماعهم الحالي . .

في الحقيقة انما هي مصطلحات سمونها "وحدة ترابية" ، "اجماع وطني" و "مسلسل ديمقراطي" . . و غيرها من الاسماء ذات النتيجة العملية الواحدة : عدم فك الارتباط مع الحكم الملكي العميل و سايرة الجديد في سياسته ، عدم قطع القناطر بين ما هو وطني و لا وطني ، بين ما هو ديمقراطي و لا ديمقراطي . هذا في الوقت ذاته الذي لا نجد في الواقع الملموس حيطا واحدا يربط بين شعبنا و بين ذلك الحكم بل خندقا عميقا واسعا ملؤه الدم و البؤس ، و ان نقطة اللقاء الوحيدة بينهما اسمها : عداء . .

و مع ذلك كانت في البداية تبريرات المجمعين من احزاب المعارضة الرسمية قابلة للنقاش . اذ من الممكن ان يشتبه على المرء عدوه الحقيقي ، خاصة اذا تقدم في زي الصديق و أحلى السم بالعسل ، فيكون الخطأ ، و معه العذر الوحيد و هو الجهل . . لكن هذا العذر هل يصح ان يبقى مقبولا بعد كل ما شهدناه في ظل الاجماع المشؤوم من هدر سافر للحريات و لمصالح بلادنا الوطنية و الشعبية ؟ . . و أخيرا و بعد يونيو ، هل دخول امريكا بكل الخطر الاستراتيجي الذي يحمله ضد بلادنا و وطننا العربي ، لم يكن كافيا لتحريك حتى الاموات و كشف وجه العدو ؟! . . .

بلى ، لقد كان كل ذلك كافيا لانهاء الجدل حول "وطنية النظام" ، و امكانية تحويل "الملكية المخزنية الى ملكية دستورية ديمقراطية" ، و غيرها من مسلسل المراهنات الخاسرة التي لقبها اليعض (ماركسيا) "بمرحلة الديمقراطية الليبرالية" . بل اكثر من هذا ، ان انتفاضة و تضحيات شعبنا في يونيو ٨١ ، و دخول امريكا ، كانا و لا زالا يفرضان على كل من يحمل شعرة من الوطنية الصادقة ان يهب بدون تردد للقط اسباب العجز و الاستكانة ، لتنظيم عفوية جماهيرنا الثائرة ، و بناء الاجماع الوطني الشعبي في النضال ضد الحكم و قوى الحماية التي دبت الى ارضنا لتثبيت اركانه المهزوزة .

لكن اسباب العجز و قيود الاستكانة كانت اقوى في تفكير من كانت كل الشروط تدعوهم لتقويم النظر و التبصر : فمنهم من التزم السكوت - و هل يصح السكوت امام مصيبة من حجم امريكا - و وقف متردد ا في داخله بين المزيد من المسايرة لتكيف مع الارادة القمعية و اللاوطنية للنظام و بين الاستجابة لواقع القطيعة الجماهيرية الوطنية مع النظام . و منهم من تكلم و كان من الاحسن له ان يصمت ، اذ جاءت اعذاره اكثر من الزلة . فهذه جريدة "انوال" و في الوقت الذي ترفض فيه الاتفاقات مع امريكا ، تأتي لتبرأ صراحة دمة الحكم من الدخول الامريكي و تعلق ببساطة مدهشة مسؤولية عودة هذا الشر على المسار التقليدي ( البوليزاريو و الجزائر ) موجدة بذلك تغطية "وطنية" لعطيسة خيانية محضة .

اما حزب التقدم و الاشتراكية فان كاتبه العام دفع من جهته بالتبرير الى حدود العبث حيث انه اعتبر ان الاتفاقيات الاخيرة مع الولايات المتحدة قد تكون ايجابية لقضيتنا الوطنية ان هي توسعت اتجاه بلدان اخرى " . . ذكر من بينها الاتحاد السوفياتي . . و كأن سيادتنا الوطنية ستكون موفورة لو وجدت في بلادنا قواعد سوفياتية امام القواعد الامريكية . انه موقف وطني غريب حقا و لا يحتاج لمزيد من التعليق . . و انا نسأل اصحابه متى و اين كانت الوطنية تبرر طعن الوطن .

على كل حال ان الخطر قائم فعليا و على الذين سكتوا من الوطنيين ان يتكلموا ضد امريكا و من فتح لها الباب و اضفى معها الاتفاقيات المخزية ، و على الذين برروا الدخول ان يصححوا فورا خطأهم ليضعوا صوتهم بدون لف الى الموقف الوطني الوحيد و هو المطالبة الصارمة بالغاء الاتفاقيات الاخيرة مع امريكا ، و الادانة الواضحة للحكم العميل الذي وقعها .

هذا قولنا و فعلنا . و تحية النضال الى القوى الوطنية و الثورية المستهدفة في الداخل و الخارج التي اشهرت موقف المناهضة للعودة الامريكية و الحكم العميل و الى كل الجماهير التي تحركت رغم القمع في هذا الاتجاه الوطني الاصيل . .

فلتلتحم الطاقات المناضلة و لتتعزز لمواجهة التحدي الامبريالي - الرجعي .

الى الامام